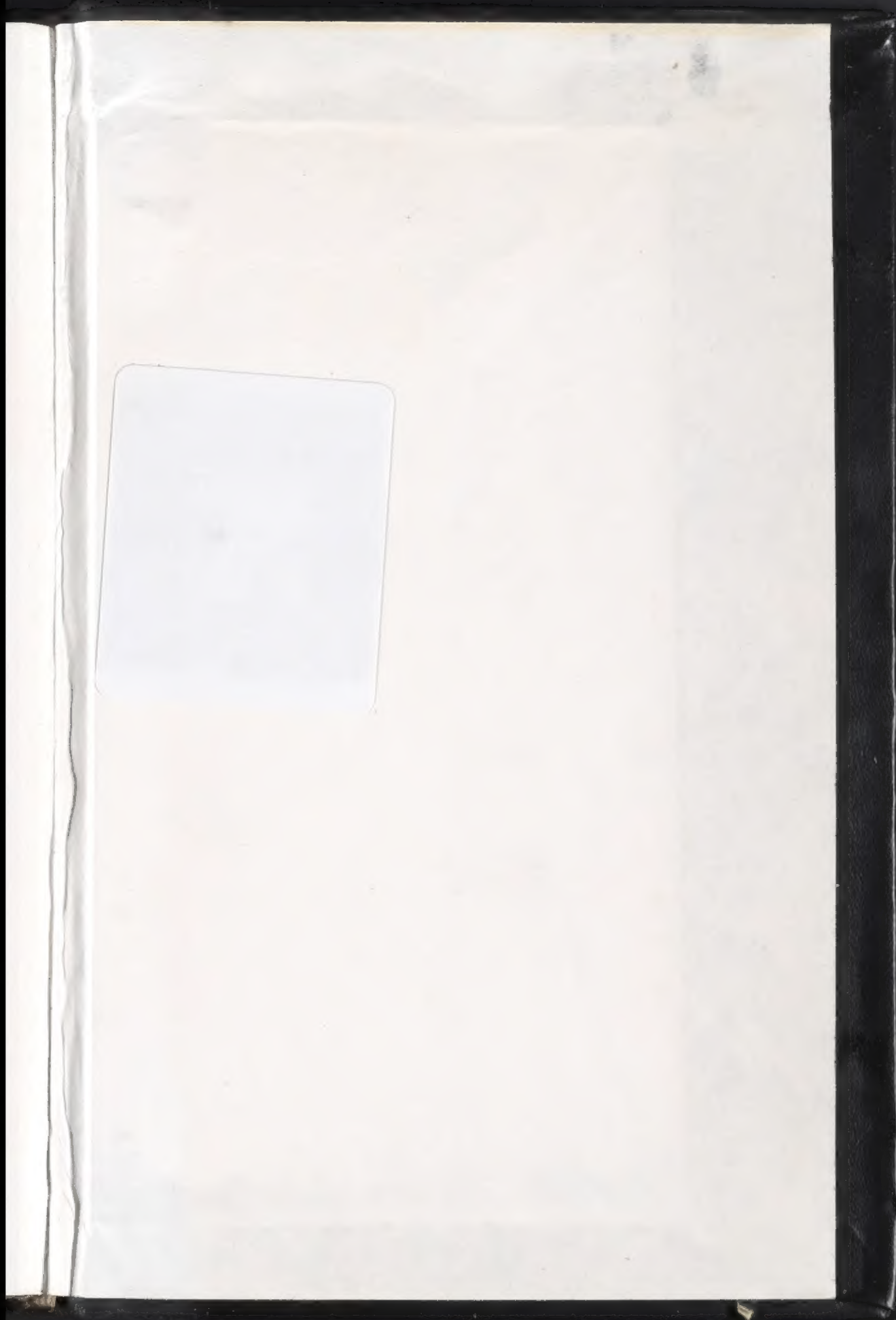
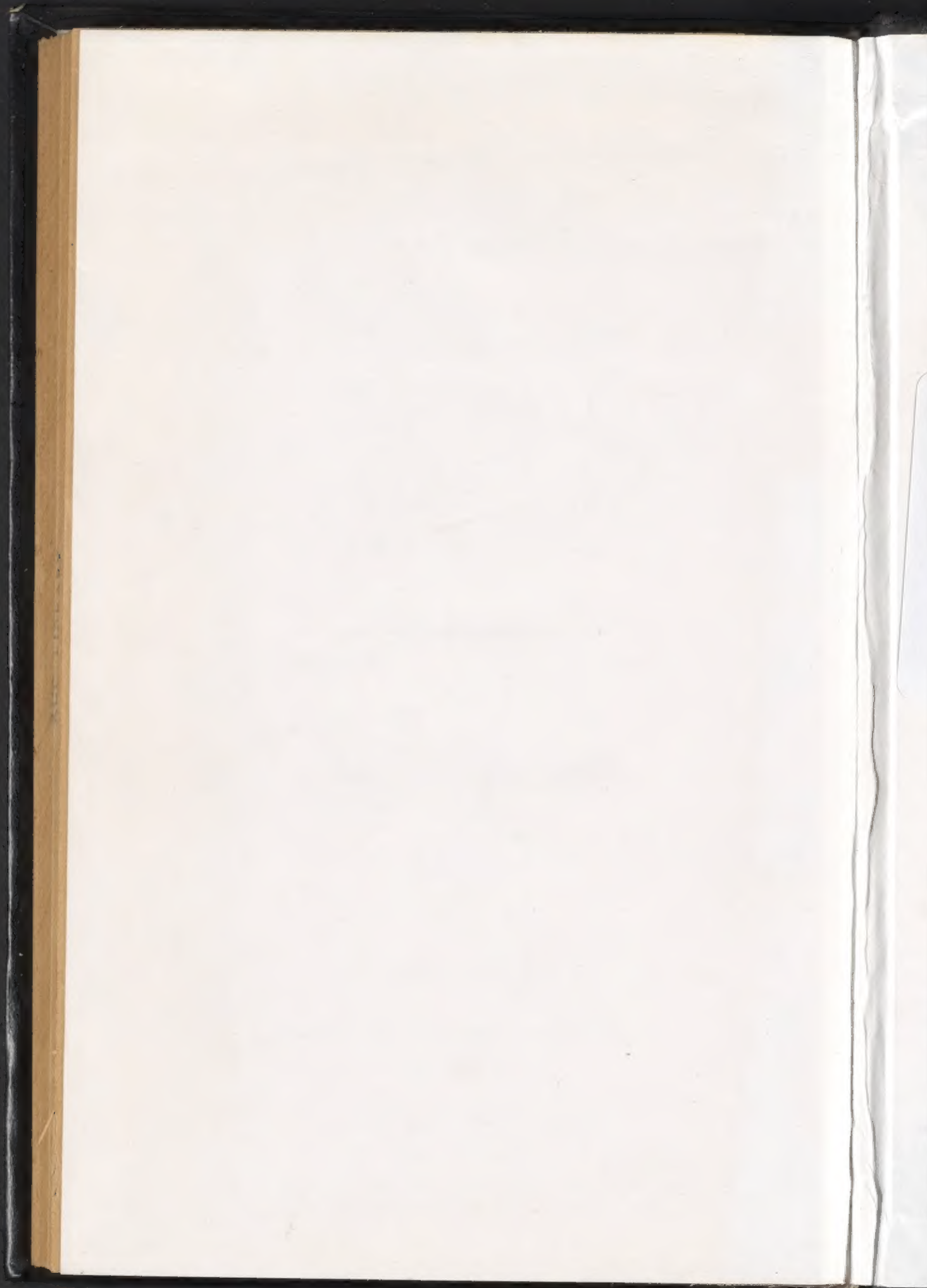


AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 00980 0321







كتاب

محاورات المصلح والمقلد

❦ والوحدة الإسلامية ❦

مقالات نشرت في المجلد الثالث والرابع من المنار

يليه فتاوي نشرت في المجلد السادس منه .

موضوعها الاجتهاد والتقليد

وكايات الدين الاسلامي

BP

161

R4x

1906

Department of Oriental Studies
of
American University at Cairo

❦ بقلم ❦

السيد محمد رشيد رضا

منشئ مجلة المنار

(بمصر)

(و حقوق الطبع محفوظة له)

❦ الطبعة الاولى ❦

❦ طبع بمطبعة مجلة المنار الاسلامية بمصر سنة ١٣٢٤ هجرية ❦

U.T. OCLC
297-4 12277973
R18 C10
م

5137 B12233006
13534610

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَبَشِّرْ عِبَادِيَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ، أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ * (سورة الزمر - ٣٩ : ١٨)
اللهم اجعلنا من عبادك المهادين المهديين ، واجعلنا من الأئمة الوارثين ،
الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، وصل وسلم اللهم
على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين ، ومن تبعهم بهديهم الى يوم الدين ،
وبعد فان الله تعالى جلت حكمته ، وعلت كلمته ، ووسعت كل شيء
رحمته ، قد أرسل الرسل وأنزل الكتب لهداية الناس واصلاح شأنهم
في معاشهم ، واعدادهم للسعادة في معادهم ، وقد مضت سنته في البشر
ان يرتقي نوعهم بالتدريج كما يرتقي أفرادهم من طفولية الى تمييز الى رشد
وعقل ، لذلك جعل خطاب الرسل لهم في كل طور على حسب استعدادهم
نخاطبهم طوراً بما يناسب مدركات الحس ، وطوراً بما يناسب وجدان
النفس ، وحملهم أولاً على الطاعة بالقهر والالزام ، وجذبهم اليها ثانياً بالاقتناع
وضرب الأمثال ، حتى اذا ما ارتقت عقولهم بتقلب الزمان ، واستعدوا
لتحكيم العقل في مدركات الحس والوجدان ، بعث فيهم خاتم النبيين
والمرسلين ، الذي جعل الفكر والنظر أساس الدين ، نبي جاء بالبينات
والهدى ، وكتاب نهى عن التقليد واتباع الهوى ، وعظم شأن العقل وجعله

هو المخاطب بفهم النقل ، فامتاز دينه على سائر الأديان ، بأنه دين الحجة والبرهان ، الناعي على متبعي الاوهام الظنون ، بأنهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون ، بل وصفهم بمثل قوله « صمُّ بكم عني فهم لا يزعجون » وقوله « إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ »

كتاب احتج على صحة العقائد بآيات الله في الأنفس والآفاق ، وبين فوائد مادعا اليه من العبادة ومكارم الاخلاق ، وأشار الى مصالح الناس فيما شرعه من الأحكام والسنن ، ونبه على مفاسد ما حرمه عليهم من المنكرات والفواحش ما ظهر منها وما بطن ، فهدى الناس بذلك وبدعوتهم الى ان يكونوا على بصيرة في دينهم وعلى بينة منه وبجعله دين الفطرة وبني الجرح والاعنات عنهم فيه وبجعله يسراً لا عسراً وبالاكتفاء منهم بما يستطيعون منه وبتقرير غناه سبحانه عن العالمين — هداهم بذلك كله الى انه ينبغي لهم بل يجب عليهم ان يفقهوا حكمة جميع ما خوطبوا به ووجه كونه مصلحة لهم ووسيلة لسعادتهم وتركه مدرجة لفسادهم وشقوتهم (٢ : ١٠٨ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي » ووصف من اتبعه بقوله (٢٥ : ٧٣ وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخْرُجُوا عَلَيْهَا صُلاًّ وَعُمِيَانَا)

ان ديناً هذا شأنه يعلو عن أن يكون مهياً للأهواء ، أو مثاراً لاختلاف الآراء ، أو مجالاً لتحزب العلماء ، أو آلة لسلطان الرؤساء ، فهو الحنيفية السمحة ليلها كنهارها كما ورد عن جاء به صلى الله عليه وسلم (٦ : ١٥٣ وَأَزْهَدَ مَا رَأَيْتُ مِنْ دِينٍ أَنْ يَكُنْ مِنْ دِينِ مُحَمَّدٍ)

بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ، ذَاكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (ثم قال في هذه
 السورة (١٥٩) إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ
 إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) وقال في سورة آل عمران
 (١٠٣ : ٣) وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا) الآية ثم قال بعد آية
 أخرى منها (١٠٥) وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ
 بِالْبَيِّنَاتِ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) وقال عز وجل (٣٠ : ٣٠) فَاقِمْ وَجْهَكَ
 لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ
 الدِّينُ الْقِيمُ وَلَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسَ لَا يَعْلَمُونَ ٣١ مُنِينِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا
 الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ٣٢ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا
 شِيعًا كُلٌّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُوا) وثم آيات أخرى في التفسير عن
 التفرق والخلاف

ماذا كان من أمر الذين ينتسبون الى هذا الدين ؟ هل ظلوا على
 البصيرة في دينهم أم تركوها الى التقليد واتباع الآراء وخرجوا عليها صما
 وعمياناً ؟ هل استقاموا على الصراط المستقيم سبيل الله أم اتبعوا السبل
 الكثيرة ففرقت بهم عن سبيله ؟ هل ظلوا أمة واحدة محافظة على أخوة
 الدين أم فرقوا دينهم وصاروا شيعاً كل شيعه تعادي الأخرى لمخالفتها
 إياها في المذهب ، ومباينتها فيما أحدثت من المشرب ؟

إذا كان الخلاف طبيعياً في البشر ، وكان أقوى سائق لهلاك الأمم
 إذا تبادت شيع الأمة فيه ولم تعالجه بعلاجه فلماذا لا يرجع المسلمون في
 كل خلاف يقع الى علاجه الذي بينه الله تعالى في قوله (٥٩ : ٤) فَإِنْ

تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) ؟

تمزق شمل المسلمين بتنازعهم السياسي الذي تبعه التنازع الديني
فتفرقوا شيعاً كل شيعه تنتحل مذهباً تتخذ حجة لنفسها على سائر المسلمين
فكان ذلك حجاباً دون رد ما تنازعوا فيه الى الله ورسوله بتحكيم الكتاب
والسنة فيه اذ جعلوا مذاهبهم أصولاً يرجعون اليها آيات الكتاب وأخبار
السنة بالتأويل وغير التأويل (كدعوى النسخ) . فعلوا ذلك لتقوية
السياسة بالدين فأضاعوا السياسة والدين ، وردوا الأمة أسفل سافلين ،
نفسروا الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين ،

أما خسرانهم للدنيا بسوء السياسة فيما أضاعوا من سيادتهم وسلطانهم
فان معظم شعوبهم وبلادهم قد استولى عليها الأجانب وما بقي منها في
أيديهم قد أوغلت السلطة الأجنبية في أحشائه، وهي تهدده بسلب ذمائه،
واما خسرانهم الآخرة فيما ابتدع جماهيرهم في الدين ، واتبعوا غير سبيل
المؤمنين الأولين ، وهي سبيل الله التي من اتباعها كان على بصيرة من
الله وبرهان ، وما هي الا هداية هذا القرآن ، الذي وصفهم بما لا ينطبق
على جماهير المتأخرين المختلفين ، ووعدهم فآثم بطاعتهم ما سلبه من
الخالفين المخالفين ،

اقرأ في التاريخ حوادث الفتن بين أهل السنة والشيعه والخوارج
بل بين المنتسبين الى السنة بعضهم مع بعض - بين الاشاعرة والحنابلة
بين الحنفية والشافعية بين الشافعية والحنبلية ... انك ان تقرأت تجد

الجواب عما سألتك عنه ومن أغرب ما تجد أن العدوان بين الشافعية والحنفية كان من أسباب حملة التتار على المسلمين وحملهم على تدمير بلادهم تلك الحملة التي كانت أول صدمة صدعت بناء قوة المسلمين صدعاً لم يلتئم من بعده ويعد كما كان ، تلك الحملة التي يتأول بها بعض الناس خروج يأجوج ومأجوج ويقول انهم هم التتار

مالك وامرفة حال تفرق المسلمين من كتب التاريخ أو من كتب المذاهب ، أدر طرفك في بلادهم اليوم وانظر حال أهل هذه المذاهب على ضعف الدين في نفوس الجماهير تجد بأسهم بينهم شديداً تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى كما قال الله تعالى في وصف من لا إيمان لهم ولا أيمان إلا من حفظ الله من أفراد متفرقين يتحملون الأذى في سبيل جمع الكلمة وازالة الخلاف واعادة الاخوة الدينية الى ما كانت عليه في أول نشأة الدين أو الى قريب من ذلك . بل تجد الحنفي في كثير من البلاد لا يصلي مع الشافعي بل تجد من أسباب الخلاف والعداء الشديد كون بعضهم يجهر بآمين وراء الامام وبعضهم لا يجهر بها أو لا يقولها ، وكون بعضهم يرفع أصبعه عند الاستثناء في شهادة التوحيد وبعضهم لا يرفعه . مثل هذا الخلاف مما يجعل في بعض بلاد الهند فارقا بين الحق والباطل وبين الهدى والضلال ، ولا غرو فهم عيال على الكتب التي تبحث في كفر من قال أنا مؤمن ان شاء الله كالسلفية والاشاعرة وتقول يجوز نكاح بنت الشافعي قياساً على الذمية !! « ٢٣: ٦٨ أفلم يدبوا القول أم جاءهم ما لم يأت آباءهم الأولين » ألم يعلموا أن الله أن يستخلفهم في الأرض كما استخلف

الذين من قبلهم ، وأن يمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم ، وأن يبدل خوفهم
 لا من ، وأن لا يجعل للكافرين عليهم سبيلاً . بلى وإن يخلف الله وعده
 وانما هم المخلفون ، « ١١ : ١١٧ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلِهَا
 صَالِحُونَ »

نعم انه لم يزل ولا يزال في هذه الأمة قوم ظاهررون على الحق كما ورد
 لوعد في الحديث ولكن هؤلاء لقتلهم أمسوا غرباء كما جاء في حديث آخر
 أي غربة أشد من غربة من يوصفون بالكفر والزندقة لانهم يقولون بوجوب
 هتداء المسلمين بكتاب ربهم وسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم ، ألم يكن
 في بني اسرائيل أمة يهدون بالحق وبه يعدلون اذ وصفهم بما وصفهم به
 من الاعراض عن كتابهم وتحريفه واذا أحل بهم ما أحل من عذاب السبي
 الإذلال ، وازالة الاستقلال ، بلى ولكن كان هؤلاء المحقون قليلين
 ليس لهم أمر يطاع ، ولا هدي يتبع ، فلا أثر لهم في الأمة فكانهم ليسوا منها
 أتى على الأمة الاسلامية حين من الدهر لم ينبغ فيها عالم الا وكان في طور
 كماله أو خاتمة أعماله يأمرها بالاهتداء بالقرآن واتباع سيرة السلف الصالح
 زناهيك بالامامين الجليلين حجة الاسلام الغزالي وشيخ الاسلام ابن
 تيمية ومن على شاكلتهما ولكن السلطان كان مؤيداً لعلماء الرسوم وأهل
 التقليد لانهم آلة السياسة ، وأعوان الرياسة . فكان صوت المصلحين
 منهم خافتاً ، ومقامهم خافياً ، حتى اذا اشتهر لهم كتاب أحرق كما أحرق
 كتاب احياء علوم الدين ، أو رفع شجاع صوته بالدعوة التي في غيابة
 سجن كما فعلوا بشيخ الاسلام تقي الدين ،

ثم اشتد ضغط السياسة في هذا القرن على أهل العلم والدين في كل

بلاد يحكمها المسلمون فاستيقظ لشدة وطأتها أهل الاستعداد منهم وشعروا
 بشدة الحاجة الى الإصلاح قبل ان تجرز على الامة السياسة الفاسدة
 وطفقوا يتنسمون ريح الحرية فوجدوها في مثل مصر والهند فأنشأوا
 يدعون الى الإصلاح والموفق ان شاء الله تعالى من بدأ بالدعوة الى
 الإصلاح الديني اذ عليه يتوقف كل اصلاح ، وهو مفتاح النجاح والفلاح ،
 لا اصلاح الا بدعوة ، ولا دعوة الا بحجة ، ولا حجة مع بقاء التقليد ،
 فاغلاق باب التقليد الأعمى وفتح باب النظر والاستدلال هو مبدأ كل
 اصلاح . وقد كتبنا في مجلة « المنار » التي أنشأناها بمصر في أواخر سنة
 ١٣١٥ مقالات كثيرة في بيان بطلان التقليد منها ما هو من انشائنا ومنها
 ما نقلناه عن الامام العلامة ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى . من ذلك
 مقالات (محاورات المصلح والمقلد) التي نشرناها في المجلد الثالث والمجلد
 الرابع من المجلة وبيننا فيها طرق الاستدلال الصحيح ، وبطلان التقليد ،
 ووجوب البصيرة في الدين ، واتباع سبيل السلف الصالحين ، وطريق
 الوحدة الاسلامية ، في المسائل الدينية والسياسية والقضائية ،

كان لهذه المقالات أثر حسن في نفوس أهل البصيرة والفهم حتى
 كان بعض أساتذة المدارس يقرأ المقالة منها ست مرات . وقد اقترح
 علينا غير واحد من محبي العلم والدين ان نطبع هذه المحاورات في كتاب
 مستقل فأجبنا طلبهم وأضفنا الى المحاورات أسئلة في موضوعها وردت
 علينا من باريس مع أجوبة المنار عليها زيادة في الفائدة فنسأل الله تعالى
 ان يجعلها خدمة نافعة للمستعدين ، وعملاً خالصاً لوجهه الكريم

(محمد رشيد رضا الحسيني)

✧ المحاورات بين المصالح والمقصد ✧

(المحاوره الاولى في حالة المسلمين العامة)

الساف والخلف في الاسلام . أي سيريتهما نختار للاصلاح . الانسان المدني
والانسان المنطقي . شقاء المسامين في دنياهم . الدليل على ذلك . الثقة بكتب تقويم
البلدان والجرائد . رواية الكافر . التواتر . قرب قيام الساعه وفساد الزمان . الريب
فيما يروونه في اشراط الساعه . سبب مرض الامة ترك التريعه . استحالة اصلاح
المسلمين الا بالمهدي . قى تقوم الساعه . انكار المهدي . الاصلاح بابطال المذاهب

نقص على القراء حديث محاورات بين شاب من مريدي الاصلاح
الذاهبين الى وجوب خروج الامة مما هي فيه من التقاليد الحادثة في الملة
والرجوع بالدين الى بساطته الاولى حيث كان يتناوله رعاء الشاء من
كشب بالاقتصار على هدي الكتاب وصحيح السنة وسيرة السلف وحذف
كل مازاده الخلف من الغلو في الدين وتكثير التكليف وبراها بصور
تعتاص على الاذهان وبين شيخ من المحافظين على التقاليد التي عليها الامة
من قرون طويلة المعتقدين ان الاخذ بالكتاب والسنة مخصوص بالمجتهدين
وانهم قد انقرضوا ويستحيل وجود غيرهم وان كتب المتأخرين من أموات
العلماء خير من كتب المتقدمين واجمع ، وأفيد في التحصيل وانفع ، ونكتفي بما يرد
في المحاورات من بحث الاجتهاد والتقليد عن الكتابة فيه استقلالاً فنقول :

اجتمع أحد الشيوخ المتفقيين ، وأكابر الوعاظ المدرسين ، بشاب
من النابتة الجديدة الذين جمعوا بين العلوم العصرية والدينية كما جمعوا بين
المال والجاه بجدهم وكدهم ولولا ذلك لم يتنازل الشيخ لمحاورته .

نظر الشيخ الى الشاب فألفاه ضجراً متبرماً تلوح عليه مخايل الحزن

كأنما أصابته مصيبة في نفسه أو أهله وماله فقال له (الشيخ) ما بالك (١)
فاني أراك على غير مأعهد واني أعجب ان أرى مثلك يهتم بشيء من
الاشياء فالحمد لله خير كثير وصحة جيدة والله قد وفقك للبر والتقوى
والصدقات والمبرات والكرام لا يضام

(المصلح) : مهلا أيها الاستاذ فاني انسان ومعنى « انسان » خلق
اجتماعي يشعر بانه عضو من أمة يسعد بسعادتها ويشقى بشقائها واني أرى
أمي أشقى الامم وأتعسها فكيف أكون أنا سعيدا ناعم البال ، في أمة
هذا شأنها من الخذلان والنكال .

(المقلد) : ما هذا الذي أسمع منك فانك قد أخطأت خطأ منطقياً
وخطأ دينياً أما الخطأ المنطقي فانك قد عرفت الانسان بغير تعريفه الذي
أجمع عليه علماء المنطق وهو « حيوان ناطق » وأما الخطأ الديني فهو انك
اغتبت المسلمين جميعاً وجعلت أمة النبي صلى الله عليه وسلم شقية بل جعلتها
أشقى الامم وخالفت الكلمة المجمع عليها بين المسلمين وهي « أمة محمد
على خير »

(المصلح) : اننا لسنا بصدد تحديد ماهيات الانواع والاجناس
فندكر تعريف المنطقي للانسان وانما نريد الكلام في موضوع اجتماعي
فاذا لم يصح ماقلته في الانسان عند المنطقي فهو صحيح عند أهل علم الاجتماع
وأما الغيبة فلا تظهر هنا لانني لم احتقر انساناً بخصوصه . وأما كون الأمة
الاسلامية أشقى الامم في هذا العصر فلا يشك فيه الا من لا يعرف من
أحوال العالم شيئاً ولا يعرف بلاد المسلمين ومن يحكمهم وما هم عليه من

(١) تحامي في مراجعة القول ما اعتيد من القاب التعظيم كحضرتكم وفضيلتكم

الجهل والنقر والذل وكيف يسامون سوء العذاب في جميع الافطار وهم وادعون ساكنون ، غارت آمنون ، كأنهم عجائز لا يعقلون ، أو جمادات لا يحسون ولا يشعرون . فهل من العقل وصحة الفكر التي استفدناها من المنطق ان نكذب المحسوسات اليقينية ، لكلمات كاذبة سمينها اجماعية ؟
(المقلد) : انت لم تشاهد أحوال جميع المسلمين فيصح حكمك عليهم ولم لا يجوز ان يكون في البلاد البعيدة عنا من له منهم دولة قوية وعز وسؤدد . هذا اذا سلمنا لك جدلا ان المسلمين في هذه البلاد أقل من غيرهم من أهل الملل الاخرى علما ومالاً . وكيف نسلم بهذا واننا نرى المسلمين أغني من القبط وأما العلم فليس عند غير المسلمين علم مطلقا

(المصلح) : ان علم تقويم البلدان والجرائد السيارة قد مثلت لنا ما لم نشاهده من بلاد المسلمين وغيرها حتى كأننا نشاهده دائما لا يغيب عنا منه شيء ولكنني أراك غير محيط بعلم ما بين يديك من حال ثروة المسلمين هنا وعلمهم ولا أناقشك فيه الآن فان غرضي ان تقتنع بان المسلمين في شقاء ليكون هذا أساسا وقاعدة للكلام بيني وبينك

(المقلد) : كيف أقتنع بكلام لا حجة لك عليه الا كتب تقويم البلدان وكلام الجرائد وكلاهما كذب لا يوثق به فان مصادره كلها كفرية والكافر لا تقبل روايته ؟

(المصلح) : ان الكافر لا تقبل روايته في موضوع كفره وما يتعلق بآبائته وإبطال ما يخالفه . وأما ما ليس له غرض في الكذب فيه وانما غرضه ومنفعته في الصدق به لأن فيه فائده وفائدة قومه فان العقل يقضي بانه يتجرى الصدق فيه لئلا يغش نفسه وأمتة ومن هذا النحو علم تقويم البلدان .

و ثم وجه آخر يجلي لنا تحريم الصدق في مثل هذا الموضوع وهو ان كل كاتب يعلم ان كتابته تنتشر بالطبع ويطلع عليها اهل العلم بموضوعها فيسلقونه بالسنة الانتقاد الحداد . واقوى من هذين الوجهين ان معظم المسائل التي استند عليها في حكمي على المسلمين من المتواتر الذي يفيد اليقين فان معظم مسائل علم تقويم البلدان واخبار الجرائد الشهيرة متفق عليه بين الشركات البرقية والمراسلات البريدية في جميع بلاد المدينة . ولا يخفاكم ان التواتر لا يشترط في رواته الدين وانما آيته حصول العلم اليقيني به لمن بلغه كما في كتب الاصول

(المقلد) : يشترط في التواتر ان يؤمن تواطؤ الرواة على الكذب ولا يتحقق هذا الشرط الا اذا لم يكن لأولئك الرواة غرض وهوى فيما يروونه فاذا تحقق هذا الشرط بالنسبة لمسائل علم تقويم البلدان على ما قلت فلا يتحقق في اخبار الجرائد البرقية ولا البريدية لأن لرواتها ومذيعيها اهواء واغراضاً سياسية

(المصلح) : انا لا أقول ان كل ما يروونه حق وصدق ولا أبرئهم من الهوى والغرض مطلقا ولكن لا تتوهم ان اهواءهم تخفي الحقيقة وانما قصارها ان تتصرف فيها بعض التصرف ، كالاعتذار والتلطف ، كما نرى في برقيات شركة روتر الانكليزية ، في هذه الحرب الترانسفالية ، فقد كانت تخبرنا بجميع انكسارات قومها الانكليز . وهذا هو الشأن في الاعتماد على رواية شركة واحدة فيما اتهم فيه فما بالك بما تروي به رواة شركات مختلفة الاهواء والأغراض وتتفق فيه مع رواة البرد الذين يرسلون الجرائد المختلفة المشارب والمذاهب :

(المقلد) : انني بصرف النظر عن صدق الجرائد وغيرها أسلم لك بأن المسلمين في حال سيئة على الجملة فان هذا آخر الزمان وكل هذه الأحوال من علامات قيام الساعة وهي كائنة لا بد منها وستزداد يوماً بعد يوم حتى لا يبقى الا الكع بن كع وعليهم تقوم الساعة فلا ينبغي ان نهتم بهذا الامر ولا ان نحزن له لانه مصداق اخبار النبي صلى الله عليه وسلم ويستحيل زواله (المصلح) : هذا بعض ما أريد مذاكرتك به فان عندي ريباً في كثير مما يروونه في الكتب من علامات الساعة وما سيكون قبلها أقوى من ريبك في أخبار الجرائد وعلم تقويم البلدان ولا يسعنا في هذا المجلس ان نبحت في متونها وأسانيدها ونبين ما يقبل منها وما لا يقبل ولكنا لا نشكر على أي حال ان لكل شيء وقعنا فيه سبباً وان لكل مرض علاجاً فان الهيئة الاجتماعية كالهيئة الشخصية تمرض بسبب ومادام فيها رفق من الحياة فلا يأس من شفائها فما رأيك أيها الاستاذ في أسباب مرض الأمة الاسلامية العام وما رأيك في علاجه؟

(المقلد) : أما سببه فهو ترك الشريعة عملاً وحكماً وليس له علاج لأن قيام الساعة قريب وهي لا تقوم الا على شرار الخلق كما قلت لك الا أن الملوك والحكام الذين افسدوا الدين والدنيا اذا حكموا بالشرعية وألزموا الناس بالعمل بها يندمل جرحهم وينشعب صدعهم ويصلح شأنهم وما هم بفاعلين حتى يظهر المهدي وقد بشرني بعض الصالحين بأنه يظهر في هذا القرن والساعة تقوم في أول القرن الخامس عشر واستدل على هذا بقوله تعالى «لأناتيكم الا بغتة» فان حروف «بغتة» تبلغ بحساب الجمل ١٤٠٧ وبحدِيث «إن أساءت أمتي فلها يوم وإن أحسنت فلها يوم ونصف»

واليوم عند الله ألف سنة وقد أحسنت والله الحمد ولذلك جاوزت الألف
وفي أواخر النصف تقوم الساعة

(المصلح) : أما قولك ان ترك العمل بالدين والحكم بالشريعة هو
سبب ضعف المسلمين فهو مسلم عندي ولكن لي فيه فهما ربما كان غير
ما تريد . وأما قولك ان رجوعهم الى الشريعة لا يكون الا بقوة المهدي
المنتظر فاننا لا اعتقد بصحة هذا بل أقول ان هذا الاعتقاد من أدواء أدواء
المسلمين واقتل امراضهم وان كان فيما قالوه عنه كلمة اصلاح وهي ابطال
المذاهب وجعل المسلمين على طريقة واحدة كما هو أصل الاسلام . وأغرب
من هذا استدلالك على قيام الساعة بالآية فان هذه الطريقة من الاستدلال
ليست معروفة في الاصول وكذلك الحديث لا أراه يصح . ثم انصرفا على
ان يعودا للكلام بعد أيام . اه من مجلد المنار الثالث

﴿ المحاوراة الثانية ﴾

(في الاعتماد على الدليل وطرق الاستدلال الصحيحة والفاسدة)

الاستدلال على قيام الساعة بالقرآن . طرق هذا الاستدلال وابطالها . عدم قبول
قول بغير دليل . قطعية أدلة المسائل الاعتقادية . منعهم الاجتهاد انما هو في الفروع
دون الاصول . الوقوف عند اجماع السلف . ادعاء المنكرين الاجتهاد في العقيدة .
الاعتناء في ايمن المنكر . حديث ان لا قرآن ظهرأ و بطننا . حكاية سيدنا عيسى مع
المردب . الاستدلال على قيام الساعة بحروف أوائل السور . الطعن في هذه الاستدلالات .
عدم ثقة بأكثر ما يروي عن ابن عباس في التفسير . حكاية أو ثنتان عن بعض الشيعة في
الاستنباط من أوائل السور

عاد الشيخ المقلد والشاب المصلح الى الكلام . وفاء بما تعاهدا عليه
من بضعة أيام ، وافتتح الشيخ المحاوراة . واستأنف المناظرة ، فقال

(المتن) : لم أترك الجواب عن كلامك في مجازنا الماضي لعجزولا
لكونه مقنعا وانما رأيت في بعضه إيهاما وغموضا لا بدلي من استيضاحه
قبل الخوض فيه وهو قولك ان لك فهما في كون ترك الشريعة هو العلة
الاولى أو كما يقولون علة العلل اضعف المسلمين ربما كان غير ما أريد مع
ان هذا أمر واضح لا يصح ان يكون محلا للاختلاف في انهم . ورأيتك
أنكرت المهدي ولم ينكره قبلك أحد من المسلمين الا من لا يتد بانكاره
كابن خلدون فقد كنت سمعت عن المرحوم علي باشا مبارك ان هذا
الرجل انكر المهدي وطعن في أسانيد الاحاديث المروية فيه . وهو لم يكن
عالما وانما كان مؤرخا . ثم انك أنكرت قرب قيام الساعة مع انه صار
من البديهيات التي يعرفها الصبيان والنسوان ولم ترض بدلالة الآية والحديث
عليها كأنك تنكر ان في الكتاب والسنة أخبارا عن المغيبات . ولم ترض
بهذا كله حتى قلت تلك الكلمة الكبيرة التي لو مزجت بماء البحر لمزجته
وهي «إبطال المذاهب» وجعل المسلمين على طريقة واحدة ولم أفهم معنى
هذه الطريقة التي تنافي المذاهب والمعروف ان أهل طرائق التصوف كلهم
متبعون للمذاهب الاربعة بل الاقطاب الاربعة رضي الله عنهم كانوا كلهم
شافعية الا ان الشيخ عبد القادر رجع الى مذهب الحنبلية أخيراً لاجل
أحيائه لانه كاد يندرس . وان اعترضت علي بقول القطب الشعراني ان
هؤلاء الاقطاب قد اطلعوا بالكشف على عين الشريعة وصاروا مجتهدين
فاعترضك يكون حجة عليك لانهم باطلاعهم على عين الشريعة رأوا ان
جميع أئمة المذاهب مصيبون وان اختلافهم رحمة ولذلك لم يتركوا المذاهب
بعد هذا الاطلاع ولا أمروا الناس بتركها . فكل كلمة من كلماتك تحتاج

الى شرح طويل ولذلك اخترت تأخير المناظرة لارجاع الكتب واستحضار النقول للرد عليك وارجاعك عن هذه الشبه المتكئة منك

(المصلح) : انني اشترط في مناظرتنا هذه شرطاً لا بد منه ولا يظهر الحق الا به وهو أن لا يقبل أحدنا للآخر مناقضة ولا معارضة الا بسند قوي ، وبرهان جلي ، ولا ينهض برهان شرعي على مسألة اعتقادية لا اذا كان نصاً قطعياً الآية قرآنية أو حديث متواتر لان اخبار الآحاد اوان صحت فهي ضنية الدلالة والظن في الاعتقاد ضلال . قال تعالى « ان الظن لا يغني من الحق شيئاً » وقال « فاما بعد الحق الا الضلال » . واذا كانت الاحاديث الصحيحة غير المتواترة لا يحتاج بها في المسائل الاعتقادية بالاتفاق فابالك بكلام العلماء ، وبشارات الصالحاء . أليست أجدر بعدم القبول ؟ (المقلد) : لقد قلت قولاً أصولياً لا ينكر ولكن العمل به من وظيفة المجتهدين ويظهر لي انك تدعي الاجتهاد وانني أخشى على دينك من هذه الدعوى فمن استبد برأيه زل والله تعالى يقول « فان زلتم من بعد ما جاءكم اليينات فاعلموا ان الله عزيز حكيم » وهو تهديد عظيم

(المصلح) : الآية حجة عليك لانها مصرحة بان الوعيد انما ينتظر من جاءته اليينات ولم ينظر فيها ويهتد بها فهي تتناول المقلد كما تتناول المعطل والجهول المهمل . ثم ان الذين منعوا الاجتهاد انما منعوه في الفروع وأما المقلد في أصول الدين فاهون ما قالوا في شأنه ان إيمانه مختلف فيه وبعضهم ينقل الاجماع على عدم صحة إيمانه . واذا كان بحث الاجتهاد والتقليد من أهم المسائل التي تناظر فيها فالزامك ايي بالتقليد من غير دليل هروب من المناظرة وترك لها

(المقلد) : انا لست مقلداً في عقيدتي ولا أمر احداً بالتقليد فيها
وانما أقول يجب على المجتهد ان يوافق بعض الأئمة في اجتهاده كالأئمة
الاربعة والامامين الاشعري والماتريدي واتباعهم من العلماء والا كان
كافراً أو مبتدعاً أو ضالاً فاسقاً

(المصلح) : عجبا لمن يدعي انه غير مقلد ويشترط في الاجتهاد التقليد
ولو قلت يجب ان لا يخرج عما وقع الاجماع من السلف على انه من الدين
لسلمت لك تسليماً لان الاجتهاد المؤدي الى الخروج عما كان عليه الصدر
الاول عامة اجتهاد فيما وراء الاسلام وانما كلامنا في الاجتهاد في الدين
الاسلامي . ووجود الخلاف بين الأئمة المهتمين في مسألة دليل على انها
غير مجمع فيها على شيء ومتى كانت كذلك يجب ان يأخذ الناظر فيها بما
يقوم عليه الدليل عنده من غير ملاحظة موافقة أحد أو مخالفته ولا معنى
لكونه متبعاً للدليل الا هذا . وان كثيراً من المشتغلين بالعلم الديني ليغشون
أنفسهم بدعوى معرفة العقيدة بالدليل والبرهان ويحسبون انهم بقراءة ما كتبه
السنوسي واضرا به من الأدلة على مسائل الاعتقاد قد سلموا من الخلاف
في ايمانهم أو مما حكاه السنوسي وغيره من الاجماع على كفر المقلد

(المقلد) : انني أحب قبل الخوض في تحرير مسألة الاجتهاد والتقليد
ان أقف على رأيك في الاستدلال على قيام الساعة بحساب الجمل ونحوه
من الاشارات القرآنية ومن دلالة الحروف في أوائل السور فاني تنسبت
من كلامك السابق انك من أهل الجمود على الظاهر المخالفين لاهل
الكشف الذين يعتمدون على هذه الدلالات بل هم الذين استخرجوها من
القرآن بصفاء باطنهم ونورانية قلوبهم . وانني أقبل شرطك اذا أنت سلمت

في هذه الدلالات

(المصلح) : ان شرطي يشمل هذه الدلالات أيضاً فاذا نهضت لك حجة عليها فاني اخضع لها لا محالة

(المقلد) : اما الاشارات القرآنية فقد ورد في الحديث « إن القرآن ظهراً وبطناً وحداً ومطماً » . وأما دلالة الحروف فقد كانت معروفة عند الانبياء السابقين فاني رأيت في قصص الانبياء ان سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام أخذته والدته لما كان له سبعة أشهر من العمر الى الكتاب ليتعلم ولا يخفك انه تكلم في المهد . فقال له المؤدب : قل أبحمد : فقال عيسى للمعلم : هل تدري ما أبحمد ؟ فعلاه بالدرة ليضربه فقال : يا مؤدب لا تضربني وان كنت لا تدري فاسألني حتى أفسره لك : قال ففسره لي . فقال عيسى عليه السلام : الألف آلاء الله والباء بهجة الله والجيم جمال الله والدال دين الله . هوز - الهاء هول جهنم والواو ويل لاهل النار والزاي زفير جهنم . حطي - حطت الخطايا عن المستغفرين . كلمن - كلمات الله لا مبدل لكلماته . قرشت - قرشهم فخرهم : فقال المؤدب : خذي ولدك أيتها المرأة فقد علمت ولا حاجة له بالمؤدب : ولا شك ان هذا تعليم الهي يجب قبوله

وقد ورد في ديننا ما يؤيد هذا . روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال في تفسير (ألم) : الالف آلاء الله واللام لطفه والميم ملكه . وقال في تفسير (الر) و (حم) و (ن) ان مجموعها اسم الله (الرحمن) وروي عنه أيضاً انه قال في تفسير (ألم) : انا الله أعلم : وهذا يدل على ان الحرف يجوز ان يكون مأخوذاً من أوساط الكلمات وأواخرها كما يجوز ان يكون مأخوذاً من أوائلها . وروي عنه أيضاً ان الالف من الله واللام من جبرائيل والميم

من محمد أي ان القرآن منزل من الله تعالى بلسان جبرائيل على محمد صلى الله عليه وسلم . وأما حساب الجمل ...

(المصلح) : مهلاً حتى تفرغ من الإشارة ودلالة الحروف المفردة اما حديث « ان القرآن ظهر اوبطنا » و يروي « ظاهراً وباطناً » فلا أنكر انه رواه من أصحاب السنن ابن حبان وقد كان متساهلاً في الجرح ولذلك طعنوا في كثير من رجاله وان من الناس من يعتقد ان هذا الحديث من موضوعات الباطنية وما كل صحيح رواية يصح في الواقع . على ان العلماء فسرنا الظاهر باللفظ أو التلاوة والباطن بالتأويل أو الفهم وبعضهم قال الظاهر الاخبار بهلاك الاولين والباطن وعظ الآخرين . وقال ابن النقيب ان الظاهر هو المتبادر للعلماء من معنى الالفاظ والباطن أسرارها التي تظهر لاهل الحقائق يشير الى حديث « الا ان يؤتي الله رجلاً فهما في القرآن » ولا دليل على ان ذلك يكون بغير الطرق المضبوطة في الدلالة . وقالوا ان الحسد احكام الحلال والحرام والمطاع الاشراف على الوعد والوعيد والخدمته ما أراد الله من معناه والمطاع ما يتوصل به الى معرفته ولم يقل أحد ان الحديث يدل على ما ذكرت . واما حديث سيدنا عيسى مع المؤدب فلا يصح

وأما ما روي عن ابن عباس في التفسير فأكثره موضوع لا يصح لأنه مروي من طرق الكذابين الوضاعين كالكلبي والسدي ومقاتل بن سليمان ، ذكر ذلك الحافظ السيوطي وسبقه اليه شيخ الاسلام ابن تيمية بل ان رواية هؤلاء واضربهم التفسير عنه هي المقصودة من قول الامام احمد رحمه الله تعالى « ثلاثة كتب ليس لها أصل المغازي والملاحم والتفسير » قالوا انه أراد كتباً مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمدة عليها لعدم عدالة

ناقليها ولزيادة القصاص فيها وذكرها منها تفسير هؤلاء بل نقلوا عن الامام
انه قال في تفسير الكافي « من اوله الى آخره كذب لا يحل النظر فيه » .
وقالوا ان كل من ينقل في تفسيره الاحاديث الموضوعة لا يوثق بتفسيره
بالمأثور ومن هؤلاء الثعلبي والواحدي والزمخشري والبيضاوي

وقد نص المحدثون في كتب الموضوعات على انه لم يثبت في تفسير
القرآن بالحروف نقل ومثلوا له بما وضعه المبتدعة بعد وقوع الفتن في الملة
كقولهم في تفسير (حم عسق) ان الحاء حرب علي ومعاوية والميم ولاية
المروانية والعين ولاية العباسية والسين ولاية السفينانية والقاف قدرة المهدي .
وقولهم ان العين عذاب الله والسين السنة والجماعة والقاف قوم يقذفون
آخر الزمان . وقالوا ان هذا كله موضوع باطل

نكتفي بهذا في ابطالها من حيث الرواية وأما من حيث الدراية
فكيف تصح دلالة الاقتطاع والاختزال وليس لها حد ولا رسم تعرف به
اذ يمكن ان تجعل كل حرف مأخوذاً من أية كلمة فيها ذلك الحرف اذ
لا ضابط للاخذ من وضع أو عقل أو طبع وحينئذ يصح ان يستدل بهذه
الحروف على الكفر كما يستدل بها على الايمان ، وأن يشار بها تارة الى
الفلاح وطوراً الى الخسران ، وانت ترى ان هذا من الهذيان ، والذي يجب
ان ينزه عنه القرآن ،

(المقلد) : أحسنت وأصبت في هذه وثم طريقة أخرى للاخذ من
من حروف أوائل السور وهي ان تجمع هذه الحروف ويركب من
مجموعها كلام أو مما يبقى بعد حذف المكرر ومن الناس من استنبط أمورا
غيبية من مهملها أو معجمها ولا أطيل عليك في هذا فانك من سعة الاطلاع

فوق ما كنت أظن فما قولك في هذا ؟

(المصلح) : هذه الطريقة كسابقتها في الفساد واذكر فيها واقعة لطيفة حدثت في بلاد الشام وهي ان بعض غلاة الروافض استنبط من هذه الحروف بعد حذف المكرر هذه الجملة (صراط عليّ حق نمسكه) واستدل بها على ان عليا كرم الله وجهه كان أحق بالرسالة من محمد عليه الصلاة والسلام . وقد نمت هذه الجملة الى أحد أمراء العسكرية فضاق بها ذرعا وحاول تحويلها الى ما يوافق مذهب السنة فلم يجد الى ذلك سبيلا حتى هداه أحد الوجهاء الى بعض العلماء الاذكياء (١) فكتب اليه ذلك العالم الفاضل مانصه :

« بلغني ان بعض الرافضة عبث باوائل الكتاب المجيد فغير ما لوفه، ونكر معروته، وقدم واخر، فقتل كيف قدر، ثم استنبط منها (صراط عليّ حق نمسكه) مستدلا بذلك على رأيه الفاسد، ومعتقده الكاسد، أن عليا هو الاحق بالرسالة . فنقول حيث ارتضيت أوائل السور بيننا حكما، واستخرجت منها في زعمك حكما، فلتنصرن أوائل السور الاخير منا على الاشرار، ولتميزن بين أصحاب الجنة وأصحاب النار، هذه أوائل السور تقول بلسان حالها في خطاب القرآن . وما فيه من البلاغة والتبيان . « يحق لسامعك نصر طه * ناصر طه مسك على حق * ما سعي لحق كنصر طه * لظه كم سعي نصار حق »

(١) يريد باحد الوجهاء المرحوم أحمد باشا الصاح وكان يومئذ ترجمان الوالي وبالعالم المجيب المرحوم الاستاذ الشيخ عبد الغني الرافي الشهير وكان عائداً من المجاورة في دمشق الى بلده طرابلس الشام

ولم يرض من مثل هذه الجمل الابعشر وجعل الجملة الاخيرة مطلماً
لايات نظمها في المسئلة مطلعها:

لطفه كما سعى نصار حق فيها أنا ذاك من نصارطه
وهذا الاستنباط للشيعه قديم وانما يستدل به المعتدلون منهم على أحقية
عليّ بالخلافة لا بالنبوة. قال العلامة الالوسي في تفسير (الم)
«ومن الظرائف ان بعض الشيعة استأنس بهذه الحروف لخلافة
الامير علي كرم الله تعالى وجهه فانه اذا حذف منها المكرر يبقى مايمكن
ان يستخرج منه (صراط عليّ حق نمسكه) ولك أيها السني ان تستأنس
بها لما أنت عليه فانه بعد الحذف يبقى مايمكن ان يخرج منه ما يكون خطاباً
للشيعي وتذكيراً له بماورد في حق الاصحاب رضي الله تعالى عنهم أجمعين
وهو (طرق سمعك النصيحة) وهذا مثل ماذكروه حرفاً بحرف. وان
شئت قلت (صح طريقك مع السنة) ولعله أولى والطف». اهـ

(المقلد) احسنت في هذه أيضاً ولا أراك تقوى على ابطال حساب
الجمال لانه استعمال قديم. روي عن أبي العالية رضي الله عنه انه كان يرى
ان أوائل السور تدل على مدد أقوام وآجالهم مستدلاً بحديث اليهود
وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ على اليهود لما جاءوه «الم البقرة» فحسبوه
وقالوا كيف ندخل في دين من مدته احدى وسبعون سنة فتبسم رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: فهل غيره: فقال «المص والروامر» فقالوا: خلطت
علينا فلا ندري بأيها نأخذ: ووجه الدلالة انه اقرهم على استنباطهم بعدم
الاعتراض وتلاوته للمص وما بعدها على هذا الترتيب

- المحاورة الثالثة -

(في حساب الجمل ودلالته وعمر الدنيا)

تأثير الاعتقاد بقرب الساعة . أخذ العرب حساب الجمل عن غيرهم . الطريق المضبوط في استعماله . تاريخ الائمة الاربعة . انكار ذلك في القرآن . مناظرة سني وشيعي . البحث في حديث اليهود السابق وعدم صحته . انكار المتكلمين ذلك الحساب في اوائل السور . السريانية و لغة الملائكة . الاتفاق في صحة ذلك الحساب . كشف الاولياء في الساعة ومقدماتها . جغرافية الآخرة وخرائطها . الاحاديث في الساعة وشرائطها . عمر الدنيا . الاحاديث الموضوعة والمنكرة في ذلك وغرض واضعها . تحرير المقال في ذلك

عاد الشيخ الواعظ والشاب المصلح الى المحاورة متفقين على ان لا يقبل أحد منهما قولاً للآخر الا بدليل صحيح واستأنفا الكلام في مسألة قرب قيام الساعة وطرق الاستدلال عليها لان هذه المسئلة قد اضررت بالمسلمين وكانت مكسلة لهم عن العمل وموطنة نفوسهم على الرضى بالضم والذل لما يلفظ به الوعاظ الجهلاء في كل عصر من قرب قيامها ومن انه لا بد ان يتقدمه ضعف الدين وتلاشي المسلمين وابتداء الشاب الكلام فقال (المصلح) : لا انكر ان هذا الشي الذي يسمونه الجمل قديم وانه انتقل الى العرب من السريانيين والعبرانيين ولكن دلالة ليست عقلية ولا طبيعية وانما تكون بالمواضعة والاصطلاح ولم يتفق للعرب ولا لغيرهم اصطلاح يصحح ان تؤخذ اية كلمة وتحسب ويحكم بعددها على انه تحديد لزمن أمة من الامم في وجودها واستقلالها بل لا يوجد في اللغة رموز حسابية أو غير حسابية تدل على الحوادث المستقبلية . وقصارى ما يمكن ان يستفاد من هذا الحساب بطريقة وضعية اصطلاحية يفهمها كل من يعرف

الاصطلاح الوضعي فيها هو نحو ما جرى عليه الناس من التأريخ بها بأن تذكر كلمة أو كلام يعين بوقوعه بعد لفظ مخصوص كالالفاظ المركبة من مادة (ارخ) ويجعل ما يحصل من حروفها بالجمل بيان سنة حدث فيها شيء يراد توقيته ومعرفته ولا بد من ذكر ذلك الشيء بعبارة يفهم منها كل من تلقى اليه ما يراد منها. ومن هذا النحو قول بعضهم في بيان تاريخ مولد الائمة الاربعة المجتهدين ووفاتهم ومدة حياتهم وهو :

تاريخ نعمان يكن سيف سطا ومالك في قطع جوف ضبطا

٨٠ ١٥٠ ٧٠ ٩٠ ١٧٩ ٨٩

والشافعي صين ببر ند واحمد بسبق امر جعد

١٥٠ ٢٠٤ ٥٤ ١٦٤ ٢٤١ ٧٧

فخذ على ترتيب نظم الشعر ميلادهم فموتهم فالعمر
فلولا البيت الاخير الذي ارشد الى المواد لما اتضح لقارئه وسامعه وحينئذ لا تكون دلالاته صحيحة ولا يصح ان يقصد العاقل ما ليس بصحيح لانه لغو فكيف يصح ان يكون مثل هذا اللغو مضافاً الى كتاب الله تعالى وهو نقص ومناف للبيان الذي وصف الله به القرآن بمثل قوله تعالى : « طسم . تلك آيات الكتاب المبين » وقوله عز وجل « حم . والكتاب المبين » فلو كانت هذه الحروف رموزاً ومعميات لما وصلت بهذا الوصف الشريف الذي هو من اخص اوصاف القرآن . وقد أنكر علماء الكلام ان يكون في القرآن كلام غير مفهوم للناس واستدلوا على ذلك بالنقل والعقل فلا يصح للمقلد ان يترك كلامهم وهم حماة العقائد وانصار الدين لكلام القاصين والدجالين . واذا ذكر لك لطيفة جرت مع بعض الادباء في دلالة

الكلمات بالتحكم في حساب الجمل وهو ان شيعيا اسمه (حمد) ناظر أحد أدباء بغداد فاحتج عليه بحساب الجمل وموافقة بعض كلمات القرآن فيه لما أراد على نحو ما ذكرت لي في الاستدلال على قيام الساعة سنة ١٤٠٧ للهجرة بقوله تعالى « لا تأتاكم الا بقتة » فقال له ذلك الاديب: هل تقبل مثل هذا الاستدلال؟ قال نعم قال: إذن انت كلب لان حروف حمد ٥٢ في هذا الحساب وحروف كلب كذلك: فقال حمد: ان اسمي الصحيح احمد: قال الاديب: اذن أنت أكلب: فنجعل وانقطع عن المناظرة

واما ما روي عن اليهود وذكرته في مجلسنا الماضي فلا يصح وقد أخذته المفسرون الذين لا يتحرون في النقل من كتب السير والمغازي كسيرة ابن اسحق وأكثر ما في تلك الكتب لا يعتمد عليه كما علمت. وقد رأيت في شرح الاحياء مانصه: « وقال السهيلي لعل عدد الحروف التي في أوائل السور مع حذف المكرر للإشارة الى مدة بقاء هذه الامة. قال الحافظ ابن حجر وهذا باطل لا يعتمد عليه فقد ثبت عن ابن عباس النهي عن (اباجاد) والاشارة الى ان ذلك من جملة السحر وليس ذلك ببعيد فإنه لا أصل له في الشريعة» ولو سلمنا صحته رواية لكان لنا ان نبحت فيه من حيث الدراية بمثل ما ذكرناه مختصراً واطال فيه بعض المتكلمين والمفسرين كالامام الرازي على انه لا يدل على ما ذكرت اذ يجوز ان يكون ما اجاب به صلى الله عليه وسلم ياسراً وحيّاً ابني اخطب مراداً به ابطال دلائلهم ودحض شبهتهم لعله بأنهما يقصدان التليس والايهام فاضطرهما الى التصريح بالتليس حيث قال حي « قد لبس علينا أمرك يا محمد »

(المقلد) ان في بعض كلامك حجة عليك وهو قولك ان اباجاد

الذي هو أصل حساب الجمل مأخوذ من اللغة السريانية وهي لغة الملائكة
 فاي مانع يمنع ان يكون في القرآن شيء من لغة الملائكة يدل على الامور
 الغيبية ويكون فهمه مخصوصا بالخواص الذين يعرفون كلام الملائكة
 كالانبياء والاولياء فقد روي عن سيدي القطب الغوث الشيخ عبد
 العزيز الدباغ قدس الله سره العزيز ان أهل الديوان الباطني لا يتكلمون الا
 بالسريانية لاختصارها فان الحرف الواحد منها يدل على معاني كثيرة لاسيما
 حروف أوائل السور ولعلك اطلعت على هذا في كتاب (الذهب الابريز)
 (المصلح) : انني لم أعن بقولي « السريانيين » الملائكة وانما أعني
 جيلا من الناس أمرهم معروف في التاريخ كانوا يسمون يوم السبت أبجد
 ويوم الاحد هو ز والاثنين حطي والثلاثاء كلمن والاربعاء سعنص والخميس
 قرشت والجمعة العروبة . وقد وضع السريان هذه الكلمات مشتملة على
 حروف الهجاء عندهم وأخذها العرب عنهم وأضافوا اليها كلمتين مؤلفتين
 من باقي حروف الهجاء العربية التي لا توجد في اللغة السريانية وهما تخذ
 وضظغ وسموها الروادف اي اللواحق ووافقوا السريان أيضا في ضبط
 مراتب الحساب بها وزادوا عليهم بما في لغتهم من الحروف الزائدة بجعل
 كل حرف يزيد على ما قبله ١٠٠ فالثاء ٥٠٠ والحاء ٦٠٠ الخ وساعدهم
 الجد أن وافق الحرف الاخير (غ) آخر مراتب المدد عندهم وهو الالف .
 وزعم بعض المؤرخين ان العرب كانوا يسمون أيام الاسبوع بما ذكرناه
 عن السريان أيضا

اما الملائكة فاعتقادي فيهم انهم عالم روحاني غيبي وان قياسهم على عالم
 المادة الذي يتفاهم عقلاؤه بأصوات تكيفها الحروف قياس غير صحيح او كما

يقول الاصوليون قياس مع الفارق وان كل ما غاب علمه عن الناس ولم ينله كسبهم لا يقبل فيه الا قول عالم الغيب وليس عندي نص قطعي في تقاض الملائكة وتخطيهم . واما ما ذكرت عن اهل الديوان الباطني فلا اخوض فيه الآن بل أدعه للبحث التفصيلي في أمراض الأمة الإسلامية ان دخلت معي فيه واكتفي الآن بأن أقول ان ما ذكرت عنهم لا تقوم عليه حجة مرضية ولا بيئة شرعية فان خالفني طالبتك بالنص

١ (المقلد) : انني اعلم منك تعظيم شأن الوقائع الوجودية وكثيراً ما سمعتك تقول : ان الذي لا ينطبق على ما في الوجود ولا يمثل حقيقة الواقع فهو خيال ووسواس من وسواس النفوس واوهامها يجب طرحه واهماله وتسميته جهلاً وان سماه المبتلون به علماً الا ما أخبر به المعصوم من علم الغيب فيسلم به من غير بحث فيه ولا قياس عليه بشرط واحد وهو ان يكون جائزاً في نظر العقل : وانني احتج عليك بهذا فقد كان لي تلميذ في الازهر دخل مدرسة دار العلوم وتعلم فيما يتعلمون فيها التاريخ وولع به حتى كنت أنباه عن الايغال فيه اذا اتفق لي الاجتماع به لقول بعضهم ان مطالعة كتبه تؤدي الى التشيع وبنقض سيدنا معاوية رضي الله عنه . ولما رأيتك تحتج بالتاريخ وتعتبره حتى كأنه فقه جئته في هذه الايام وسألته : هل يوجد في التاريخ ان احداً استدل على بعض الامور بحساب الجمل وأصاب ؟ فقال نعم استخرج بعضهم من قوله تعالى : « الم . غلبت الروم » ان البيت المقدس يفتحه المسلمون في سنة ٥٨٣ فكان كما قال . ومنذ سمعت هذه الواقعة خطر لي ان احتج عليك بها ولكنني كنت أتوقع الرد على بأن كلام المؤرخين لا يحتج به على رأيي أنا حتى ذكرت ذلك لبعض علماء الحنفية فقال : ان هذه الرواية

مذكورة في البحر وعبارته هكذا - واخرج الشيخ من جيبه ورقة وقرأ فيها ما نصه « كان شيخنا الاستاذ أبو جعفر بن الزبير يحكي عن أبي الحكم ابن برجان انه استخرج من قوله تعالى «الم غلبت الروم» الى «سنين» افتتاح المسلمين بيت المقدس معينا زمانه ويومه وكان إذ ذاك بيت المقدس قد غلبت عليه النصارى، وان ابن برجان مات قبل الوقت الذي عينه للفتح وانه بعد موته بزمان افتتحه المسلمون في الوقت الذي عينه أبو الحكم » فتعين الاعتماد على هذا والأخذ به

(المصلح) : اراك نسيت اننا اتفقنا على ان لا يقبل احدا منا من الاخر دعوى بدون دليل وليس من الدليل في شيء ذكر الدعوى في احد الكتب وتسليم أحد العلماء بها. وما استخرجه أبو الحكم يجري عليه حكم قولنا من قبل انه لا يعرف له وجه مضبوط في الدلالة فلا تلجئي الى التكرار. نعم ان العلم الصحيح هو ما اثبتته الوجود وان التاريخ هو الذي يحكي عن علم الانسان ولكن التاريخ انما يثبت لنا الوقائع الجزئية ونحن نحكم عليها بما يعطينا العقل من القواعد العامة فاذا صحت رواية أبي الحكم فصحتها لا تثبت لنا قاعدة عامة وهي على ما هي عليه من الابهام والغموض بل هي الى الاتفاق الذي يسمونه (الصدفة) أقرب

(المقلد) : وماذا تقول فيما ثبت بالكشف عن الاولياء ؟

(المصلح) : أقول بقول العلماء الاصوليين وهو انه حجة على من قام عنده لا يصح الاحتجاج به على غيره. ثم اننا اذا نظرنا فيما نقل عن أهل الكشف من الاخبار عن الملاحم وما يجري في العالم من الحدثن نرى أقوالهم متضاربة متعارضة وقد ظهر كذب أكثره

(المقلد) : اذا سلمنا لك هذا فيحتمل ان يكون ماظهر كذبه لم يصح عنهم او انه مما نقل عن الذين اشتهروا بالصلاح والولاية ولم يصلوا الى مقام الكشف الكامل اما مثل الامام الشعراني الذي اطلع على الموقف والجنة والنار ومثل شيخه الخواص والشيخ الاكبر محي الدين بن عربي فلا اظن انهم اخبروا بشيء الا وظهر كما قالوا ان كان قد جاء وقته والافسوف يظهر (المصلح) : نحن لم نطلع على الآخرة فنطبق عليها ما ذكره الشعراني من جغرافية الموقف وما فيه ومارسه من الخرائط للصراط والميزان والجنة والنار مما لا نعرف له دليلا من كتاب ولا سنة ولا عقل ولا حكمة. ومن العجيب ان اكثر شيوخكم يرغبون عن جغرافية الدنيا المشهورة النافعة وينكرونها ويرغبون في جغرافية الآخرة المغيبة ويسلمون بها تسليماً

واما ما جاء في كتبه من الاخبار عن الفتن والملاحم وما يكون قبل الساعة فجله او كله منقول عن كتب الشيخ محي الدين بن عربي وقد صرح هذا بان المهدي كان موجوداً في زمنه وذكروا ثلثه معه. وفي كلامه عنه اشارات ورموز ومما اشتهر منها قوله انه يظهر بعد مضي ج ف خ وهي بحساب الجمل ٦٨٣ اي ان ظهوره يكون قبل انتهاء القرن السابع ونحن الآن في القرن الرابع عشر. واذا لم تقتنع بهذا الشاهد فاني اعززه بكثير من الأمثال.

(المقلد) : انني اغض النظر عن كل هذا الا الاحاديث المروية في الكتب المعتمدة فانها وان لم تكن متواترة بحيث يجب اعتقادها على كل مسلم ويكفر منكرها فان من يصح عنده الحديث ويطمئن قلبه له يكون بالنسبة اليه كالمتواتر ولا يسمعه الا الاعتقاد بمضمونه ولما رأيتك مطالعاً على كتب

الحديث ولا تقبل منها الا ما تصح روايته اضطررت الى المراجعة عن حديث تأخير الأمة الى يوم ونصف من أيام الآخرة فوجدت ان أبا داود روى عن سعد ابن ابي وقاص رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «اني لا رجو ان لا تعجز أمتي عند ربها ان يؤخرهم نصف يوم» قيل لسعد وكم نصف اليوم قال خمس مئة سنة. واما حديث : ان أساءت أمتي فلها يوم وان أحسنت فلها يوم ونصف : فلما أقف على تخريجه الا انني أتذكر انني تلقيته عن بعض العلماء الصالحين وارجو ان أجده له سنداً صحيحاً.

(المصلح) : إن أبا داود يروي أحياناً للضعفاء وقد طعن في كثير من رجاله واذا سلمت لك صحة هذا الحديث من حيث السند فما قولك بمخالفته للواقع وقد قالوا انها من آيات الوضع لان الكلام الذي لا يطابق الواقع هو الكذب والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم معصوم عن الكذب . فان قلت : انما يكون مخالفاً للواقع اذا لم يمكن التأويل وهو ممكن لان العدد لا مفهوم له كما تقرر في الاصول : اقول ان هذا التأويل يبطل استدلالك بالحديث كيفما روي .

(المقلد) : جاء في الصحيحين ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : «أجلكم في أجل من كان قبلكم من صلاة العصر الى غروب الشمس» فاذا كانت مدة الدنيا من عهد آدم الى عهد نبينا عليهما الصلاة والسلام ٥٥٠٠ كما هو منصوص في بعض كتب التفسير وفي قصص الانبياء فثلاثا يكون قريباً من ألف وتسع مئة وما بين العصر والمغرب ينقص عن الثالث لاسيما اذا اعتبرنا ان أول النهار الصبح كما هو مقتضى الشرع في الصوم وغيره من الاحكام الكثيرة فاذا قلنا ان مدة الدنيا سبعة آلاف سنة

كما ورد أيضا في الكتب المذكورة آنفاً يقتضي ان يضاف الى خمسة آلاف وخمس مئة سنة ألف وخمس مئة أخرى وهي مقدار ما بين العصر والمغرب تقريبا فيكون المجموع سبعة آلاف سنة فيوافق بعض النصوص بعضا، وربما كان ما قلنا انه تقريبي تحديداً عند الله تعالى ويقويه موافقة النصوص فيه . ويصح ان يكون هذا مؤيداً لاستنباط ذلك العالم الصالح الذي لا يبعد عندي ان يكون من أهل الكشف ويكون المراد من اتيان الساعة بفترة أي سنة ١٤٠٧ اتيان مقدماتها واشراطها الكبرى كالمهدي وانتشار

الضلال ويصح قولي الاول

(المصالح) : اعلم أيها الاستاذ - ولا تؤاخذني بقول اعلم - ان من أهل المال من دخل في الاسلام في العصر الاول من غير بينة ولا اعتقاد وتظاهروا بالتمسك به لاجل ان يوثق بهم وتقبل رواياتهم فيما قصدوه من افساد عقائده وادخال الدخائل التي تثير الفتن وتفسد الاخلاق في تعاليمه وقد اعتني بعضهم باقناع المسلمين بان دينهم قصير الامد ومدة بقائهم في الدنيا قليلة ليوقعوا هذه الامة في هاوية اليأس ويثبطوا همم افرادها عن السعي في الفتوح ومد ظل السيادة والسلطة على رؤس الامم أو يشككهم في دينهم فابتدعوا طريقا جديدة في الاستدلال بالكتاب والسنة وهي ما بينا ابطاله ووضعوا أحاديث كثيرة في ذلك يناقض بعضها بعضا اهتدى المحدثون المحققون رضي الله عنهم الى وضع بعضها ودخل عليهم الغش في بعض آخر لتظاهر روايته بالصالح

فما صرحوا بوضعه او ضعفه حديث : عند رأس المائة سنة يبعث الله ريحا باردة طيبة تقبض روح كل مؤمن : قال بعضهم انه باطل قد كذبه

الوجود وقال ابن عديّ: فيه بعض الضعف ولكن الحاكم أخرجه في المستدرک وصححه: وفي معناه حديث مسلم عن أبي سعيد مرفوعاً: لا يأتي مئة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم: ورواية أخرى له عن جابر مؤكدة بالقسم. وهذا أقرب إلى التأويل فقد قالوا إن المراد به انقضاء الجيل

ومما قطعوا بطلانه حديث: لا يولد بعد المئة مولود لله فيه حاجة: قال الامام احمد: ليس بصحيح كيف وكثير من الائمة ولد بعد ذلك: وحديث: زينة الدنيا سنة خمس وعشرين ومئة: قالوا هو موضوع. وحديث: ان دين النبي صلى الله عليه وسلم لا يبقى بعد وفاته الى القيامة الف سنة: قال الامام النووي باطل لا اصل له. وانا لا اعتقد بصحة حديث فيه تحديد قيام الساعة لان القرآن مصرح بأنها مما استأثر الله بعلمه «يسألونك عن الساعة أيان مرسيها قل انما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها الا هو ثقلت في السموات والأرض لا تأتيكم الا بغتة يسألونك كأنك حفي عنها قل انما علمها عند الله ولكن أكثر الناس لا يعلمون» فلو كان المراد بلفظ (بغتة) تحديد وقتها لما كان للحصر قبله وبعده معنى. والآيات في هذا المعنى كثيرة

واما حديث الصحيحين فهو يدل على ان ما بقي من عمر الدنيا يعد بالالوف او بالملايين لان ما ذكرت من تحديد عمر الدنيا بسبعة آلاف سنة هو من الاسرائيليات التي لا ثقة بها وانما يوثق بما ثبت بالبحث العلمي في طبقات الأرض وآثار الانسان فيها وهو مقدر بالملايين من السنين لا بالالوف. ولا ينافيه حديث: «بعثت انا والساعة كهاتين» وأشار بالسبابة

والوسطى لان المراد به التقريب النسبي

(المقلد): وما ذا تقول في حديث مسلم: لا تقوم الساعة الا على شرار الخلق: مع ملاحظة فساد اخلاق المسلمين وإعراضهم عن العمل بدينهم (المصاح): لم تذكر هذا وتنسى ما رواه مسلم أيضاً من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قل: لا تقوم الساعة حتى يكثر المال ويفيض حتى يخرج الرجل زكاة ماله فلا يجد أحداً يقبلها منه وحتى تعود ارض العرب مروجاً وأنهاراً: وفي رواية أخرى له قال «تبلغ المساكن إهاب أو يهاب» واهاب بقعة خارج المدينة المنورة يعني ان العمران يتسع فيملئها. فأين استعداد جزيرة العرب لهذا اليوم واذا أخذت به متى يتم؟ ثم انصرفا على موعد سنشرح ما يكون فيه ان شاء الله تعالى

« المحاوراة الرابعة »

اسرار الحروف والزائرجة والجفر. اقرأ تفرح جرب تحزن. هل اسرار الحروف محصورة في المسلمين وحروفهم. دفع الله الناس بعضهم ببعض. اختلاف الخطوط العربية وفي ايها السر. مبتدع هذه الامور طائفة الباطنية. رسالة كشف الحقائق في اصول عقائد الدروز المبينة على اشكال الحروف واعدادها. غرائب وعجائب في ذلك. الباطنية والصوفية. تجربة منفعة الحروف. اسباب النفع. الواع بالغرائب. الوهم. تأثير النفس. فائدة التاريخ.

رجع الشيخ والشاب الى الحوار. ومبادلة الافكار. وأراد الشاب ان يتكلما في مشكلة مرض المسلمين الاجتماعي وعلاجه ويشرح للشيخ رأيه في الاجتهاد والتقليد وكون الاسلام طريقة واحدة لا ينبغي الاختلاف والتفرق فيه على ما تقدم له الاملاء اليه. فلما علم الشيخ منه ذلك استأناه قائلاً

(المقلد) : فأتني ان اذكر لك في محاوراتنا السابقة اسرار الحروف
 وفعلها في شفاء المرضى وقضاء الحاجات وهي مبنية على التجربة الصحيحة
 الواقعية فلا يسمعك انكارها لأنك تقول دائماً ان العلم الصحيح هو ما يشهد
 له الوجود وتؤيده التجربة الصحيحة. وكذلك الجفر والزائرجة اخبر العارفون
 بهما في أمور فكانت كما قالوا ولقد سكنت عنهما من قبل لأنني لم اكن اعلم
 ان لهما طرقات علمية مضبوطة فخشيت أن تقول فيهما ما قلت في حساب
 الجمل وبعد المفارقة رجعت الى شيخين جليلين عالين بالزائرجة واسرار
 الحروف والافاق وقد استغنينا من هذه المعرفة أحدهما مغربي والآخـر
 مصري وسألتهما عن ذلك فأخبراني أن لهذه العلوم أصولاً صحيحة مضبوطة
 لاستخراج المجهولات ومعرفة المغيبات لا كحساب الجمل الذي ليس له
 قاعدة مضبوطة الا المعروفة في التاريخ به كما ذكرت

(المصلح) : ان كثيراً من الناس قد اغتروا بمثل هذا الكلام وصدقوا
 بأن ما يقال بالألسنة والكتب من ان هذه الافاق والحروف مجربة
 صحيح فجربوا بأنفسهم ما كتبه الديربي وغيره فكانت نتيجة تكرار التجربة
 أن وضموها هذه القاعدة التي سارت مثلاً وهي « أقرأ تفرح جرب تحزن »
 وانا اعتبر التجربة مؤيدة للعلم اذا كانت مطردة لا تتخلف الا لسبب
 معلوم ولو في الجملة ولا بد أن يكون العلم بها متيسراً لكل أحد واننا نراها
 هنا على قدم المهدى بها محصورة في نفر قليل من الدجالين الذين يحتالون
 على أكل أموال الناس بالباطل . ولو كان لها طريق علمي صحيح لارتقت
 بارتقاء العلم وتقدمت بتقدمه ولكننا نراها تتدلى كلما ارتقى العلم الصحيح
 وتأخر حيث تتقدم المعارف الحقيقية حتى تلاشت من أكثر بلاد أوروبا

وأمركا الشمالية وهي من فروع علم السحر والطلسمات
 (المقلد) : مَهْ فان هذه العلوم والاسرار محصورة في الحروف العربية
 ومخصوصة بالمسلمين ولذلك لا تصح الا على أيدي الصالحين فاذا لم توجد
 في أوروبا وانكرها أهلها فلا يصح لمثلك انكارها . وأما الذين جربوها
 فلم تصح معهم فسببه أنهم لم يقوموا بشرطها وهو إما الرياضة المخصوصة
 التي يعرفها أهلها وإما الاذن من شيخ أعطاه الله تعالى هذا السر وهذا
 الكلام ينطبق على شرطك في وجوب اطراد التجربة وعدم تخلفها الا
 بسبب وهذا هو السبب . وهل يسمعك انكار التواتر في صحة هذه
 التجارب في جميع البلاد الاسلامية ؟ لا أتدكر أن هذا الامر ذكر في
 مجلس الا وسمعت الشهادات من الكثيرين بوقوع شيء منهم إما شفاء
 مرض وإما قضاء حاجة وإما دفع عاهة « ولولا دفع الله الناس بعضهم
 ببعض لفسدت الارض »

(المصالح) : أرى انه لم يبق لكم من الاجتهاد الا وضع آيات القرآن
 في غير مواضعها فان قوله تعالى « ولولا دفع الله » الآية نزلت في سياق
 حرب داود عليه السلام لجالوت وانتصاره عليه كما نزل قوله تعالى : « ولولا
 دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد
 يذكر فيها اسم الله كثيرا » في الاذن للمسلمين بالجهاد والمدافعة عن أنفسهم
 لمن يحاربونهم لانهم مسلمون . ولا يجيء هنا اعتبار عموم اللفظ دون
 خصوص السبب لان مشكلة اسرار الحروف ليست مما نحن بصددده في
 شيء واذا كان لها وجه اليه صحيح فهو دفع مثلي لهذه الاعتقادات الخرافية
 التي تفسد عقول الامة واخلاقها وأعمالها . ولنعد الى الموضوع

أما قولك أن هذه الاسرار مخصوصة بالحروف العربية فهو يقتضي أن السر محصور في هذه الاشكال المعروفة للحروف وهي مختلفة الآن فخطوط أهل المشرق من عرب وترك وفرنس مغايرة لخطوط أهل المغرب ولا يشبه شيء من خطوط أهل هذه القرون خطوط القرون الأولى زمن الصحابة والتابعين كالخط الكوفي بأشكاله . ومن يعلم مثار هذه البدع في الملة لا يعجب من دعوى أن لأشكال الحروف اسراراً ولو كنت مطلعاً على التاريخ لكفيتني مؤنة التطويل بهذه البديهيات عند العارفين هذه البدعة من فتن طائفة الباطنية التي هي أشد الطوائف عيئاً في الاسلام وافساداً له حتى أن بلاءها لا يزال ينمو ويتجدد الى الآن وآخر فرقهم البابية والبهائية . وقد راجت بدعتهم هذه كما كثر بدعهم في سوق التصوف للتشابه بل والاشتباه بين غلاة المتصوفة وبين الباطنية وهذا هو منزع قولك ان هذه الاسرار لا تظهر الا على أيدي الصالحين أو من أذنوا له بها . أصاب المسلمين رشاش من تلك البدع فأفسد فيهم ما أفسد وأما الباطنية أنفسهم فليست الحروف وأشكالها وأعدادها وتناسبها وتخالفها وطبائعها معدودة من اسرار الدين الكمالية ، كما يزعم جهلة المسلمين بمذهب الصوفية ، بل هي من أصول الدين وقواعده الاساسية ، وقد مزجوا الكلام عليها بعلم الحساب والنجوم كما فعل حسن الصباح رئيس الاسماعلية وغيره انما اكتف بما رأيت في كتب التاريخ العربية من أخبار طوائف الباطنية بل وقفت أيضاً على كثير مما اكتشفه مؤرخو أوروبا وزدت على هذا أن وقفت على بعض الكتب الخطية لطائفة الدروز والنصيرية : وهذه الكتب من بنات الحقائق ونخبات الصناديق لا يجوز عندهم طبعها ولا اطلاع

أحد غير رؤساء الدين عليها

(المقدم): أرجو أن تطالعني على شيء من هذه الكتب السرية
 (المصلح): لا أسمع بأعارة هذه الكتب لأحد ولكنني أقرأ لك منها
 جملة أو جملتين لتزداد يقيناً. ثم فتح درجا من منضدته وأخرج منه رسالة
 وقال: هذه الرسالة الموسومة بكشف الحقائق. وهي في أصول مذهب
 الدروز وقلب منها أوراقاً وقرأ ما يأتي:- «وقد ذكرنا لكم في السيرة
 المستقيمة بأن آدم الصفاء هو العقل وكان اسمه شظنيل واسم ابليس حارت
 وإنما ذكرناهما في وقت ظهور الصورة البشرية وهو تمام سبعين دوراً.
 وكذلك قلنا حارت أربعة أحرف (ح) ثمانية (ا) واحد (رت) ستمائة
 ساقط يبقى من جملة الاسم تسعة. والتسعة إذا كتبها كانت أربعة أحرف
 ت س ع ه والاسمين حارت وابليس إذا حسبتهما يبقى منهما أربعة أحرف
 لأن بقية اسم حارت تسعة وبقية اسم ابليس سبعة تسقط اثنا عشر يبقى
 أربعة أحرف سوى. فقد حسبنا اسمه بالطول والعرض ومزدوجاً وفرداً
 فوجدناه أربعة أحرف ووجدنا التاء التي في آخر الاسم حارت أول حروف
 التسمية دليل على ناموس الناطق وزخرفته في كل عصر وزمان وإن أول
 النطق هو آخرهم وإنما يتصور في الاقصة بالتكرار كما أن الولي قائم في كل
 عصر وزمان. فهذا السبب أهل الشرائع يرون محبة الأعداء كافة ولا يرون
 محبة رجل موحد ولا يكون في الحجة أوضح من هذا ولا أبين منه
 «ثم رجعنا إلى العقل فوجدناه ثلاثة أحرف والنفس ثلاثة أحرف لكنهما
 يفترقان في حساب الجمل الكبير. وكذلك جهال الشيعة ينظرون إلى العقل
 والنفس بعين الدعوة لا غير وهما يتفاضلان في المنزلة لأن العقل هو الذكر

والنفس بمنزلة الانثى والذكر هو المفيد والانثى هو المستفيد والعقل اذا
حسبناه في حساب الجمل الكبير وجدناه مائتين والنفس مائة وثلاثين
فوجدنا اسم العقل زائد عن اسم النفس سبعين درجة وهم حدود
الامانة والتوحيد

وانا اعدهم لكم بمشيئة مولانا سبحانه حتى لا تشر كون به أحد من
خلقه . فأولهم (النفس) واثني عشر حجة له في الجزائر وسبعة دعاة للالائم
السبعة كما قال « عليها تسعة عشر » . و (الكلمة) واثني عشر حجة وسبعة
دعاة للالائم السبعة لان للكلمة نظير النفس . و (السابق) واثني عشر حجة
لا غير . و (التالي) واثني عشر حجة لا غير لان له مثل ما للسابق .
و (الداعي) المطلق وله مأذون ومكاسران فصاروا الجميع سبعين حداً منهم
تفرعت جميع الحدود العلوية والسفلية وهم كلهم من قبل العقل وهو الامام
المؤيد من قبل مولانا سبحانه وتعالى يسقط من يريد ويرفع درجة من
يريد بتأييد مولانا العلي الاعلى سبحانه وارادته كما قال في القرآن « انما
أمره اذا اراد شيئاً » الى — ترجمون —

« ف هؤلاء الحدود السبعون الذين ذكرناهم هم أذرع السلسلة الذي قال
في القرآن « خذوه فغلوه » أي ضد الامام اذا بلغ غايته وتمت نظرتة خذوه
بالحجج العقلية وغلوه بالعهد وهو الذبح الذي قالوا بان القائم الذي يذبح ابليس
الابالسة « ثم الجحيم صلوه » أي غوامض علوم قائم الزمان الذي تتجهم
العلماء والفهاء عند علمه أي يصمتوا ويتحجروا « ثم في سلسلة ذرعهما سبعون
ذراعاً فاسلكوه » أي ميثاق قائم الزمان الذي هو سلسلة بعضها في بعض
وعم سبعون رجلاً في دعوة التوحيد « انه كان لا يؤمن بالله العظيم » أي

الضد الروحاني ما كان يقر بامامة شطيل وفضيلته» الخ
 (المقلد) : قد ضاق صدري من هذا الكفر الذي لا أساس له الا
 هذه الشبه الحسابية واني أري لفظه فاسدا كمنه ولا أدري لم لم تصلح
 عبارته . ثم ان ماقرأته ليس فيه شيء يدل علي اعتبار أشكال الحروف
 وصورها

(المصالح) : انني كتبت هذه الرسالة كما وقعت الي من بعض الجنود
 العثمانية الذين حاربوا دروز حوران في الفتنة الاخيرة ولم أصلح شيئا في
 عبارتها ولا في إملائها لانني سمعت ان هذا الغلط عندهم علامة على الصحة
 وعدم وقوع الكتاب في يد أجنبي . واما اعتبارهم أشكال الحروف مع
 أعدادها فاسمع ما أقرأه عليك فيه . ثم قلب أوراقا وقرأ ما نصه

« والالف والباء والتاء والتاء يتشابهون بعضهم ببعض (كذا) غير ان
 الألف يكتب بالطول والباء والتاء والتاء تكتب بالعرض فالالف دليل على
 العقل وهو الامام والألف قائم بلا نقطة فوقه ولا علامة تحته والياء دليل
 على النفس وهي الحجة وتحته نقطة واحدة لأن بينه وبين العقل حدا واحدا
 وهو الضد الروحاني فصارت نقطة الباء من تحت حيث عصى الضد أمر
 باريه ، وناق على امامه وهاديه ، ولو كان الضد طائعا لكانت نقطة الباء
 من فوق فلما سبق الضد صار حزبه أكثر من حزب النفس . والتاء دليل
 على الكلمة وفوقها نقطتان دليل على الحدين اللذين فوقه . والتاء دليل على
 الجناح الايمن وهو السابق رابع الحدود اللذين فوقه في المرتبة وكتبتهم
 (هكذا ضبط في الاصل) بالعرض دليل على طاعتهم الامام الذي هو
 العقل وقبولهم منه » وذ كر في الرسالة ههنا كلاما ثم قال :

« ثم نرجع الى الحروف ومعانيها على الترتيب فالجيم والحاء والخاء في الصورة شيء واحد لكن بينهم فرق كثير في الحقيقة لان الجيم دليل على شريعة الناطق الظاهرة والنقطة التي تحتها دليل على شريعة الاساس التي هي تحت الظاهرة مستورة فيه » — الى ان قال — « والحاء في حساب الجمل ثمانية وكذلك قائم الزمان احتوى على علم الثمانية الذين هم حملة العرش كما يقال « ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية » وهو توحيد مولانا الهلي الاعلى سبحانه وعبادته . وكذلك الميم والواو والراء والزاي والنون شيء واحد وهذه صورتهم عند نزولهم مَ و ر ز ن لكن الميم شكلته من خلفه مدورة والواو شكلته قدامه وهذه صورتها والنون يبقى على حاله لكن فوقه نقطة والميم دليل على محمد والواو دليل على وصيه وشكلتهما دليل شريعتهما وشكله الميم من خلفه مدورة كذلك شريعة الاساس باطنة ولولا الشككتان اللذان على المسيم والواو لما كانا يعرفان . وكذلك محمد وعلي لولا ظاهر الشريعة وباطن التأويل لما كان يقع عليهما اسم الناطق والاساس » الخ الخ

(المقلد) : لقد بغضت الى هذه الحروف بهذا الكلام الهذيان ولولا ما ذكرت لك من التجارب الصحيحة على انتفاع الناس بفوائدها لوافقتك على القول بعدم تلك الفائدة والحمد لله الذي جعلنا من أهل السنة والجماعة الذين لا إفراط عندهم ولا تفريط

(المصلح) : ان أهل الحق الذين سلموا من الغلو في الدين ومن الافراط والتفريط هم السلف الصالحون الذين كانوا على هدي الراشدين رضي الله عنهم . فان الذين يسمون أنفسهم أهل السنة في هذه القرون

المتأخرة لم يسلموا من بدع الباطنية وغيرهم ولكنهم سموها باسماء أخرى
ولو قابلت بين كلام الباطنية وكلام الصوفية من أهل القرن الرابع فمن يمدحهم
لم تجد الا فرقا يسيرا . على ان فقهاء هذا العصر يتعصبون لهذه الحروف
ويطعنون في دين من يقول بلزوم تبديلها لما فيها من المعاييب التي يعسر معها
التعليم ويكثر التحريف . واما ما ذكرت من التجارب فغير منضبط ولا
متحقق بحيث يعلم ان ما يكون من التأثير في بعض التجارب هو من الحروف .
وانني أنا جربت بنفسي شيئا من ذلك فأفاد وعاشرت من اشتهروا بأن
تماويذهم وتمائمهم لا يتخلف تأثيرها وصدقوني الخبر فيما يكتبون . كان من
هؤلاء شيخ من الشرفاء يقصده المسلمون والنصارى من بلاد كثيرة
ليكتب لهم ما يستشفون به من الامراض أو يستعطفون قلوب من يعشقون
الى غير ذلك من الاغراض . وقد أخبرني بأنه يكتب للمسلمين آيات من القرآن
ولغيرهم هذه العبارة « رز بالبن . عافية على البدن . رز بحليب . كلما برد
يطيب » وكانوا ينتفعون بذلك والسبب في غلبه الوهم الذي يحدثه الاعتقاد
على ان أكثر ذلك لا ينفع ولا يفسد ولكن الناس ينسونه ويحفظون ما
تحدث عقبيه الفائدة المطلوبة وان كان حدوثها لسبب آخر خفي عنهم بل
يعمون عن السبب وان كان ظاهرا لانهم مع اتخاذ هذه الوسائل الغريبة
الغيبية، يأخذون بالاسباب الظاهرة الطبيعية، وانما ولعهم بالفرائب هو الذي
يذهلهم عن السبب الظاهر ويحملهم على اضافة الاثر الى الوسيلة الغريبة
غير الطبيعية

ومن الناس من أعطى استعدادا للتأثير بنفسه اذا هو وجهها الى الشيء
بهمة قوية وعزيمة صادقة وقد وجد في كل أمة أفراد من هؤلاء فكانوا

فتنة للناس والبحث في هذا التأثير من أدق مسائل علم النفس ومن علماء
الفلسفة من ينكره ولاسعة معنا في هذا الوقت للخوض فيه
(المقلد): لقد سمعت اليوم ما لم أسمع بمثله من قبل وظهر لي ان من
يطلع على التاريخ يمكنه أن يورد شها على علوم الدين لا يمكن دفعها لغير
المطلع عليه اطلاعا واسعا ولا أرى المشايخ الذين يقولون بكراهة قراءته
ويزعمون ان الاطلاع عليه يضعف العقل الا في ضلال مبین : ولكنني
أرى أنه يشترط أن يكون المطلع عليه كالمطلع على الفلسفة والمنطق كامل
القریحة راسخا في العقيدة أو كما قال الاخضري

ممارس السنة والكتاب ليهتدي به الى الصواب

(المصلح) متبسما مستبشرا : أحمد الله تعالى على اقتناعك بفائدة
علم التاريخ فانه مغذي العقل ومربي الامم وينبوع علم الاجتماع الذي هو
أفضل العلوم الكونية وأنفعها واذا أردت مطالعة كتبه فابدأ بمقدمة ابن
خلدون وها انا ذا أقدمها لك هدية فاقرأها بامعان فانها مفخر الامة الاسلامية
على الامم الغربية فانها استاذهم الاول في فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع
البشري (السيولوجيا) وأصول السياسة وعلم التربية والتعليم (البيداغوجيا)
وهي مترجمة الى جميع لغاتهم ولكنهم توسعوا في العلوم التي استفادوها
منها حتى نقضوا كثيرا مما أبرمت . وهدموا بعض القواعد التي بنت -
فتقبل الشيخ الهدية شاكرا وانصرفا على أن يعودا الى البحث في
الجفر والزائرجة قبل الخوض في بحث الاجتهاد والتقليد وعلاقه ذلك
بإعادة مجد الاسلام اه ص ٣٨٠٤ م



﴿ المحاوراة الخامسة - الجفر والزيرجة ﴾

أصل الجفر ومعناه . اضافته الى الشيعة . انكار نسبته لجعفر الصادق . الرواية والمروي . الباطنية وعصمة آل البيت وعبادتهم . ادعاء الحاكم الألوهية . المتكلمون وردهم على المعتزلة دون الباطنية ونحوهم . سبب الجدل بين الفقهاء . المنار والعلما والاولياء . اسناد الجفر الى سيدنا علي ورده . معنى الجفر وموضعه . ملحمة ابن عربي . التصوير والصور . صدق الجفر والملاحم وكذبها . الجفر والامراء والملوك . الزايرجه والرمل والمندل والبروج .

لما عاد الشيخ المقلد والشاب المصلح الى المحاوراة ، والمضي في المباحثة والمناظرة ، بدأ الاول بإعادة الشكر والثناء على الثاني لاهدائه اليه مقدمة ابن خلدون و اظهار الاعتبار بها وقال

(المقلد) : انني نظرت في فهرس المقدمة قبل المطالعة فرأيت ذكر الجفر والزايرجة فكان هذان البحثان أول شيء قرأته في هذا الكتاب ليكون لي منها مادة من جنس مادتك أناظرك بها . فأما الجفر فألفت مؤلفها يميل الى انكاره ويذكر أن هارون بن سعيد العجلي رأس الزيدية (فرقة من الشيعة) هو الذي يروي كتاب الجفر عن جعفر الصادق (رضي الله عنه) وانه كان مينا لما سيقع لاهل البيت على العموم ولبعض الاشخاص منهم على الخصوص بحسب ما أعطاه الكشف الذي يقع لمثلهم من الاولياء . قال : وكان مكتوبا عند جعفر في جلد ثور صغير فرواه عنه هارون العجلي وكتبه وسماه الجفر باسم الجلد الذي كتب فيه لان الجفر في اللغة هو الصغير وصار هذا الاسم علما على هذا الكتاب عندهم وكان فيه تفسير القرآن وما في باطنه من غرائب المعاني مروية عن جعفر الصادق . وبعد هذا أنكر ابن خلدون صحة الرواية في ذلك مع انه أثبت

الكرامة لجعفر وآله عليهم الرضوان ولا إخال الا انك تبعت هذا الرجل
 في انكار الجفر وان كان عدم صحة الرواية لا يقتضي عدم صحة المروي في
 الواقع ونفس الامر . وأما كلامه في الزايرة فلا أخفي عنك انني لم أفهمه
 (المصلح) : انني أود لو تطلع على كل ما اطلعت أنا عليه مما نتكلم
 فيه لما في ذلك من الافتصاد في زمن المناظرة ومن سهولة الاقتناع والاعتناع
 ولا يختلفن في نفسك انني أقلد ابن خلدون أو غيره في شيء مما أقول وانما
 أطلع على ما نقله هو وغيره وأعتقد ما يترجح عندي بمد النظر الطويل .
 وأما قولك : ان عدم صحة الرواية لا يقتضي عدم صحة المروي فلعلك تريد
 به أن عدم العلم بصحتها لا يقتضي أن المروي غير واقع لجواز وقوعه مع
 عدم تصدي الثقات لنقله وروايته ولكن لا يسمعك أن تذكر ان ما لا يعلم
 الا من طريق النقل لا يمكن الحكم بثبوتها الا بالرواية الصحيحة فاذا لم
 توجد لا يسمح لنا الدين ولا العقل أن نقول بثبوتها وإذا أنكرناه بناء على
 أن الاصل عدمه لا نعدل ولا نلام . فكيف اذا وجد من التهم ما يقتضي
 الانكار وهو ما يقصه علينا التاريخ من سيرة فرق الشيعة المنتحلين لهذه
 البدع لاسيما في عهد العبيدين الذين روجوا مذهب الباطنية الذي زلزل
 دين الاسلام زلزالا وخرج بمسلمي الشيعة من الاعتقاد بعصمة آل البيت
 وإلحاقهم في ذلك بالانبياء الى عبادتهم والقول بألوهيتهم فاذا كان شاعر
 المعز يقول في مظلته

أمدبرها من حيث دار أشد ما زاحمت تحت ركابه جبريلا

ويقول

ما شئت لا ما شاءت الاقدار فاحكم فانت الواحد القهار

فان الحاكم لا يزال يعبد الى اليوم وكل ما قرأته عليك في وصف الله تعالى من رسالة دين الدروز في محاورتنا الماضية فانهم يريدون به الحاكم العبيدي وكذلك النصيرية يعبدونه وهم أشد الناس عناية بتعرف علم الغيب من الجفر والنجوم

(المقاد) : اني لأعجب لعلمائنا من المتكلمين والفقهاء كيف يسكتون عن هؤلاء الضالين المضلين ولا يزال يرد الاولون على المعتزلة وقد انقضوا وانقرض مذهبهم ويرد الفقهاء بعضهم على بعض وكلهم من أهل السنة والجماعة .

(المصلح) : ان أكثر ما تراه من الجدل والرد والانكار من العلماء بعضهم على بعض ناشيء عن الاهواء فان المعتزلة هم السبب في وجود علم الكلام - خاضوا في أمور لم يخض فيها السلف الصالح فانبرى آخرون لمناضلتهم وبعد ذلك تداعت دعائم العلم والنظر ولم يبق للمقلد من المتأخرين الاحكامية ألفاظ المتقدمين وان ذهبت فائدتها بذهاب وقتها والاكتفاء بالسكوت عن البدع والضلالات التي حدثت بعد أولئك الأئمة كالأشعري وأصحابه وتكفير من يسأل عنها أو تضليله الا ان تنشر وتلوّن بلون الدين ويوجد لها أتباع وأنصار كبداية أهل الطريق فحينئذ يناضلون عنها بالتحريف والتأويل ، ويعكسون الحكم فيرمون منكرها بالكفر أو التضليل ، كما هو مشاهد في كل جيل وقبيل ، وأما الفقهاء فقد بين حجة الاسلام الغزالي في كتاب العلم من إحياء علوم الدين ان السبب في مجادلاتهم ومناضلاتهم هو التزلف الى الامراء والخلفاء ، والتزامهم على منصب القضاء ، ولذلك تجد الوطيس لم يحم الا بين الحنفية والشافعية لان المناصب كانت محصورة

فيهم . على ان الحكم عليهم بالسكوت لا يصح على عمومهم فلا بد في كل عصر من فرد أو أفراد ينصرون الحق ويخذلون الباطل ولكن غلبة الجهل على الامة تسول لها الباطل وتزينه في نقوسها فتعمى عن الحق ولا تبصره وقد نشر في الجزء الثالث من منار السنة الثالثة نبذة في حكم الشعوذة والروحانيات والعزائم والطلاسم نقل فيها عن الفقيه ابن حجر الهيتمي ان الاشتغال بالروحانيات هو الذي أضل الحاكم العبيدي حتى ادعى الألوهية وفعل أفاعيل من لا يؤمن بالآخرة . فأحب أن تقرأ تلك النبذة

(المقلد) : ان المنار جريدة ضارة تهين العلماء وتنكر الاولياء فلا أحب

ان أراها بل أحمد الله انني لم أطلع عليها قط

(المصلح) : سبحان الله ! كيف يصح لك وأنت من أهل علم الدين ان تحكم علي ما لم تر والله يأمرك ان تتبين وتثبت فيما يجيشك من الانباء عن الفساق الذين يغتابون الناس ويسعون بينهم بالنميمة . لا توجد عندنا جريدة تعلي من قدر العلماء كالمنار لانها تجعل في أيديهم زمام الامة وتنيط بهم أمر اصلاحها وارجاعها الى مجدها الاول باصلاح التربية والتعليم ولا يذمه منهم الا من يشعر من نفسه بالقصور عن القيام بشيء من هذا الاصلاح واما الأولياء فالمنار لا ينكرهم وانما ينهى عن إطرائهم والغلو فيهم بأن يدعوا مع الله تعالى ويطلب منهم مالا يطلب الا منه سبحانه ولولا خشية الخروج عن موضوعنا لقرأت لك بعض كلامه في ذلك

(المقلد) : كنت أسمع أن الجفر مأخوذ عن سيدنا علي كرم وجهه

وينسبون للشيخ الاكبر محيي الدين ابن عربي قدس سره جفرا يسمونه الشجرة النعمانية ويقولون انه يحتوي على جميع الحوادث العظيمة الى

يوم القيامة .

(المصلح): نعم ان من الناس من يزعم ما ذكرت كالجرجاني . وقال ابن طلحة الجفر والجامعة كتابان جليلان أحدهما ذكره الامام علي وهو يخطب على المنبر في الكوفة والآخر أسر به اليه النبي صلى الله عليه وسلم وأمره بتدوينه فكتبه علي حروفا متفرقة على طريقة سفر آدم في جفر فاشتهر بين الناس لانه وجد فيه ما جرى للأولين والآخرين . أقول وكانوا يزعمون ان الجفر أخبار عن المنيات صريحة أو رموز ولما أرادوا أن يجعلوه علما أدخلوه في علم الحروف والعدد الذي هو بعد الروحانيات في المرتبة واختلفوا في وضعه وتكسيره فمنهم من كسره بالتكسير الصغير وزعموا انه جعفر الصادق ومنهم من يضعه بالتكسير المتوسط وهو الذي توضع به الاوافق الحرفية ومنهم من يضعه بطريق التركيب الحرفي أو العددي . ومن الناس من خلط بين الجفر والتنجيم وسمى كل ما كتب في الملاحم والحدثان جفرا وان كان مبنيا على القرانات . ومنهم من يعتقد ان الجفر لا يكون الا عن كشف وان الرموز الحرفية والعددية وغيرها لم يضعها الشيخ محي الدين بن عربي في جفره الا لاجل الابهام لكيلا يطلع الناس على الغيب فتفسد شؤونهم وقد اطلعت أنا على الشجرة النعمانية فاذا هي رموز لا يفهم منها شيء . وبالجملة لم يثبت ان لهذا الجفر أصلا علميا يرجع اليه في معرفة الغيب والا لارتقى وتسنى تحصيله لكل أحد . ولم يعط الله تعالى علم الغيب لاحد الا ما أخبر به بعض الانبياء عليهم السلام من أحوال الآخرة والملائكة والجن مما ثبت في الوحي فنصدق بالقطعي منه ايمانا وتسليما . نعم لا ننكر ان في الناس محدثين وملمهين يخبرون بشيء ان سميع فيقع كما قالوا لكن هذا

نادر ومخصوص بالجزئيات . قال تعالى «عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا

الا من ارتضى من رسول» الخ

(المقلد) : رأيت في مقدمة ابن خلدون انه وقف على ملحمة منسوبة

لابن العربي الحاتمي الذي هو الشيخ الاكبر فيها أوافق عديدة ورموز

ملفوزة وأشكال حيوانات تامة ورؤوس مقطعة وتمائيل من حيوانات

غريبة . وقد أنكرها ابن خلدون وقال الغالب انها غير صحيحة لانها لم تنشأ

عن أصل علمي من نجامة ولا غيرها . وكان الاولى ان ينكر نسبها للشيخ

الاكبر لوجود الصور والتمايل فيها لان التصوير حرام يحل عنه ولي من

أكابر الاولياء .

(المصالح) : ربما يعتقد بن عربي وابن خلدون ان الصور المحرمة هي

ما لها علاقة بالدين كصور الانبياء والاولياء لانها ربما تعظم تعظيما دينيا فتكون

أو ثانا تعبد عبادة لم يأذن بها الله تعالى فالنهي عن التصوير كالنهي عن بناء القبور

وتشريفها واتخاذ المساجد عليها لاسيما قبور الانبياء والصالحين فقد لعن

النبي صلى الله عليه وسلم من فعل ذلك بها واما الصور التي لا علاقة لها

بالدين ولا هي مظنة التعظيم فلا تدخل في علة النهي ، اما قرأت في صحيح

البخاري وغيره حديث القرام (الستار) المصور الذي كان عند عائشة

رضي الله عنها وكيف أمر النبي صلى الله عليه وسلم بهتكه لانه كان منصوبا

كالصور التي كانت تعبد في الكعبة وطمسها تم لما زالت صفة التعظيم باتخاذ

القرام وسادة كان عليه السلام يتكى عليها مع بقاء الصور فيها

(المقلد) : هذا تعليل مخالف لكلام الفقهاء وأجل الشيخ الاكبر

عن القول به

(المصالح): أما علمت أن الشيخ الأكبر غير مقلد للفقهاء ولا لغيرهم
وانه صرح في فاتحة الفتوحات بأنه لا يتقيد بمذهب سني ولا معتزلي ولا
غير ذلك وصرح بأن ليس كل ما يقوله المعتزلي باطلا الخ وعلم أن بعض
الناس ينسبه الى مذهب ابن حزم الظاهري فأنكر ذلك وانشد

ويعزوني الى قول ابن حزم ولست أقول ما قال ابن حزم

(المقلد): لقد صح من أخبار الجفر شيء كثير وذلك كقول الشيخ
الأكبر في الشجرة النعمانية على ما يقولون: «إذا دخل س في ش . ظهر
قبر محي الدين .» وقد كان كذلك فإن السلطان سليما هو الذي أظهر قبر
الشيخ عند ما دخل الشام وبناءه وأجرى عليه الاوقاف

(المصالح): يوجد في هذه الجفور الرمزية وغير الرمزية أخبار تقع
وقد رأيت في جفر منسوب للإمام علي كرم الله وجهه «ويل للاسكندرية،
من الاساطيل البحرية،» وفي موضع آخر «ويل للقاهرة، من العاهرة»
وذلك أن من يخبر بأشياء كثيرة من شأنها أن تقع لا بد أن يصدق بعضها
ولو كان الجفر حقا لوقع كل ما أخبر به . وأما الرموز فجمال التضميل فيها
واسع وميدانه فسيح لأن هذه الحروف تصدق على أشياء كثيرة وتنطبق
عليها من غير أن تكون موضوعة لها . ولم يوضع ذلك الا لخداع الأمراء
والملوك ورجالهم لا بتزائمهم وابتغاء الزاني عندهم وما أراك الا قد قرأت
قصة الدانيالي في مقدمة ابن خلدون (١) وما ذكره عن ملحة الباجريقي

(١) قال ابن خلدون: حكى المؤرخون لأخبار بغداد أنه كان بها أيام المقتدر
(الخليفة) وراق ذكي يعرف بالدانيالي يبل الأوراق ويكتب فيها بخط عتيق يرمز فيه
بمحروف من أسماء أهل الدولة ويشير بها إلى ما يسرف مياهم إليه من أحوال الرفعة

الصوفي (٢) وقد ذكرت لك من قبل أن كلمة تصدق تخدع الجهلاء فيظنون
أن الكلام كله صحيح

والجاء كأنها ملاحم ويحصل على ما يريد من الدنيا وأنه وضع في بعض دفاتره
(م) مكررة ثلاث مرات وجاء به الى مفاح مولى المقتدر فقال له هذا كناية عنك
وهو مفاح مولى المقتدر وذكر عنه ما يرضاه ويناله من الدولة ونصب لذلك علامات
يموه بها عليه فبذل له ما اغناه به ثم وضعه للوزير ابن القاسم بن وهب على مفاح هذا
وكان معزولاً فجاءه باوراق مثلها وذكر اسم الوزير بمثل هذه الحروف وبعلامات
ذكرها وأنه يلي الوزارة للثاني عشر من الخلفاء وتستقيم الامور على يديه ويقهر
الاعداء وتعمر الدنيا في ايامه واوقف مفاحا على هذه الاوراق وذكر فيها كوائن
أخرى وملاحم من هذا النوع مما وقع ومما لم يقع ونسب جميعه الى دانيال فأعجب به
مفاح ووقف عليه المقتدر واهتدى من تلك الامور والعلامات الى ابن وهب وكان
ذلك سبباً لوزارته بمثل هذه الحيلة العريقة في الكذب والجهل بمثل هذه الالغاز اه
(٢) وقال قبل ذلك : ووقفت بالمشرق ايضا على ملحمة من حدثان دولة الترك
منسوبة الى رجل من الصوفية يسمى الباجريقي وكلها ألغاز بالحروف وذكر منها ايات
منها بعد ذكر رجل يسمى الاعرج الكلبي يأتي من المشرق :

اذا أتى زلزلت يا ويح مصر من الـ زلزال ما زال حاء غير مقتطن
طاء وظاء وعين كلهم حبسوا هلكاً وينفق اموالا بلائمن

ثم ساق حكاية الدانيالي وقال :

والظاهر ان هذه الملحمة التي ينسبونها الى الباجريقي من هذا النوع . ولقد سألت
أكمل الدين بن شيخ الحنفية من المعجم بالديار المصرية عن هذه الملحمة وعن هذا
الرجل الذي تنسب اليه من الصوفية وهو الباجريقي وكان عارفا بطرائقهم فقال :
هكان من القلندرية المبتدعة في حلق الاحية وكان يتحدث عما يكون بطريق الكشف
يومي الى رجال معينين عنده ويلغز عليهم بحروف يعينها في ضمنها لمن يراه منهم
وربما يظهر نظم ذلك في ايات قليلة كان يتعاهدها فتتوكلت عنه وولع الناس بها

(المقلد): نعم قرأت ذلك واني أخبرك بخبر من هذا القبيل جرى لصاحبي الشيخ المصري العالم بالزائرة والحرف ولكنه من الاسرار التي لا أسمع لك أن تذكرها عني. ذلك أن الامير... تنازع هو وحرمة في أمر ذي بال لا ينبغي التصريح به وإنما يقال في الجملة انه ارتكب ما يوجب حدا شديدا فعاقبته عليه بجناية ساءته وان كانت خيرا له وانكرت عليه أن العقوبة من قبلها فاستحضر الشيخ ليكشف له الحقيقة بالزائرة فلما وقف على القصة بالاجمال والتمويه منهم علم أن المصلحة والمنفعة في تبرئة الحرم المصون مما يتهمة به الامير فزعم بعد أعماله وحسابه أن الامر جاء من طبيعته لا من قبلها وانصرف بمال كثير

(المصلح): انظر الى أمراء المشرق وملوكه الذين تروج عندهم هذه الخزعبلات كيف يزادون تعاسه وشقاء عاما بعد عام فستقبلهم دائما من ماضيهم وانظر الى ملوك أوروبا الذين يستعدون للمستقبل بما تعطيه العلوم الصحيحة وسنن الكون كيف يزادون قوة وعزة وارتقاء^١

(المقلد): هل الرمل من قبيل الزائرة والجفر فاني أراك درست هذه الاشياء .

(المصلح): الزائرة ضرب من أعمال الحساب وتفسير الحروف يقصد به معرفة الغيب وعده ابن خلدون من فروع السيمياء . والرمل من

رجعلوها ملحمة مرموزة وهو امر ممتع اذ الرمز انما يهدي الى كشفه قانون يعرف قبله ويوضع له واما مثل هذه الحروف فدالاتها على المراد منها مخصوصة بهذا النظم لا تتجاوز . . . فرأيت من كلام هذا الرجل الفاضل شفاء لما كان في النفس من امر هذه الملحمة وما كنا نتهدي لولا ان هدانا الله . والله سبحانه وتعالى اعلم

قبيل الزايرجه قال ابن خلدون : استنبطه قوم من عامة المنجمين وسموه
خط الرمل نسبة الى المادة التي يضعون فيها عملهم : وفصل القول في محصول
صناعتهم الباطلة ولعلك قرأته فهو صناعة والغيب لا يمكن أن يعرف بصناعة
ومن آية بطلان هذا العمل انه لا يروج الا في سوق الجهالة كما قال ابن
خلدون في أهله وهو : « ولقد نجد في المدن صنفا من الناس يتحلون
المعاش من ذلك لعلمهم بحرص الناس عليه فينتصبون لهم في الطرقات والدكاكين
يتعرضون لمن يسألهم عنه فتغدو عليهم وتروح نسوان المدينة وصبيانها
وكثير من ضمفاء العقول يستكشنون عواقب أمرهم في الكسب والجاه
والمعاش والمعاشرة والعدواة وأمثال ذلك ما بين خط في الرمل ويسمونه
المنجم وطرق بالحصى والحبوب ويسمونه الحاسب ونظر في المرايا والمياه
ويسمونه ضارب المنديل وهو من المنكرات الفاشية في الامصار لما تقرر
في الشريعة من ذم ذلك وأن البشر محجوبون عن الغيب » الخ ما قرأت
وأنت ترى أنهم زادوا في هذا الزمان امورا أخرى كالنظر في ورق اللعب
والنظر في الكف ، ومن ذلك كتاب البروج لأبي معشر وغيره يحسبون
اسم الرجل واسم أمه بالجل ويسقطون من المجموع اثني عشر مرة بعد
أخرى حتى لا يبقى الا اثني عشر أو دونها فينظرون في الباب الذي يوافق
العدد الباقي ويتعرفون منه تاريخ ذلك الرجل في جميع شؤونهم ، وحسبك
في فساد هذا أن المتفقين في اسم الاب والام تكون شؤونهم متحدة وانما
لنشاهد فيهم السعيد والشقي والغني والفقير والمالك والمملوك فسدنا يا مولاي
بحثا في هذا الهذيان ولنتكلم في الجد الذي هو أصل موضوعنا ، فقبل
الشيخ منه ذلك وانصرفا على مواعده ١٠٠٠ من ص ٦٠ من مجلد المنار الرابع

المحاضرة السادسة

(الاجتهاد والتقليد)

لما عاد الشيخ والشاب للمباحثة ، والمثافنة للمنافنة ، قال الاول :
 (المقلد) : إني من يوم سمعت منك تلك الكلمة الغريبة لأتفك
 مشتغلا بالمطالعة في باب الاجتهاد من كتب الاصول استعدادا لهذا اليوم
 وأعني بالكلمة ما لم تنسه من قولك : ان فيما قالوه عن المهدي كلمة اصلاح
 وهي إبطال المذاهب ، وجعل المسلمين على طريقة واحدة كما هو أصل
 الإسلام . واني أعتقد كما يعتقد كل من يعرف الإسلام وعلومه انه لولا
 الأئمة الاربعة لضاع الدين بالمرّة وأن لهم المنّة - رضي الله عنهم - في عنق
 كل مسلم الى يوم القيامة وان الخروج عن مذاهبهم مروق من الدين
 والعياذ بالله تعالى

(المصلح) : لا أنازعك في مدح الأئمة رضي الله تعالى عنهم ولا أنكر
 شيئا من فضلهم ولكني اقول كلمة تعرف بها بطلان قولك الاخير وهي :
 ان الاسلام قبلهم كان خيرا منه في زمنهم وكان في زمنهم الذي لم يقلدهم فيه
 الا قليل من الناس خيرا منه فيما بعده من الازمنة التي أقامهم الناس فيها
 مقام الانبياء بل ان من اتباعهم من قدمهم عليهم عند تعارض كلامهم مع
 الحديث الصحيح فانهم يردون كلام النبي المعصوم مع اعتقادهم صحة سنده
 لقول نقل عن امامهم ويتعللون باحتمالات ضعيفة كقولهم : يحتمل ان
 يكون الحديث نسخ ويحتمل ان عند إمامنا حديثا آخر يمارضه !!! ولا
 شك ان هؤلاء المقلدين قد خرجوا بغلوهم في التقليد عن التقليد لأنهم
 لو قلدوا الأئمة في آدابهم وسيرتهم وتمسكهم بما صح عندهم من السنة لما

ردوا كلام المعصوم لكلام غير المعصوم الذي يجوز عليه الخطأ والجهل بالحكم وكانوا يأمررون بأن يترك قولهم اذا خالف الحديث . بل تسلق هؤلاء الغالون بمثل ذلك الى القرآن نفسه وهو المتواتر القطعي ، والامام المبين ، وتجراً بعضهم على تقرير قاعدة الباباوات في الاسلام وهي انه لا يجوز لأحد ان يأخذ دينه من الكتاب لانه لا يفهمه وانما يفهمه رجال الدين فيجب عليه ان يأخذ بكل ما قالوا وان خالف الكتاب ولا يجوز له ان يأخذ بالكتاب اذا خالف ما قالوا بل لا يجوز له ان يتصدى لقهم أحكام دينه منه مطلقاً. ومثل هذا قال بعض فقهاءنا قال : لا يجوز لأحد ان يقول هذا حلال وهذا حرام لان الله قال كذا أولاً نرسوله قال كذا بل لأن فلانا الفقيه قال كذا وهذا مصداق قوله صلى الله عليه وسلم « لتتبعن سنن من قبلكم » الحديث وفي آخره قالوا يا رسول الله: اليهود والنصارى ؟ قال « فن ؟ »

(المقلد) : ليس كل ما فعله اليهود والنصارى باطلا فيكون اتباعهم فيه باطلا على ان الاتباع المذموم هو ما كان عن قصد ولم يقصد المسلمون قط اتباع الباباوات وغيرهم من اليهود والنصارى وانما اتبعوا في ذلك الدليل الذي قام عندهم على وجوب التقليد على من يعجز عن الاجتهاد ومن كان عاجزا لا يجوز له ان يتحكم بفهمه الضعيف بل عليه ان يأخذ بأقوال الثقات الذي يشق بفهمهم الدين حق فهمه

(المصلح) : المذموم في ذاته يذم فاعله مطلقا فان افتحره افتحارا كان الذم عليه وحده وان سنه واتبعه عليه غيره فعليه إثم وإثم من عمل به . وان كان فيه مطلقا فهو أخس ، وأخرى بالتعس ، ولا أطيل الآن فيما

أخذهم المسلمون عن سبقهم فانه يشغلنا الآن عن جوهر البحث وانما أقدم لك مسائل في بحث التقليد تكون مقدمات للاصل الذي أريد تقريره في الوحدة الاسلامية ونسبة المذاهب اليها فأقول :

(المقدمة الأولى) ان العلوم الكسبية التي توجد بوجود الحاجة اليها تنقسم مسائلها الى قسمين - قسم يسهل فهمه من دليله أو بدليله على كل واحد من الناس - وقسم يعسر أخذه من الدليل على الاكثرين ويهض به في كل عصر أفراد مجتهدون يتفرغون له ويستقلون ببيانه ويتبهم من يحتاج الى ذلك من سائر الناس ولم يوجد علم من العلوم الحقيقية تملو جميع مسائله عن تناول عقول الدهماء ويستقل به أفراد في وقت من الاوقات ويمعز سائر البشر عنها ، ومتى وجد العلم في أمة فانه ينمو ويكمل بالتدريج وسنة الله تعالى في ذلك ان المتأخر يكون أرقى من المتقدم لان بداية الآخر من نهاية الاول مالم يطرأ على الامة من الامراض الاجتماعية ما يوقف سير العلم فيها ، وفي هذه الحالة لا يقال إن سنة الله تبدلت أو بطلت لأن سنة الله تعالى في المرضي غير سنته في الاصحاء فاننا اذا غرسنا شجرة أو ولدنا ولد ومر عليه في طور النمو زمن ولم ينم فيه لا يصح لنا أن نستدل بذلك على إنكار سنة النمو في النبات والحيوان بل علينا أن نبحث عن مرضه الذي عارض النمو ونعالجه ليعود الى الاصل

(المقلد) : من أين جئت بهذه القاعدة التي لا تنطبق على علم الدين فاني لم أرها في كتاب ولا سمعتها من أحد من مشايخنا وما أراك الامفتحرا لها فان لم يكن لك فيها نقل صحيح لا أسلم لك بها

(المصلح) : انني أخذت هذه القاعدة من الوجود وهو أرشد المعلمين

وقد سلمت لي من قبل أن العلم الصحيح هو ما يشهد له الوجود ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا العلوم المعدودة المسائل، المحدودة الدلائل، إذا استقصيت مسائلها، أو أحصي منها قدر تتعذر الزيادة عليه، وذلك كاللغة فإننا إذا أحصينا مفردات لغة قوم أو أحصينا بعضها وانقرضت الأمة بعد ذلك يتعذر على المتأخر أن يزيد على المتقدم الذي أحصى. فإذا قلت أن علم الدين من هذا القبيل فقد منعت الاجتهاد على الأولين والآخرين إلا ما يتعلق بنقل الدين عن جاء به وهو الشارع صلى الله عليه وسلم ومنعت التقليد أيضا لأن الراوي لا يسمى مقلدا لمن روى هو عنه لأن التقليد هو أخذك بقول غيرك أو رأيه لذاته لا لمعرفة دليله بحيث لو رجع لرجعت

(المقلد): لا أقول أن جميع مسائل الدين مروية عن الشارع بالتفصيل والمروي إنما هو الأصول الكلية وبعض الجزئيات، والاجتهاد يكون باستنباط سائر الجزئيات بالقياس وغيره وبفهم النصوص والتمييز بين ما يصح الاحتجاج به وما لا يصح وبوجوه الترجيح عند التعارض وغير ذلك مما هو مشروح في علم الأصول

(المصلح): إذن تصدق قاعدتي في علم الدين فالمسائل التي يسهل على كل أحد فهمها بدليلها هي ما نقل عن الشارع لاسيما إذا كان النقل بالعمل أو بين إجماله بالعمل وأدلة هذه المسائل هي كونها مروية عن الشارع لأن جميع ما ورد عنه من أمر الدين يجب أن يؤخذ بالتسليم من كل من اعتقد بالرسالة ویدی التفاضل بين العارفين بهذه المسائل والأحكام في الفقه بها بمعرفة حكمها واسرارها. وسأبين منزلة هذه المسائل من الدين،

ومنزلة ما يؤخذ من استنباط المجتهدين، بعد بيان المقدمات التي بدأت بها
(المقلد) : اذا تسنى لكل أحد أن يفهم ما نقل من الدين عن الشارع
بالمعمل ككيفية الصلاة والصوم وغيرهما من العبادات فلا يتسنى لهم أن
يفهموا ما نقل بالقول الا بواسطة المجتهد

(المصاح) : إن من المقدمات التي أردت سردها ما هو جواب عن
قولك هذا وليكن (المقدمة الثانية) وهي أن فهم القرآن والسنة أسهل
من فهم كتب الفقهاء لان كلامهما عربي مبين ، وأسلوبها فصيح ، لا شائبة
للعجمة فيه . فمن تعلم العربية ووقف على مفرداتها وأساليبها لا يعاني في فهمهما
عشر معشار ما يعانيه في فهم كتب الفقهاء لاختلاف أساليبهم وبمدها في
الاكثر عن أسلوب اللغة الفصيحة ولكثرة اصطلاحاتهم وخلافاتهم ،
ولا اضطراب الكثيرين منهم في الفهم ، ومن ينكر أن الله تعالى أعلم بدينه
من الفقهاء واقدر على بيان ما علمه منهم أو ينكر أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أعلم بمراد الله من سائر خلقه واقدر على بيان ما علمه وأنه قام حق القيام
بأمر الله عز وجل «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ، وإن لم تفعل
فما بلغت رسالته» ؟؟ وقوله «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم»

(المقلد) : ان المجتهدين بينوا مراد الله ورسوله لمن لم يستطع فهم
كلامهما والفقهاء بينوا مراد المجتهدين لمن لم يستطع فهم كلامهم

(المصلح) : لقد أكرت الوسائط وغفلت عن قولي الاول وهو أن
الله ورسوله أقدر على البيان ممن عداهما وأن القول بأن بيان الرسول لم
يكن كافيا للأمة قول بأنه لم يبلغ رسالة ربه ومن يقول بهذا؟ أما تعلم العربية
فمن أسهل الامور على كل عاقل . ألم يهدلك كيف نبغ فيها الا عاجم عندما كانت

داعية الدين سائقة لهم اليها؟ وهل هي الالفة من أحسن اللغات أو أحسنها
واننا نرى الاطفال يتعلمون في المدارس عدة من اللغات التي هي دون
العربية في التهذيب وسلامة الذوق وسهولة النطق

(المقلد) : إن اذهان الناس وعقولهم في هذا الزمان أضعف مما كانت
عليه في أزمنة المجتهدين ومن بعدهم كالزنجشيري والشيخ عبدالقاهر الجرجاني
والسكاكي وأضرابهم والدليل على هذا أن أحداً لم يكتف في الجامع الأزهر
عشرين سنة ولا يقدر أن يفهم من كلامهم حق الفهم الا ما تلقاه عن المشايخ
الذين تلقوه عن قبلهم

(المصلح) : بعيد شك لا تلجئني الى التكرار في القول فقد قلت لك
آنفاً إن هذا مرض اجتماعي عارض يجب أن نعالجه وعتى أصبنا علاجه
الحقيقي يزول وتظهر في أبناء عصرنا سنة الله في ترقى الانسان كما هي ظاهرة
في غيرنا من الأمم الذين يرتقون في لغتهم وجميع علومهم وان خمس سنين
كافية لان يتعلم الطالب العربية فيخرج كاتباً وخطيباً يفهم جميع كلام البلغاء
اذا هو وجد من يعرف طريقة التعليم المثلى. ولكن أهل الأزهر لا يعرفون
هذه الطريقة ولا يقبلون من يعرفها من غيرهم واذا لم تصدقوا فاجربوا وانا
الذي أقوم بذلك أو أدلكم على من يقوم به

(المقلد) : اني لا أستطيع أن أنكر عليك ذلك ولا أن أسلم لك به
فدعنا منه واذا كر لي بقية مقدماتك فاني أراك تخلق لي مسائل غير ما أتعبت
نفسي في مطالعته عدة أشهر وأرجو أن نجى له مناسبة في النتيجة

(المصلح) : (المقدمة الثالثة) - لو أن أكثر الناس يعجزون عن فهم
الدين مما يبلغ الرسول من كتاب يكتب ويتلى ، وسنة يعمل بها ، لما كلفهم

الله به (المقدمة الرابعة) إن الله أمر الناس بأن يكونوا على بصيرة في دينهم فقال «قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني» (المقدمة الخامسة) إن الله تعالى ذم التقليد ونهى على أهله ووبخهم في آيات منها قوله تعالى بعد الاحتجاج على المشركين وبيان أنه لا حجة لهم: «بل قالوا إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون * وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون * قال أولو جئتكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم قالوا إنا بما أرسلتم به كافرون» فقد احتج على المقلدين بأنه يجب عليهم النظر واتباع ما هو أهدى ولم يعذرهم بالتقليد فدل على أنه غير مقبول عنده ولو كان التقليد عذرا لأحد لكان جميع الكفار والمشركين معذورين عند الله تعالى في عدم اتباع الحق بحجة أنهم ليس لهم نظر يميزون به بينه وبين الباطل

(المقلد): إن التقليد ليس عذرا في أصول الدين وعقائده بخلاف الفروع (المصالح): إن فهم فروع الدين بأدلتها أسهل من فهم أصوله وعقائده بالبرهان لأن أدلة الفروع هو نقلها بطريقة تثق بها النفس ولكن العقائد لا بد فيها من براهين عقلية فكيف يكافهم بالشاق ويعذرهم بالامشقة فيه نعم إن استنباط المسائل النادرة بالقياس والرأي أصعب من فهم العقيدة ببرهانها ولكن هذه المسائل مما يعذر الفقهاء الجاهل بها إذا لم يراعها في عمله وسيأتي بيان ذلك وأنت تعلم أن ما علم من الدين بالضرورة من مسائل الأعمال حكمه حكم العقائد كالصلاة بالكيفية المعروفة وعدد ركعاتها والصوم والزكاة والحج وكل هذا منقول بالعمل تواترا لا كلفة على أحد

في فهمه وانما موضع البحث المسائل الشاذة والنادرة (المقدمة السادسة)
 إن الله تعالى أيد الانبياء بالآيات الدالة على صدقهم ليكون متبهمهم على بصيرة
 ويينة في دينه ولم يؤيد المجتهدين بمثل ذلك فمن أخذ بقولهم لا يكون على
 بصيرة ومن كان كذلك فهو على غير سبيل الرسول بحكم النص (المقدمة السابعة)
 اننا نهينا عن السؤال عما لم يبين لنا قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا
 عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم » وفي صحيح مسلم : خطبنا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال : « أيها الناس : قد فرض الله عليكم الحج فحجوا » فقال
 رجل - هو الأقرع بن حابس - أكل عام يارسول الله ؟ فسكت عليه
 الصلاة والسلام حتى قالها ثلاثا فقال صلى الله عليه وسلم : « لو قلت نعم
 لوجبت ولما استطعتم » ثم « قال : ذروني ما تركتكم فانما هلك من كان
 قبلكم بكثرة سؤالهم على أنبيائهم ، فاذا امرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم
 واذا نهيتكم عن شيء فدعوه » وذكر ابن حبان ان الآية نزلت لذلك .
 وقال صلى الله تعالى عليه وسلم « إن الله قد فرض فرائض فلا تضيعوها ،
 وحد حدودا فلا تعتدوها ، وحرم أشياء فلا تنتهكوها ، وسكت عن أشياء
 رحمة بكم غير نسيان فلا تسألوا عنها » رواه الدارقطني عن أبي ثعلبة
 الخشني رضي الله عنه وأورده النووي في الأربعين وحسنه وصححه ابن
 الصلاح ورواه آخرون . كل هذا كان قبل إكمال الدين أفلا يكون بعد
 إكماله أكد وأولى ؟ ولكننا لم نمتثل كل هذه الاوامر والنواهي وانشأنا
 تفرض مسائل ونخترع لها احكاما نستدل عليها بضروب من الآراء والافيسة
 الخفية أو غير الخفية وهي تتعلق بأمور العبادات التي لا مجال للعقل فيها
 فوسمنا الدين بذلك وجعلناه اضعاف ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم

واوقعنا المسلمين في الحرج والعسر المنفيين بنص القرآن ولا حجة لنا في هذا إلا تقليد بعض الفقهاء الذين فرضتم علينا اتباع ما يقولون وإن خالف صريح ما يقول الله ورسوله

(المقلد): أعوذ بالله أعوذ بالله ما أراك يا هذا إلا ظاهرياً تنكر القياس وهو من اصول الدين وتزعم أن الأئمة زادوا في الدين ما ليس منه

(المصلح): مهلاً مهلاً أنا لا أنكر القياس بالمرّة ولكنني أقول كما قالوا: إن الأمور التعبدية لا قياس فيها وأقول إن العبادات كلها قد تمت وكملت في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كالعقائد فليس لأحد أن يزيد في الدين شيئاً يتعلق بالعبادة كما لا يزيد شيئاً يتعلق بالعقائد لأن الاعتقادات والعبادات هي الدين الذي قال الله تعالى فيه «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً» وأما القياس والامر الذي تسميه الحنفية استحسنانا فينبغي أن يكون مخصوصاً بما يختلف باختلاف الزمان والمكان كالمعاملات والأقضية وأما الاعتقاد والعبادة اللذان يرضاها الله تعالى فلا يختلفان باختلاف الزمان. وهذه هي (المقدمة الثامنة) مما أردت تقديمه على بيان رأيي في الوحدة الإسلامية مع احترام الأئمة والاعتراف بفضلهم والاهتداء بهديهم (المقدمة التاسعة) هي أن الأئمة أنفسهم نهوا عن التقليد وحرموه وسأتلو عليك أقوالهم فيه وأما النتيجة فهي...

(المقلد): أنظرنى فقد كل ذهني وسمعت ما لم يكن يخطر لي ببال أنظرنى حتى أراجع تفسير الآيات التي أوردتها وشرح الأحاديث التي سردتها، وسأعود اليك قبل عيد الاضحى لاتمام المناظرة وإن كان الوقت قصيراً وكان في عزمي أن أقضي أيام العيد في الارياض

(المصلح) : لك ذلك وانني أنتقد على الناس لا سيما الوجهاء منهم
مغادرة بيوتهم في أيام العيد الذي يستحب فيه الفرح والسرور مع الاهل
والاقارب إلا من كان أهله خارج مصر وكان موظفا يتربص مثل هذه الفرصة
لزيارتهم ثم انصرفا على أن يعودا عن قريب . اهـ من (ص ١٧١ - م ٤)

محمد رشيد رضا

ص ١٢ -

(الاجتهاد والوحدة الاسلامية)

قد كان كلام الشاب المصلح في المجلس الماضي مؤلما للشيوخ المقلدان له
لم يكن في حسبانهم أن يتعدى البحث الى ما تعدى اليه فلم يغب الا يوما
واحدا راجع فيه الآيات والاحاديث التي أوردها الشاب في الاستدلال
على مقدماته وعاد في مساء اليوم الثاني وملاح الامتعاض والتبرم بادية على
وجهه وقال في أول كلامه

(المقلد) : لقد اهتمت الى ما يبطل رأيك في ان الاختلاف في
المذاهب كان سببا في ضعف الامة وهوان المذاهب كانت أيام كانت الامة
في ريعان شبابها وكمال قوتها . وكذلك نرى الامم الاوربية في قوة وبأس
شديد وهي مختلفة في الدين ومتفرقة الى مذاهب . واذا بطل هذا الرأي
تبطل نتيجته وهي الوحدة في الدين على رأيك ونكفي مؤنة الخوض في
ذلك وما تبعه من فتح باب الاجتهاد الذي يؤدي الى تطويل ، وقال وقيل ،
فقد راجعت الآيات والاحاديث التي ذكرتها في مجلسنا الماضي وظهر لي
وجوه للنزاع في دلالتها على مرادك فهل لك في إقبال هذا الباب ؟

(المصلح) : من شأن المرض ان يطرأ في إبان الصحة وكم من مرض

تتولد جرائمه في طور الحداثة أو الشباب فتدافعها قوة المزاج زمنائهم تغلب عليها في طور آخر إما بنفسها وإما بمساعدة جرائم مرض آخر . وهذه القاعدة مشاهدة في الاشخاص عند علماء الطب وفي الأمم عند علماء الاجتماع وان شئت فصلت لك القول في هذا تفصيلا . ولو كنت مطلعا على التاريخ لكفيتني ذلك فان فتنة التتار التي هي أشد صدمة زالت القوة الاسلامية ، لم تكن الاسبب تمصب الشافعية والحنفية ، وأما أوربا فقد أخذت حظها من ضعف التفرق في الدين أيام كانت تحكم الدين في السياسة وقد عالجت هذا الضعف بالفعل بين السياسة والدين فليس له الآن شأن في سياستها واحكامها الا الاستعانة بدعائه على الاستعمار في الشرق وأفريقيا . وما زال رجال السياسة يطاردون رجال الدين ويغضون من صوتهم في عدة ممالك . أما قرأت في الجرائد ما حصل أخيرا في اسبانيا وفرنسا وغيرها ؟ فهل يروق في نظرك أن تحذو الحكومات الاسلامية في هذا حذو الحكومات الاوربية ؟ اما انها ستفعل ولو بعد حين الا أن تبادروا أتم يارجال الدين بالاصلاح الديني الذي تسير به سنن الشريعة ، على سنن الطبيعة ، فان الله اقام سنن الطبيعة بالاضطرار عنا ، ووكل الينا اقامة سنن الشريعة بالاختيار منا ، فاذا لم نوفق باختيارنا بين السنتين ثبت الاضطرار اياي ويبطل الاختياري « فاقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون ، منيبين اليه واتقوه وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين ، من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون » ففي هذه الآيات الكريمة اهم اركان الاصلاح الديني الذي نطلبه . وكما لاحظت لك وجوه

للمناقشة في مقدماتي السابقة بعد انصراؤك من مجلسنا السابق لاحت لي
ايضا مسائل ومقدمات اخرى اذا اذنت لي سرقتها عليك

(المقلد) . قد عيل صبري من المقدمات والمناقشات فيها واحب ان
اقف على مقصدك أولا فاذكره لي وانتظر في سائر مسائلك المناسبات
(المصالح) : احسن علماء المناظرة صنعا باصطلاحهم على ترك البحث
عن مقدمات الدلائل لما يستلزمه من انتشار البحث وذهابه الى غير غاية
واحب أن تسمح لي بذكر مقدمتين ذهلت عنهما في مجلسنا السابق
ولا بد منهما وهما

(المقدمة العاشرة) ان الشارع لم يسلك في بيان الاحكام الدينية
مسلك الفلاسفة وعلماء النظر في وضع الحدود الجامعة المانعة لمسائل علومهم
وانما بين الاحكام العملية بالعمل وما بينه بالقول وكله الى افهام المخاطبين
وعرفهم . ولذلك قال : الحلال بين والحرام بين . وما احتيج في العمل به
الى اجتهاد ورأي وكله الى اجتهادهم ورأيهم كاستقبال القبلة في السفر وكان
الصحابة والتابعون على هذا حتى حدثت المذاهب فأخذ بعض المجتهدين
باطلاقات الشارع في بعض الاحكام ووضعوا الحدود والتعريفات المنطقية
للبعض الآخر وكان هذا التحديد اعظم اسباب الخلاف في المذهب ولكن
لم يلزم احد من الائمة الناس بأن يأخذوا بتحديدده ولم يحكم بخطأ من
خالفه فيه لعلمهم بأن الشارع فوض ذلك الى افهام الناس ووسع الامر فيه
توسيعا وأنه لو سلك مسلك الفلاسفة في التحديد لا وقع الناس في الحرج
ولما صح ان يكون دينه دين الفطرة ولا ان يكون عاما ولا أن يظهر في أمة
أمية ولا ان توصف شريعته بالحنيفية السمحة بل كان دينا خاصا لطائفة

من أهل الفلسفة النظرية . هكذا جعله علماء المسلمين بعد الصدر الاول -
 اذا تكلموا في توحيد الله تعالى يذكرون الكم المتصل والكم المنفصل
 ويذكرون الجوهر والعرض والدور والتسلسل واذا تكلموا في الاحكام
 يذكرون الحدود الجامعة المانعة ويكثرون من التقسيم واختراع الاقسام
 الفرضية التي تمضي الاعمار ولا تقع بل يذكرون المحال ايضا حتى قال بعض
 علماء الحنفية : يحتاج من يريد ان يكون فقيها حنفيا الى الانقطاع لمداينة
 الفقه عشرين سنة على الاقل . وانت تعلم ان هذه المدة هي مدة التشريع
 وفيها نزل الدين كله عقائده وأخلاقه وآدابه وسياسته وإدارته واحكامه
 ولم تكن المدة كلها ولا عشرها مصروفة لبيان الاحكام الظاهرة التي
 يسمونها الآن فقها

ويشهد لهذه القاعدة إجازة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المختلفين
 في فهم اطلاق النصوص فيما يتعلق بأعمالهم الشخصية . روى النسائي عن
 طارق أن رجلا اجنب فلم يصل فأتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذكر
 ذلك فقال « أصبت » فأجنب رجل فتيمة وصلى فأتاه فقال نحو ما قال
 للآخر « أصبت » وروى البخاري عن عمران بن حصين انه قال للرجل
 الذي اعتزل فلم يصل في القوم « يافلان ما منعك أن تصلي » قال أصابتنى
 جنابة ولأما قال « عليك بالصعيد فإنه يكفيك » وأجاز عمرو بن العاص
 فيما فهم من قوله تعالى « ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة » جواز التيمم
 للجنب اذا خاف على نفسه من البرد . والمروي عن عمرو وابنه وابن مسعود
 ان الجنب لا يتيمم لانهم كانوا يفهمون من قوله تعالى « أولا مستم النساء »
 انها الجلس باليد . والآثار في هذا كثيرة عن الصحابة رضي الله عنهم .

وكذلك الآثـار عن التابعين والأئمة المجتهدين رضوان الله عليهم اجمعين .
 كان الامام احمد رحمه الله تعالى يرى الوضوء من الفصد والحجامة
 والرعاف فقيـل له : فان كان الامام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ هل يصلي
 خلقه ؟ فقال كيف لا اصلي خلف الامام مالك وسعيد بن المسيب . وكان
 الامام مالك افـتى هرون الرشيد بأنه لا وضوء عليه اذا هو احتجم فصلى
 يوما بعد الحجامة وصلى خلقه الامام ابو يوسف ولم يعد . واغتسل ابو يوسف
 في الحمام وبعد صلاة الجمعة أخبر انه كان في بئر الحمام فأرة ميتة فلم يعد وقال
 نأخذ بقول اخواننا من أهل المدينة اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا . والفقهاء
 من المتأخرين يرجعون هذا الى قواعدهم المنتزعة كجواز التقليد بعد الوقوع
 ومنهم من يأول ذلك بتغير الاجتهاد ولو ساعة من زمان . ومن ذلك
 خلافهم في هل العبرة برأي الامام ام برأي المأموم . وأنت تعرف هذا
 تفصيلا فلا حاجة الى الاطالة به

(المقدمة الحادية عشر) ان أصول الدين الاساسية هي العقائد
 الصحيحة وتهذيب الاخلاق وادب النفس وعبادة الله تعالى على الوجه
 الذي بينه وارتضاه والقواعد العامة للمعاملات بين الناس كحفظ الدماء
 والاعراض والاموال . وكل هذه الاصول قد كملت في عهد النبي صلى
 الله عليه وسلم ولذلك نزل عليه في حجة الوداع « اليوم اكملت لكم دينكم
 وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً » . فاما العقائد والعبادات
 فقد كملت بالتفصيل بحيث لا تقبل الزيادة ولا النقص ومن يزيد فيها او ينقص
 منها فهو مغير للاسلام وآت بدين جديد . وأما أحكام المعاملات فبعد
 تقرير اصول الفضائل كوجوب العدل في الاحكام والمساواة في الحقوق

وتحريم البغي والاعتداء والغش والخيانة وحدها الحدود لبعض الجرائم وبعد وضع قاعدة الشورى فوض الشارع الامر في جزئيات الاحكام الاولي الامر من العلماء والرؤساء والحكام الذين يجب شرعاً أن يكونوا من أهل العلم والعدل يقررون بالمشاورة ما هو الاصلح للامة بحسب الزمان . وكان الصحابة عليهم الرضوان يفهمون هذا من غير نص عليه من النبي صلى الله عليه وسلم كما يعلم من حديث ارسال معاذ بن جبل الى اليمن فانه هو الذي قال ابتداء: انه يحكم برأيه فيما لا يجد فيه نصاً في الكتاب ولا في السنة واجازه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل نقل انهم كانوا اذا رأوا المصلحة في شيء يحكمون به وإن خالف السنة المتبعة كانهم يرون ان الاصل هو الاخذ بما فيه المصلحة لا بجزئيات الاحكام وفروعها . أخرج مسلم وأبو داود والنسائي والحاكم والبيهقي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر واحدة فقال عمر: ان الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه اناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه . ومن قضاء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخلافه ما اخرج به البيهقي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : طلق ركانة امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كيف طلقها ؟ » قال طلقها ثلاثاً قال : « في مجلس واحد » قال نعم قال : « فانما تلك واحدة فأرجعها ان شئت » فراجعها والشواهد على هذا كثيرة . والحنفية لاحظوا هذا فقدموا القياس الجلي على خبر الواحد والرأي الذي يسمونه الاستحسان مقدم عندهم على القياس والمراد بالاستحسان ما ثبت ان فيه المصلحة للامة . هكذا أفهمه خلافاً لما قاله المتأخرون من

فقهائهم « انه قياس خفي » وانما قالوا هذا فرارا من تشنيع المحدثين وسائر العلماء عليهم بزيادة أصل في الدين وبتقديم الرأي على السنة ولو كان قياسا لما شنعوا عليهم بالرأي ولما صح تقديمه وهو خفي على القياس الجلي . وكان الاولى أن يحتجوا عليه بمعمل عمر واجازة الصحابة له رضي الله تعالى عنه (المقلد) : لا استطيع السكوت لك على هذه فقد غلوت فيها غلوا

كيرا . وقد أول الفقهاء حديث عمر رضي الله عنه وأجابوا عنه بمدة أجوبة قال العلامة السبكي : وأحسن الاجوبة أنه فيمن يكرر اللفظ فكانوا أو لا يصدقون في إرادة التأكيد لديانتهم فلما كثرت الاخلاط فيهم اقتضت المصلحة عدم تصديقهم وإيقاع الثلاث . وأجاب ابن حجر وغيره بأن الاحسن أن يقال انه ظهر لعمر ناسخ

(المصلح) : لم لم تذكر رد ابن حجر على السبكي وأنت مطلع عليه ؟ تريد أن تختليني بكثرة التأويل ؟ ألم يرد عليه بان مذهبهم تصديق مدعي التأكيد وان بلغ في الفسوق ما بلغ ؟ واما قواهم باحتمال الناسخ فينافيه لفظ « فلو امضيناه عليهم » لانه صريح في انه رأي واجتهاد كما يدل قول ابن عباس في أول الحديث على أن الحكم الاول كان سنة متبعة أو اجماعا لا خلاف فيه وأصرح منه في هذا حديث طاوس عند أبي داود والبيهقي وهو ان رجلا يقال له أبو الصهباء كان كثير السؤال لابن عباس : قال أما علمت ان الرجل كان اذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جملوها واحدة علي عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر وصدرا من إمارة عمر ؟ قال ابن عباس : بلى كان الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جملوها واحدة - الى أن قال : فلما رأى (أي عمر) الناس قد تتايعوا

فيها (*) قال : أجزوهن (أي الثلاث) عليهم . فقوله « جملوها » دليل على انه اجماع . وقول عمر (أجزوهن) يفيد انه اجتهاد منه كما تدل عليه ايضا عبارة السبكي . ولا التفات الى التقييد بغير المدخول بها لجواز ان السؤال لو اقامة كانت كذلك بدليل حديث ركاة في المدخول بها واطلاق الحديث الصحيح . وما زعمه بعضهم من ان حديث طاووس لا يدل على أن الجاعل هو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأنه يحتمل أن ذلك لم يقع الا في الاطراف النائية فيجتهد فيها من أوتي علما فهو زعم سخيف و احتمال ضعيف لان اللفظ يأبى قبوله ، وحديث ركاة يقوض اركانه واصوله ، وليس عندهم لفظ اظهر في دعوى الاجماع منه

(المقلد) بحجة وغضب : هل اذاك اجتهادك الى القول بأن عمر رضي الله تعالى عنه قدم رأيه واجتهاده على السنة والاجماع ؟ لقد راودتني نفسي أن أترك الكلام معك ولكن لا بد لي من سبر غورك ، واستخراج كل ما في صدرك ، والوقوف على ما تخيله من الاصلاح في الدين ، وجمع كلمة المسلمين ، وما أرى هذا الاصلاح الا نار سمير ، سيكون لها نتيحة في الارض ونسأد كبير ، (المصلح) وادعاسا كنا : استوفى سربك ، واستفت قلبك ، واترك المقلدين المأولين سدى ، وافتح عينيك لعلك تجد على النار هدى ، واعلم أنني لم أقل عن عمر من نفسي شيئا وانما هو قول ابن عباس الذي صحت روايته وأخذ به الأئمة الاربعة وغيرهم . وأما تأويل الفقهاء فسببه أنهم وضعوا اصولا وقواعد اسندوها الى أئمتهم وحكموها في الكتاب والسنة وهدى الصحابة كانها فروع لاصولهم والامر عندي بخلاف ذلك . وكذلك كان عند

الأئمة رحمهم الله تعالى وما أكثر هذه الأصول القواعد نظرية استنبطها
الاصوليون من أقوال أئمتهم وطبقوها على مذاهبهم الا ما نقل عن الامام
الشافعي الواضع الاول للأصول . ويعجبنى مقاله العلامة ولي الله الدهلوي
في هذا المقام

(المقلد) : قله لي ان كان مختصرا وارشدني الى الكتاب الذي يوجد
فيه ان كان مطولا

(المصلح) : انه مختصر واخذ رسالة من مكتبته وقرأ مانصه :
« واعلم أنني وجدت أكثرهم يزعمون ان بناء الخلاف بين أبي حنيفة
والشافعي رحمهما الله تعالى على هذه الأصول المذكورة في كتاب البزدوي
ونحوه وانما الحق ان أكثرها أصول مخرجة على قولهم . وعندي أن المسئلة
القائلة بأن الخاص مبين ولا يلحقه البيان ، وان الزيادة نسخ ، وان العام
قطعي كالخاص . وأن لا ترجيح بكثرة الرواة . وانه لا يجب العمل بحديث
غير الفقيه اذا انسده به باب الرأي . وان لا عبرة بفهوم الشرط والوصف
اصلا . وان موجب الامر هو الوجوب البتة . وأمثال ذلك أصول مخرجة
على كلام الأئمة وأنها لا تصح بها رواية عن أبي حنيفة وصاحبيه وانه
ليست المحافظة عليها والتكاف في جواب ما يرد عليها من صنائع المتقدمين
في استنباطهم كما يفعله البزدوي وغيره أحق من المحافظة على خلافها
والجواب عما يرد عليه

« مثاله انهم اصلوا ان الخاص مبين فلا يلحقه البيان وخرجوه من
صنيع الارائل في قوله تعالى : « واسجدوا واركعوا » وقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم : لا تجزى صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود .

وحيث لم يقولوا بفرضية الاطمئنان لم يجعلوا الحديث بيانا للآية فورد عليهم
صنيعهم في قوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم » ومسحه صلى الله عليه وآله
وسلم على ناصيته حيث جعلوه بيانا . وقوله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا »
الآية . وقوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا » الآية . وقوله تعالى
« حتى تنكح زوجا غيره » وما لحقه من البيان بمد ذلك فتكلفوا للجواب
كما هو مذكور في كتبهم . وأنهم أصطلوا أن العام قطعي كالخاص وخرجوه
من صنيع الاوائل في قوله تعالى : « فاقرأوا ما تيسر من القرآن » وقوله
صلى الله عليه وآله وسلم : لا صلاة الا بفاتحة الكتاب . حيث لم يجعلوه مخصصا .
وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم : فيما دون خمسة أوسق صدقة : حيث لم
يخصوه به ونحو ذلك من المواد ثم ورد عليهم قوله تعالى : « فما استيسر من
الهدى » وانما هو الشاة فما فوق ببيان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتكلفوا
في الجواب . وأصلوا أنه لا يجب العمل بحديث غير الفقيه اذا انسد به باب
الرأي وخرجوه من صنيعهم في ترك حديث المصراة ثم ورد عليهم حديث
القهمة وحديث عدم فساد الصوم بالا كل ناسيا فتكلفوا في الجواب .
وأمثال ما ذكرنا كثير لا يخفى على المتتبع ومن لم يتبع لا تكفيه الاطالة فضلا
عن الاشارة . اهـ وظاهر ان أكثر القواعد انما وضعت لتصحيح كلام
الائمة ورد كل حزب على مخالفه والاعتذار عن ترك العمل بالكتاب والسنة .
فهذه هي اصول فقه مقلديك فهل يصح أن نسلم بجميعها ؟

(المقلد) : إن هذا الرجل عالم اصولي ولكنه متعصب على الحنفية

(المصلح) : هو حنفي الاصل ولكنه أعمل نظره بالا صناف ولم يجمد

على التقليد الاعمى فانفتح له باب العلم فكان عالما اصوليا بصيرا في دينه
ورساته هذه اسمها (الانصاف ، في اسباب الخلاف)

(المقلد) : كلما عزمتم على ترك البحث في مقدماتك تجيئني بنعمة
جديدة تفسخ العزيمة وقد طال المجلس فلا اسمح لك ولا لنفسك بكلام
قبل بيان مقصدك والافصاح عن نتيجة مقدماتك بعد ابطال الثقة بعلمي
الفروع والاصول وهل هي الا الفوضوية التي قلت من قبل انك لا تريدها
(المصاح) : اريد أن يكون المسلمون على ما كان عليه أهل الصمد
الاول في زمن الراشدين الذين أمر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
بالتمسك بسنته وسنتهم والعرض عليها بالنواجد وترك كل ما احدث في
الدين مما يخالف طريقتهم كما قال « واياكم ومحدثات الامور » الحديث .
فأما العقائد فالقرآن برهان على نفسه وعلى رسالة من جاء به ويضاف اليه
سيرة النبي عليه الصلاة والسلام في أخلاقه وآدابه وعلمه وعمله

كفاك بالعلم في الاممي معجزة في الجاهلية والتأديب في اليتيم
ومتى ثبتت النبوة والقرآن فاننا نأخذ عقائدنا من القرآن من غير
فلسفة فيها ونستدل عليها بالطريقة التي سلكها في الاستدلال فان الذين
أرادوا معرفة الله تعالى بالعقل وحده كفلاسفة اليونان زلوا وضلوا . وبهذا
نفهم معنى كون الاسلام دين الفطرة وانه لا يمكن أن يخالف في أحكامه
أحكام الخليفة ولا في سنته سنن الطبيعة لان كلاما من الله تعالى كما تشير اليه
الآية السابقة . ونعذر من خالفنا فيما لا اجماع على انه كفر لا يعد صاحبه
من المسلمين حتى يفيء . وأما الاخلاق والآداب فحسبنا ما في الكتاب والسنة
من بنأهما على قاعدة الاعتدال ولا نلتفت الى تفريط بعض المتصوفة في

الروحانيات والغلو في الزهد والتواضع والسخاء حتى انتهوا الى الكسل والذل واهانة النفس وتعذيبها والاسراف بانفاق كل ما اتصل اليه اليد ونحو ذلك فالقرآن ينادي بلسان عربي مبين بالامر بالعمل وبعزة النفس وكرامتها وبالاقتصاد ، كما لا نلتفت الى تفريط أكثر المتفقهة الذين لم يجعلوا للروح حظا في علمهم

وأما العبادات فما يبينته السنة بالعمل وتناقله الخلف عن السلف كذلك بالاتفاق حتى صار معلوما من الدين بالضرورة هو الذي يجب ان يأخذ به كل مسلم وما اختلفوا فيه منه كالجهر بالبسملة أو قراءتها ورفع اليدين عند الركوع والقيام منه وعدم ذلك وكتكبيرات صلاة العيد فهو غير واجب وان عده بعضه الفقهاء واجبا وهو على التخيير فمن ترجح عنده شيء بدليل أو بموافقة لحاله أخذ به ولا يجب عليه البحث عن وجوه الترجيح لان اختلاف المسلمين فيه عملا دله على انه ليس من ضروريات الدين وفرائضه ولا يعيب من خالفه بما ترجح عنده من فعل أو ترك لانه على التخيير . وما كان مثل صلاة العيد والوتر فالاولى ان يتبع المأموم فيه الامام وان لا تعتمد الائمة في مسجد واحد في وقت واحد لاجل الخلاف . ففعل ما ثبت عنهم فعله وترك ما ثبت عنهم تركه وتخير فيما اختلف فيه النقل مع الاحتياط وعدم الميل مع الهوى ونسكت عما سكتوا عنه فلا نجري فيه قياسا ولا نعمل فيه رأيا وكيف نزيد عليهم وهم خيار الامة . وقد احسن الامام مالك وأصاب في الاحتجاج بعمل أهل المدينة لعده . وكذلك يعمل كل أحد بما صح عنده من الاحاديث القولية ولا يجعل ذلك ماثرا للخلاف في الدين لانه من قسم المخير فيه ولو كان محتما لما ترك العمل به الصحابة

والتابعون ولو عملوا به لكان ثابتاً بالعمل وقد تقدم حكمه
 (المقلد) : ان عندي موعداً قرب وقته وأحب ان أنصرف الآن
 واعد غدا ان شاء الله تعالى . وانصرفا على ذلك (اهـ من ص ٢١٧ م ٤)

المحاوراة الثامنة

(الاجتهاد والوحدة الاسلامية)

علمنا من آخر المحاوراة السابعة ان الشيخ المقلد ذهب قبل تمام
 الحديث لموعد كان بينه وبين آخر وقال انه يعود في الغد ولكنه ابطأ وجاء
 بعد أيام يصحبه شيخ آخر فاعتذر عن الابطاء وقال

(المقلد) : ان هذا الاستاذ - وذكر اسمه - صديقي منذ أيام
 المجاورة في الازهر وهو قاضي بلدنا الشرعي الآن ولما جئت البلد في
 فرصة العيد ذكرت له مادار بيننا فتمنى لو كان في القاهرة وشاركنا في
 المناظرة والبحث . وقد حضر في هذه الايام باجازة فجئت به عالماً أن
 ستسر بمعرفته . ولا أقصد أن يساعدنني عليك لاحتمال أن يوافقك فانه
 حر في فكره ورأيته موافقاً لك في بعض ما نقلته له عنك من مباحث الجمل
 والاستدلال بالحروف والاشارات

(المصالح) : أهلاً وسهلاً لقد شرفنا الاستاذ - وصافحه ثانياً - وإني
 أحب أن يساعدننا في هذه المذاكرة على تحقيق الحق الذي هو ضالتنا
 المنشودة وليس لاحد منا حظ دنيوي في رأيه يخاف فواته اذا ظهر له
 بطلان الرأي على ان المجتهد الذي يتبع الدليل أينما ظهر ويأخذ الحكمة
 من حيث وجدها لا يزداد بالمباحثة ومراجعة المناظرين إلا نوراً على نور

واما المقلد الذي يجني دائما على نور الفطرة الالهية التي من مقتضاها النظر والفكر والاستدلال ويحاول اطفاءها بما يلقيه من رماد التقليد تعظيما لاسماء من ينسب اليهم ذلك الرماد فهو الذي يخاف المناظرين ويفرق من الباحثين لانهم يمدون نور الفطرة بنور البرهان فتتضاعف الانوار حتى يعشيه تألقها ويكاد يخطف بصره شعاعها ويرى نفسه في عجز عن اطفائها وتتولاه الحيرة وتحيط به الغمة وكيف حال من فقد السكينة والاطمئنان وجعل خصمه السنة والقرآن؟

(المقلد) : دعنا من التعريض والتلويح ، بل من هذا التشنيع الصريح ،
فها أنا ذا أناظرك بالدليل ، لا بالقال والقليل ، قررت ان الواجب على المسلمين
بالنسبة للاحكام العملية هو الاخذ بما اجمع عليه أهل الاسلام وانهم على
التخير فيما اختلف فيه يعمل كل احد بما يرجح عنده الخ فما تقول فيمن
عرض له شيء من ذلك وهو عامي لا يعرف الاقوال فيتخير فيها الا يجب
عليه أن يسأل العلماء ويأخذ بأقوالهم ؟ سكت عن هذه المسئلة لانها حجة
عليك في جواز التقليد

(المصلح) : يمكن لمثل هذا العامي ان يتبع سبيل عامة أهل الصدر
الاول فقد كان من تعرض له مسئلة لا يعرف حكم الله فيها يسأل من يظن
ان عنده شيئا من كتاب او سنة لانه يسأله عن رأيه الشخصي يأخذ به
من غير معرفة دليله فيكون مقلدا ، ومثل هذا السؤال كان يقع من الخاصة
ايضا والمستول فيه راو أو منبه على مأخذ الحكم ووجه استنباطه ولو كان
كل سائل مقلدا وكل مستول اماما متبع لذاته لكان كل مجتهد مقلدا وكثير
من الجاهلين أئمة ولا يقول بهذا احد

(الزائر أو المقلد الثاني أو المناظر الثالث) : على هذا يكون استدلال الأصوليين بقوله تعالى « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » على وجوب التقليد على المعجز عن الاجتهاد غير سديد (المصلح) . لاشك أنه استدلال عقيم لوجوه (منها) أن السبب الخاص الذي نزلت فيه الآية الكريمة لا يصح فيه التقليد فتكون امرأته وانما هي إزالة شبهة بالتنبيه الى امر مقرر عندهم وذلك أن مشركي العرب كانوا يقولون ما قص الله عنهم بقوله « انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وان كنا عن دراستهم لغافلين » وقوله « لو اننا نزل علينا الكتاب لكنا اهدى منهم » اي لاننا اذكي فطرة واذا كي فهمنا واقوى عزيمة . فلما نزل عليهم الكتاب كان من شبههم على من نزل عليه (صلى الله عليه وسلم) انه بشر يأكل الطعام ويمشي في الاسواق وانه رجل مثلهم والآيات الحاكية هذا عنهم معروفة فاجابهم عن هذه الشبهة بقوله تعالى : « وما أرسلنا قبلك الا رجالا نوحى اليهم فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون » يأمرهم ان يسألوا أهل الكتاب هل كان الانبياء ملائكة أم رجالا من البشر . وكون الانبياء رجالا امر مجمع عليه عند أهل الكتاب ومنقول بالتواتر حتى عند غيرهم فالسؤال عنه ليس أخذا برأي من غير دليل فيكون تقليدا ، و (منها) ان هذه المسئلة اعتقادية لا عملية وأنتم لا تقولون بوجوب التقليد في اصول الايمان لان المقلد لا يكون موقنا ومن لا يقين له لا ايمان له لان الظن لا يغني من الحق شيئا في هذا المقام ، ولو كان الآخذ بقول غيره في عقائد دينه واصوله معذورا عند الله تعالى لكان جميع أهل الاديان معذورين وناجين ولما وجب النظر في دعوة نبي من الانبياء الا على المجتهدين ، فاذا ظهر

النبي في طور لجأت فيه الامة كلها الى التقليد كما تحكمون أتم وفقهاؤكم على هذه الامة الاسلامية تكون الامة كلها معذورة عند الله تعالى في رفض دعوته وعدم النظر فيها وهل يقول بهذا الامجنون

(المقلد) : انني سلمت لك من قبل أن التقليد في العقائد غير جائز
(المصلح) : وأنا بينت لك ان فهم الاحكام أسهل من فهم العقائد
(الثالث) : ان فرقا بين المقلد في الكفر وبين المقلد في الحق فالثاني يعذره الله تعالى لانه وافق الحق دون الاول

(المصاح) : ان الله تعالى هو الحكم العدل القائم بالقسط فاذا امر بمقلدي الوثنيين مثلا الى النار وبمقلدي المسلمين الى الجنة وسأل الوثنيون مساواتهم بامثالهم من مقلدي المسلمين لان كلا منهم غير مكاف بالنظر لمعرفة الحق الا يكون طلبهم هذا عادلا يتنزه الله تعالى عن منعهم اياه ؟
(الثالث) : انه تعالى « لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون »

(المصاح) : معنى الآية الكريمة انه ليس لاحد سلطان على الله تعالى فيحاسبه على أفعاله بل هو صاحب السلطان الاكبر القائم على كل نفس بما كسبت . وليس معناها انه لا يعدل بين عباده فيما هم فيه سواء . وما انبأنا الله تعالى بتبرؤ المتبوعين من الاتباع والرؤساء من الرؤسين في يوم القيامة الا ليكون ذلك عبرة لنا وآية على انه لا يمدد احدا باتباع من لم يأمره باتباعه . والآيات في هذا كثيرة كقوله تعالى : « اذ تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب . وقال الذين اتبعوا لو أن لنا كرة فنتبرأ منهم كما تبرءوا منا كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم وما هم بخارجين من النار » والآيات في هذا المعنى كثيرة

(الثالث) : اتقول ان هذه الملايين من المسلمين المقلدين خالدون في النار وانهم كالوثنيين سواء

(المصلح) : لا اتقول هذا ولكنتي اتقول ان دعوة الاسلام لم تبلغهم كاملة فيجب تبليغهم اياها بالقرآن الكريم الذي بلغ به النبي صلى الله عليه وسلم من قبلهم من اولئك السلف الكرام ومن اهتدى بهديهم الذين شادوا لنا ذلك المجد الكبير بارشاد القرآن واضعناه بالاعراض عن القرآن احتجاجا بتقليد فلان وفلان الذين يتبرءون منا يوم القيامة فائلاً كل منهم كما يقول عيسى ابن مريم عليه السلام « ما قلت لهم الا ما امرتني به » وسأورد بعض ما يؤثر عنهم في النهي عن الاخذ بقولهم حتى في الفروع من غير معرفة دليالهم والاعتناع به وعن تقديم كلامهم على الحديث النبوي بلة القرآن العظيم وما يؤثر ايضا عن اكابر العلماء الاعلام من بعدهم وارجو ان يكون في ذلك مقنع لكم فانكم ألقتم الاخذ بكلام الناس دون كلام الله ورسوله

(الثالث) : ونحن يمكننا ان نورد لك من كلامهم بل ما نقل فيه الاجماع ما يقتضي القول بالتقليد وهو منع التفريق فان التفريق لازم للتقليد وقد نقل في الدر المختار الاجماع على بطلانه فاورد لنا قولاً بالاجماع على منع التقليد في الفروع

(المقلد للثالث) : انه لم يتم كلامه الاول فيما يجب الاخذ به لاجل الوحدة الاسلامية فقد بقي عليه الكلام في قسم المعاملات الدنيوية والاحكام القضائية وانما مناقشتنا معه الآن في العبادات وان في كلامه قوة والحق يقال ولكنه يحتمل النقص والمعارضة والمصيبة فينا اننا لم يسبق لنا بحث كثير

في هذه المواضع لنستحضر النصوص فيها وما كنت أظن ان مثله يشتغل
بهذه المسائل فقد حضرت مجلسا ضم جماعة من أكابر مشايخنا وذكروا
فيه الذين يتكلمون في الاصلاح فرأيتهم متفقين على ان الذين يتكلمون في
الاصلاح كلهم جاهلون بالدين وغير مطلعين على علومه ولا متمسكين
بأعماله . ولولا اني اختبرت هذا الشاب والفقيه متمسكا بالدين أشد
التمسك محافظا على الصلوات اتم المحافظة لما جاريته وقصدت سبر غوره
ولما احتملت منه ما احتملت من التهم بالقلدين والازراء بهم تلويحا
وتصريحا مع اني أعلم انه يعتدني منهم . ولكنني استغرب كيف لم يهتد
احد من علماء الملة الى هذا الرأي - ازالة الخلاف بالاخذ بالقرآن والسنة
العملية المتفق عليها - في كل هذه القرون فهل علم صاحبنا ما جهله العلماء
بعد حدوث المذاهب وهو زمن يزيد على ألف سنة

(المصلح) : أستحي ان أعود الى التشنيع على التقليد بعد الذي ذكرت
من التبرم من ذلك وان كنت اشاهد مصائبه تترشح من كل كلمة يقولها
المقلد الذي بطلت ثقته بفهمه وعقله وما احب ان اعتدك مقلدا بحثا بعدما
عاهدتني على الاخذ بالدليل . كيف صبح لك الحكم بانه لم يقل احد من
علماء الامة بوجوب ازالة الخلاف من المسلمين وارجاعهم الى ما يرشد اليه
القرآن من الوحدة والاخذ بالمتفق عليه وهل استقرت كل ما قاله العلماء
الاعلام في كل فن من الفنون ؟ إن هذا الا كحكم شيو خك بان جميع
المتكلمين بعداء عن الدين علما وعملا

هذا حجة الاسلام وعلم الاعلام الغزالي كان اعلم علماء التقليد وأقواهم
عارضه في الدفاع عن مذهب الشافعي وله في الخلاف مصنفات وبعد ان

بلغ الكمال في الفروع والاصول والمعقول والمنقول اهتدى الى هذا الرأي فهدله بالانحاء على العلماء المختلفين باللوم والتعنيف في كتابه (احياء العلوم) وسماهم علماء سوء ثم صرح برأيه في كتاب القسطاس المستقيم . وقد وقع في يدي أمس فكان أول ما قرأته فيه هذا الموضوع . والكتاب موضوع مناظرة جرت بين الامام وبين رجل من الباطنية الذين يقولون لا بد من امام معصوم يتبع في كل عصر

(المقلد الاول و... الثالث معا) : هل يوجد عندك هذا الكتاب هنا

فتسمعنا ذلك

(المصلح) : نعم وأخذ كتابا صغيرا وقرأ من اواخره ما يأتي:

« القول في طريق نجاة الخلق من ظلمات الاختلافات »

فقال - أي مناظر الامام الغزالي - : كيف نجاة الخلق من هذه الاختلافات ؟ قلت : ان اصغوا الي رفعت الاختلاف بينهم بكتاب الله تعالى ولكن لا حيلة في اصغائهم فانهم لم يصغوا بأجمعهم الى الانبياء ولا الى امامك فكيف يصغون الي وكيف يجتمعون على الاصغاء وقد حكم عليهم في الازل بأنهم « لا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم » وكون الخلاف بينهم ضروريا تعرفه من كتاب « جواب مفصل الخلاف - وهو الفصول الاثني عشر » فقال : فلو اصغوا اليك كيف كنت تفعل . قلت : كنت اعاملهم بآية واحدة من كتاب الله تعالى اذ قال : « وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد » الآية . وانما أنزل هذه الثلاث لان الناس ثلاثة أصناف - عوام وهم أهل السلامة البله وهم أهل الجنة وخواص وهم أهل الذكاء والبصيرة ويتولد بينهم

طائفة هم أهل الجدل والشغب فيتبعون ما تشابه من الكتاب ابتغاء الفتنة
أما الخواص فاني أعالجهم بأن أعلمهم الموازين القسط وكيفية الوزن
بها فيرتفع الخلاف بينهم على قرب . وهؤلاء قوم اجتمع فيهم ثلاث خصال
(احداها) القريحة النافذة والفطنة القوية وهذه عطية فطرية وغيرة جبلية
لا يمكن كسبها . و (الثانية) خلو باطنهم من تقليد وتمصب لمذهب موروث
مسموع (والثالث) الى المقامين قائلا : انظرا كيف حكم حكما مطلقا بان
خواص الناس لا يقلدون أحدا . ثم قرأ :) فان المقلد لا يصفى والبليد وان
أصفى فلا يفهم . (الثالثة) ان يعتقد اني من أهل البصيرة بالميزان ومن لم
يؤمن بانك تعرف الحساب لا يمكنه ان يتعلم منك

« والنصف الثاني البله وهم جميع العوام وهؤلاء هم الذين ليس لهم
فطنة لفهم الحقائق وان كانت لهم فطنة فطرية فليس لهم داعية الطلب بل
شغلهم الصناعات والحرف وليس فيهم ايضا داعية الجدل بخلاف المتكاسين
في العلم مع قصور الفهم عنه . فهؤلاء لا يختلفون ولا يتخيرون بين الآئمة
المختلفين فادعو هؤلاء الى الله بالموعظة كما ادعو اهل البصيرة بالحكمة
وادعو اهل الشغب بالمجادلة . وقد جمع الله سبحانه وتعالى هذه الثلاثة في
آية واحدة كما تلوته عليك اولا فاقول لهم ما قاله رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا عرابي جاءه فقال علمني من غرائب العلم فعلم رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه ليس أهلا لذلك فقال : « وما ذا عملت في رأس العلم » أي الايمان
والتقوى والاستعداد للاخرة « اذهب فاحكم رأس العلم ثم ارجع لاعلمك
من غرائب » فاقول للعامي ليس الخوض في الاختلافات من عشتك فادرج
فاياك ان تخوض فيه او تصفى اليه فهلك فانك اذا صرفت عمرك في صناعة

الصياغة لم تكن من أهل الحياكة . وقد صرفت عمرك في غير العلم فكيف تكون من أهل العلم ومن أهل الخوض فيه فإياك ثم إياك ان تهلك نفسك فكل كبيرة تجري على العامي أهون عليه من الخوض في العلم فيكفر من حيث لا يدري (١)

« فان قال : لابد من دين أعتقده وأعمل به لأصل الى المغفرة والناس مختلفون في الاديان فبأي دين تأمرني ان آخذ أو أعول عليه ؟ فاقول له للدين اصول وفروع والاختلاف انما يقع فيهما . أما الاصول فليس عليك ان تعتقد فيها الا ما في القرآن فان الله لم يستر عن عبادہ صفاته واسماءه فعليك ان تعتقد ان لا اله الا الله وان الله حي عالم قادر سميع بصير جبار متكبر قدوس ليس كمثله شيء الى جميع ماورد في القرآن واتفق عليه الأئمة فذلك كاف في صحة الدين وان تشابه عليك شيء فقل « آمنا به كل من عند ربنا » واعتقد كل ماورد في اثبات الصفات ونفيها على غاية التعظيم والتعديس مع نفي المماثلة واعتقاد أنه ليس كمثله شيء . وبمد هذا لا تلتفت الى القيل والقال فانك غير مأمور به ولا هو على حد طاقتك . فان اخذ يتحذاق ويقول قد علمت انه عالم من القرآن ولكني لا اعلم انه عالم بالذات او بعلم زائد عليه وقد اختلف فيه الاشعرية والمعتزلة فقد خرج بهذا عن حد العوام اذ العامي لا يلتفت قلبه الى مثل هذا ما لم يحركه شيطان الجدل فان الله لا يهلك قوما الا يؤتيهم

(١) من المصائب ان تفلسف المتكلمين في علم الكلام أخرجه عن طريق القرآن في تقرير العقائد وفسد التعليم بذلك حتى صار كل عامي يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ويخوض في القدر ويذهب مذهب الجبر ويكون في هذا اكثر جدلا كلما كان اقرب من الشيوخ في العلم والطريق فلا هو مجتهد يفهم ولا مقلد يسلم

الجدل كذلك ورد الخبر (١) وإذا التحق بأهل الجدل فسأذكر علاجهم
« هذا ما أعظم به في الأصول وهو الحوالة على كتاب الله (قال المصلح :
ولا تنسيا ان كلامه في العوام) فان الله انزل الكتاب والميزان والحديد
وهؤلاء أهل الحوالة على الكتاب . واما الفروع فاقول لا تشغل قلبك بمواقع
الخلاف ما لم تفرغ من جميع المتفق عليه فقد اتفقت الامة على أن زاد الآخرة
هو التقوي والورع وان الكسب الحرام والمال الحرام والنميمة والزنا
والسرقة والخيانة وغير ذلك من المحظورات حرام والفرائض كلها واجبة .
فان فرغت من جميعها علمت طريق الخلاص من الخلاف فان هو طالبني
بها قبل الفراغ من هذا فهو جدلي وليس بعامي . ومتى تفرغ العامي من
هذا الى مواضع الخلاف ؟ أفرأيت رفقاءك قد فرغوا من جميع هذا ثم
أخذوا إشكال الخلاف بمخنفهم ؟ هيهات ما اشبه ضعف عقولهم
في خلافهم الا بعقل مريض به مرض أشرف به على الموت وله علاج متفق
عليه بين الاطباء وهو يقول : قد اختلف الاطباء في بعض الادوية انها
حارة أو باردة وربما اختلفت اليه يوما فأننا لا أعالج نفسي حتى أجد من
يعلمني رفع الخلاف فيه

نعم لو رأيتم صالحا قد فرغ من حدود التقوى كلها وقال ها أنا ذا
تشكل علي مسائل فاني لأدري أتوضأ من اللبس والقيء والرعاف وأنوي
الصوم بالليل في رمضان أو بالنهار الى غير ذلك فأقول له ان كنت تطلب
الامان في طريق الآخرة فاسلك سبيل الاحتياط وخذ بما يتفق عليه الجميع

(١) وكذلك وقع لهذه الامة ما زال يفك فيها الجدل الذي اثاره الاختلاف

فتوضاً من كل ما فيه خلاف وأنو الصوم بالليل في رمضان فان من لا يوجبه يستحبه . فان قال : هو ذا يشغل علي الاحتياط ويمرض لي مسائل تدور بين النفي والاثبات وقال : لا أدري أقنت في الصبح أم لا واجهر بالتسمية أم لا ؟ فأقول له : الآن اجتهد مع نفسك وانظر الى الائمة أيهم أفضل عندك وصوابه أغلب على قلبك كما لو كنت مريضاً وفي البلد أطباء فانك تختار بعض الاطباء باجتهادك لاهواك وطبعك فيكميك مثل ذلك الاجتهاد في امر دينك فمن غلب على ظنك انه الافضل فاتبعه ان أصاب فيما قال عند الله فله في ذلك أجران وان أخطأ فله عند الله أجر واحد . وكذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قال « من اجتهد فأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد » ورد الله الامر الى أهل الاجتهاد فقال تعالى « لعلهم الذين يستنبطونه منهم » وارتضى الاجتهاد لاهله اذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ : بم تحكم ؟ قال بكتاب الله . قال : فان لم تجد . قال : بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : فان لم تجد . قال : أجتهد رأيي . قال ذلك قبل ان أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأذن له فيه (وهما التفت المصاحح الى المقلد وقال : أرأيت كيف وافق فهمي في الحديث فهم الامام الغزالي الا انني خصصته بالاحكام القضائية دون الامور التعبدية كما هو ظاهر اللفظ والغزالي عممه وسنعود الى ذلك . ثم مضى في القراءة) فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضاه رسول الله . ففهم من ذلك انه مرضي من رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ وغيره . كما قال الاعرابي : اني هلكت وأهلك وأقمت أهلي في نهار رمضان فقال « أعتق رقبة »

فقههم ان التركي والهندي لو جامع أيضا لزمه الاعتناق
وهذا لان الخلق ما كفوا الصواب عند الله فان ذلك غير مقدور
عليه ولا تكليف بما لا يطاق بل كفوا بما يظنون صوابا كما لم يكفوا الصلاة
بثوب طاهر بل بثوب يظنون انه طاهر فلو تذكروا نجاسته لم يلزمهم
القضاء اذ نزع رسول الله صلى الله عليه وسلم نعله في اثناء الصلاة لما أنبأه
جبريل ان عليها قدرا ولم يعد الصلاة ولم يستأنف . وكذلك لم يكف ان
يصلي الى القبلة بل الى جهة يظن انها القبلة بالاستدلال بالجبال والكواكب
والشمس فان أصاب فله أجران والا فله أجر واحد . ولم يكفوا أداء
الزكاة الى الفقير بل الى من ظنوا فقره لان ذلك لا يعرف باطنه . ولم
يكف القضاء في سفك الدماء واباحة الفروج طلب شهود يعلمون صدقهم
بل من يظنون صدقه . واذا جاز سفك دم بظن يحتمل الخطأ وهو ظن
صدق الشهود فلم لا تجوز الصلاة بظن شهادة الادلة عند الاجتهاد
وليت شعري ماذا يقول رفاقؤك في هذا ؟ يقولون اذا اشتبهت عليه
القبلة يؤخر الصلاة حتى يسافر الى الامام ويسأله أو يكفه الاصابة التي
لا يطيقها أو يقول اجتهد لمن لا يمكنه الاجتهاد اذ لا يعرف ادلة القبلة
وكيفية الاستدلال بالكواكب والجبال والرياح ؟ قال لا اشك في أنه يأذن
له في الاجتهاد ثم لا يؤتمه اذ بذل كنهه مجهوده وان أخطأ او صلى الى غير القبلة .
قلت فاذا كان من جعل القبلة خلفه معذورا مأجورا فالجتهدون ومقلدوهم
كلهم معذورون بعضهم مصيبون ما عند الله وبعضهم يشاركون المصيبين
في احد الاجرين فمناصبهم متقاربة وليس لهم ان يتعاندوا وان يتعصب
بعضهم على بعض لاسيما والمصيب لا يتعين وكل واحد منهم يظن أنه مصيب

كما لو اجتهد مسافران في القبلة فاختلفا في الاجتهاد فحقهما ان يصلي كل واحد منهما الى الجهة التي غلبت على ظنه وان يكف انكاره واعراضه واعتراضه على صاحبه لانه لم يكف الا استعمال موجب ظنه اما استقبال عين القبلة عند الله فلا يقدر عليه وكذلك كان معاذ في اليمن يجتهد لاعلى اعتقاد انه لا يتصور منه الخطأ لكن على اعتقاد انه إن أخطأ كان معذورا وهذا لان الامور الوضيعة الشرعية التي يتصور ان تختلف بها الشرائع يقرب فيها الشيء من نقيضه بعد كونه مظلونا في سر الاستبصار وأماما لا تتغير فيه الشرائع فليس فيه اختلاف وحقيقة هذا الفصل تعرفه من أسرار اتباع السنة وقد ذكرته في الاصل العاشر من الاعمال الظاهرة من كتاب جواهر القرآن

وأما الصنف الثالث وهم أهل الجدل فاني أدعوم بالتلطف الى الحق وأعني بالتلطف ان لا أتعصب عليهم ولا أعنفهم لكن أرفق وأجادل بالتي هي أحسن وكذلك أمر الله تعالى رسوله ومعنى المجادلة بالاحسن ان آخذ الاصول التي يسلمها الجدلي واستنتج منها الحق بالميزان المحقق على الوجه الذي أوردته في كتاب الاقتصاد في الاعتقاد (١) والى ذلك الحد فان لم يقنعه ذلك لتشوفه بفطنته الى مزيد كشف رقيقته الى تعليم الموازين فان لم يقنعه لبلاذته واصراره على تعصبه ولجأه وعناده عاجلته بالحديد فان الله سبحانه وتعالى جعل الحديد والميزان قريني الكتاب ليفهم منه ان جميع الخلائق لا يقومون بالقسط الا بهذه الثلاث فالكتاب للعوام والميزان

(١) المنار - كنت أعجب من وضع كتاب الاقتصاد المسذکور على طريقة المتكلمين

بعد ما وصل الغزالي الى الطريقة المثلى حتى رأيت سببه هنا وهو مجادلة المتكلمين بما ألفوا

للخواص والحديد الذي فيه بأس شديد للذين يتبعون ما تشابه من الكتاب
ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ولا يعلمون ان ذلك ليس من شأنهم وانه لا يعلم
تأويله الا الله والراسخون في العلم دون أهل الجدل وأعني بأهل الجدل
طائفة فيهم كياسة ترقوا بها عن العوام ولكن قياساتهم ناقصة اذ كانت
الفطرة كاملة لكن في باطنهم خبث وعناد وتعصب وتقليد فذلك يمنعهم
عن ادراك الحق وتكون هذه الصفات أكنة على قلوبهم ان يفقهوه وفي
آذانهم وقرا لكن لم تهلكهم الا كياستهم الناقصة فان الفطنة البتراء
والكياسة الناقصة شر من البلاهة بكثير وفي الخبر « ان أكثر أهل الجنة
البله وان عليين لذوي الالباب »

ويخرج من جملة الفريقين الذين يجادلون في آيات الله وأولئك أصحاب
النار ويزع الله بالسلطان ما لا يزع بالقرآن وهؤلاء ينبغي أن يمنعوا من
الجدال بالسيف والسنان كما فعل عمر رضي الله عنه برجل إذ سأله عن آيتين
متشابهتين في كتاب الله تعالى فملاه بالدرة وكما قال مالك رضي الله عنه لما
سئل عن الاستواء على العرش فقال: الاستواء حق والايان به واجب والكيفية
مجهولة والسؤال عنه بدعة . وحسم بذلك باب الجدال . وكذلك فعل
السلف كلهم وفي فتح باب الجدال ضرر عظيم على عباد الله تعالى فهذا مذهبي
في دعوة الناس الى الحق واخراجهم من ظلمات الضلال الى نور الحق
وذلك بأن أدعو الخواص الى الحكمة بتعليم الميزان حتى اذا تعلم الميزان
القسط لم يقدر به على علم واحد بل على علوم كثيرة فان معه ميزان
فانه يعرف به مقادير أعيان لانهاية لها . كذلك من معه القسطاس المستقيم
فمه الحكمة التي من أوتيتها فقد أوتي خيرا كثيرا لانهاية له ولولا اشتغال

القرآن على الموازين لما صح تسمية القرآن نورا لان النور ما يبصر بنفسه
ويبصر به غيره وهو نعت الميزان ولما صدق قوله « ولا رطب ولا يابس
الا في كتاب مبين » فان جميع العلوم غير موجودة في القرآن بالتصريح
ولكن موجودة فيه بالقوة لما فيه من الموازين القسط التي بها تفتح أبواب
الحكمة التي لانهاية لها فبهذا أدعو الخواص ودعوت العوام بالموعظة
الحسنة بالا حالة على الكتاب والاقتصار على ما فيه من الصفات الثابتة لله
تعالى ودعوت أهل الجدل بالمجادلة التي هي أحسن فمن أبي أعرضت عن
مخاطبته وكففت شره بياس السلطان والحديد المنزل مع الميزان

« فليت شعري الآن يارفيقي بميعالج امامك هؤلاء الاصناف الثلاثة
أيعلم العوام غريب العلم فيكلفهم مالا يفهمون ويخالف رسول الله صلى الله
عليه وسلم او يخرج الجدال من أدمنة المجادلين بالحاجة ولم يقدر على ذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كثرة محاجة الله تعالى في القرآن مع الكفار
فما أعظم قدرة امامك اذ صار أقدر من الله تعالى ومن رسوله . او يدعو
أهل البصيرة الى تقليده وهم لا يقبلون قول الرسول صلى الله عليه وسلم
بالتقليد ولا يقنعون بقلب العصائين بل يقولون : هو فعل غريب ولكن
من أين يازم منه صدق فاعله وفي العالم من غرائب السحر والطلسمات ما
تتحير فيه العقول ولا يقوى على تمييز المعجزة عن السحر والطلسم الامن
عرف جميعها وجملة أنواعها ليعلم ان المعجز خارج عنها كما عرف سحرة
فرعون معجزة موسى عليه السلام اذ كانوا من أئمة السحرة ومن الذي
يقوى على ذلك ؟ بل أهل البصيرة يريدون مع المعجزة أن يعلموا صدقه
من قوله كما يعلم متعلم الحساب من نفس الحساب صدق أستاذه في قوله

اني حاسب فهذه هي المعرفة اليقينية التي بها يقنع أولو الالباب وأهل البصائر ولا يقنعون بغيرها البتة وهم اذا عرفوا بمثل هذا المنهاج صدق الرسول صلى الله عليه وسلم وصدق القرآن وفهموا موازين القرآن كما ذكرت لك وأخذوا منه مفاتيح العلوم كلها مع الموازين كما ذكرته في كتاب جواهر القرآن فمن أين يحتاجون الى إمامك المعصوم وما الذي حل من إشكالات الدين وعن ماذا كشف من غوامضه؟ قال الله تعالى «هذا خلق الله فأروني ماذا خالق الذين من دونه» وقد سمعت الآن منهاجي في موازين العلوم فارني ماذا اقتبسته من غوامض العلوم من إمامك الى الآن وما الذي يتعلمون منه ولست شعري ما الذي تعلمت من إمامك المعصوم أرني ما رأيتها:

ما يسدى بي رتسدى اوف خرابن وقلب يarfوت

فليس الغرض من الدعوة الى المائدة مجرد الدعوة دون الاكل والتناول منها واني أراكم تدعون الناس الى الامام ثم أرى المستجيب لا إمامك بعد الاستجابة على جهله الذي كان قبله لم يحل له الامام عقداً بل ربما عقد له حالاً ولم تفده استجابته له علماء بل ربما زاد به طغياناً وجهلاً، فقال: قد طالت صحبتي مع رفقائي ولكن ما تعلمت منهم شيئاً الا انهم يقولون عليك بذهب التعليم وإياك والرأي والقياس فانه متعارض مختلف . فقلت فمن الغرائب أن يدعو الى التعليم ثم لا يشتغلوا بالتعليم فقل لهم قد دعوتوني الى التعليم فاستجبت فعلموني ما عندكم فقال: ما أراهم يزيدونني على هذا شيئاً . فقلت: فاني قائل أيضاً بالتعليم وبالامام ويبطلان الرأي والقياس وأنا أزيدك على هذا لو أطق ترك التقليد تعليم غرائب العلوم وأسرار القرآن فأستخرج لك منه مفاتيح العلوم كلها كما استخرجت منه موازين العلوم كلها على ما

أشرت الى انشعاب العلوم كلها منه في كتاب جواهر القرآن لكنني لست
أدعو الى امام سوى محمد صلى الله عليه وسلم ولا الى كتاب سوى القرآن
فمنه أستخرج جميع أسرار العلوم وبرهاني على ذلك لساني وبياني، وعليك
ان شككت تجريبي وامتحاني، أفتراني أولى بأن يتعلم مني من رفقائك أم لا؟ اهـ
(المقلد والثالث) : ان الامام الغزالي أثبت التقليد بل أوجبه على
العوام وفي كلامه بعض اشكالات لم يبق في الوقت سعة للبحث فيها
(المصالح) : سنبحث في هذا في مجلس آخر ان شاء الله تعالى واقتروا

(ا ج ٨ م ٤)

المحاضرة التاسعة

(التقليد والتلفيق والاجماع)

لما ضم الشاب المصلح والشيخ المقلد المجلس التاسع ومعهما المقلد الثاني
أو المناظر الثالث ابتدأ المقلد الكلام فقال للمصلح : لم يبق الا أن تبين لنا
رأيك في الوحدة الاسلامية بالنسبة للمعاملات والاحكام السياسية والقضائية
ونحن نجمع ما عندنا من الانتقاد عليك ثم نسرده سرده

(الثالث) : انني لست على ثقة من حضور مجالسكم كلها فلا بد من
البحث في كلام الامام الغزالي السابق قبل أن يطول عليه الأمد فان هذا
الامام لم يحرم التقليد كما حرمه صاحبنا وانما أباحه بالنسبة لمن عمل بالمجمع
عليه وعرضت له مسائل مما اختلف فيه فذهب الى أن له الأخذ في ذلك
بقول من يغلب على ظنه انه الافضل وهو قول لعلماء الأصول القائلين
بالتقليد وبعضهم يخالف فيه ويقول بعدم اشتراطه لان المقلد لا رأي له

فيختار الأفضل

(المصاح) : قد علمتم أنني أبديت رأيي في الوحدة الإسلامية وانقاذ المسلمين من ظلمات الاختلافات التي كانت أصل مرضهم وجرثومة دأهم قبل أن أطلع على كلام الامام الغزالي (رحمه الله تعالى) فليست مقلدا له فيه ولكنني احمد الله تعالى من صميم قلبي على موافقة فهمي في الدين لفهم حجة الاسلام وعلم الاعلام وقد علمتم انه اكتفى في جمع كلمة المسلمين بأن يأخذوا عقيدتهم من القرآن الكريم وأن يعملوا بما أجمعت عليه الأئمة، وتلقته بالقبول الأئمة، ولم يكلف العامة بأكثر من هذا الذي جزم بأنه هو الدواء الذي لا يحتاجون الى سواه . ثم انه فرض وجود رجل صالح فرغ من حدود التقوى كلها بترك كل ما اتفقوا على وجوب تركه وفعل كل ما أجمعوا على طلب فعله عند الاستطاعة وتحير في مسائل الخلاف التي تدور بين النفي والإثبات فحكم على هذا بأن ينظر في أقوال الأئمة وفي سيرهم فمن علم من سيرته أنه أعلم وأحكم ومن دليله ومدلوله انه أقوم واسلم يأخذ بقوله وقد سمي هذا النظر اجتهادا وهو كذلك وانما يسمى صاحبه كما قال ولي الله الدهلوي « المجتهد المنتسب » لانه سار في اجتهاده على طريقة غيره بمد العلم بها وكذلك كان أصحاب الأئمة المجتهدين كأبي يوسف ومحمد اجتهدوا على طريقة أبي حنيفة ومنهاجه في الاستنباط ولم يقلدوه . على أن هذه المسائل الفرعية الخلافية التي يعذر الانسان بجهلها ويعذر بالخطأ اذا هو اجتهد فيها فأخطأ على ما هو معروف عند الجميع لا يضر بالوحدة الإسلامية تقليد مثل ذلك الرجل الصالح فيها أي امام وان لم ينظر في حاله ودليله وانما المضر هو تفريق المسلمين شيعا وأحزابا يلتزم كل حزب الاخذ بقول عالم

يسميه إمامه ويقلده هو والمنتمين اليه في أقوالهم وآرائهم ويتعصب على الحزب الذي يأخذ بأقوال العالم الآخر وآرائه حتى يؤدي ذلك الى إهمال الكتاب والسنة وما يثبت بالاختبار أن فيه مصلحة في سياستها وأحكامها الى آخر ما أطلنا القول فيه من قبل . وقد يسرت الامر في هذه المسائل الفرعية الخلافية فجعلت العامي فيها مخيرا بشرط الاحتياط بقدر الامكان وعدم اتباع الهوى . والامام الغزالي وان قال بجواز تركها أيضا فانه ضيق على من أراد العمل بها وألزمه بضرب من الاجتهاد إن لم يكن ما يسمون صاحبه المجتهد المنتسب فليكن ما يسمونه « الاجتهاد في المذهب » نعم انه فرض وجود مثل هذا فرضا بكلمة (لو) وأشار قبل ذلك الى انه لا يكاد يوجد حيث قال : « ومتى تفرغ العامي من هذا الى مواضع الخلاف ؟ »

(الثالث) : بقي في نفسي قول (الدر المختار) : إن الحكم الملقق باطل بالاجماع : ومعلوم انه لو لا قول هؤلاء المجمعين بالتقليد لما كان لنفي التلفيق فيه معنى فهم اذن مجمعون على التقليد فما وجه هذه المناقشة في شيء صح فيه الاجماع

(المصلح) : يصح ان يكون منهم التلفيق لمنع التقليد أي لا يصح التلفيق لأنه تقليد والتقليد باطل ونفي الاعم يستلزم نفي الاخص . والجواب التحقيقي ان دعوى الاجماع ممنوعة ونجد ذكر الخلاف في أشهر كتبكم الازهرية كحواشي الامير وحواشي الباجوري على جوهرة التوحيد للقاني ومن المجيب ان ينقل صاحب الدر هذا القول الذي لم يقل به أحد من أئمة مذهبه وكيف يقولونه والمذهب كله تلقيق لانه مذهب ثلاثة أئمة . ومن آية عدم قول أئمة الحنفية بمنع التلفيق ان مجتهدهم في القرون المتوسطة

الكهال ابن الهمام نسبه في تحريره الى متأخر وعنى به كما قاله شارحه القرافي المالكي فلو كان في المسئلة نص عن ائمتهم وهو أعلم الناس بذلك لما اقتصر على نسبتها الى رجل واحد من متأخري المالكية اذ قال « وقيدته متأخر » الخ أما فتاواهم في التلفيق الصريح فهي كثيرة ومن أشهرها وقف المنقول على النفس الملق من قول أبي يوسف بجواز الوقف على النفس دون المنقول وقول محمد بجواز وقف المنقول دون الوقف على النفس . وممن صرح بأن هذا تلفيق الطرسوسي وذكر ان في منية المفتي ما يفيد جواز الحكم المركب كذا في تنقيح الحامدية لابن عابدين عمدتهم في المتأخرين . وفيه أيضا بعد ان ذكر عن الشابي ان وقف لدراهم على النفس ملفق من قولي أبي يوسف وزفر وان الطرسوسي مشى على جوازه مانصه : ورأيت بخط شيخ مشايخنا علي التركماني في مجموعته الكبيرة عن خط الشيخ ابراهيم السؤلاني بعد هذه المسألة المنقولة عن الشابي مانصه : بالجواز أفق شيخ الاسلام أبو السعود في فتاواه وان الحكم ينفذ وعليه العمل اهـ

أما الذي في المنية فهو ان الحكم بشهادة الفساق على الغائب ينفذ وان كان القائل بجواز الحكم على الغائب يمنع شهادة الفساق . وذكر ابن نجيم في رسالته في بيع الوقف بغير فاحش مثل ما في المنية عن البرازية وجزم بأن المذهب جواز التلفيق حيث لم يكن فيه رجوع عما عمل فيه تقليدا أولا لازمه الاجماعي أخذا من اطلاقهم جواز تقليد غير من قلده في غير ما عمل به

فانظر أين تضع زعم صاحب الدر المختار الاجماع على منع التلفيق

(الثالث) : ان العلامة ابن عابدين قد رفع الاشكال عن شبهة التلفيق في مذهب الحنفية بأن التلفيق الممنوع انما هو ما كان من مذاهب متباينة

وأما إذا كان من أقوال أهل المذهب الواحد فلا لأن أقوالهم مبنية على قواعد امامهم أو مروية عنه .

(المصلح) : هذا تحكم لا يقبله عاقل فان القاعدة الواحدة لا يمكن أن تفيد النقيضين ولا يمكن أن يقول عاقل ولو مقلدا بقولين متناقضين كما في مسئلتنا التي مثلنا بها (وقف المنقول على النفس) فاذا وجدنا روايتين متناقضتين عن امام نحكم بأنه رجع عن أحدهما ان كانت الرواية صحيحة فيها كما نحكم في الحديثين المتناقضين بأن أحدهما منسوخ اذا لم يمكن الجمع ولا جمع بين النقيضين وانما يمكن الجمع بين المتخالفين بغير التناقض . قل لي أيها القاضي الفاضل أليس اتفاق مثل أبي حنيفة ومالك (رحمهما الله تعالى) في أصول الدين عقائده وأحكامه أقرب من اتفاق أبي حنيفة مع صاحبيه أو أحد صاحبيه مع الآخر في هذه الفروع الاجتهادية فلماذا لا تاملون أهل الدين الواحد كأهل المذهب الواحد . ان كان أهل المذهب يجتمعون في بعض القواعد، فأهل الدين يجتمعون في جميع الاصول والمقائده، (المقلد) : هل يمكن أن يكون صاحب الدر مخترا لدعوى الاجماع أم لا بد له من نقل ؟

(الثالث) : حاش لله أن يقول هذا الفقيه العلامة من عند نفسه

شيئا فلا بد أن يكون ناقلًا

(المصلح) : صدقت ليس لمثله أن يقول شيئا لانه مقلد والمقلد لا علم له فيقول وانما ينقل قول غيره وفاقا لحضرة القاضي . وقد نقل هذه المسئلة عن العلامة قاسم وهو نقلها عن توفيق الحكام . وسواء كان هو لذي قالها أم صاحب توفيق الحكام فهي منقوضة والخلاف في المسئلة محكي والقائلون

بالتلفيق كثيرون . وقد سمعتم ما نقله الكمال عن القرافي المالكي واليكما ما في حاشية ابن عرفة المالكي على الشرح الكبير عند قول المتن مبينا ما به الفتوى وهو : وفيه أيضا - أي في الشبرخي - امتناع التلفيق والذي سمعناه من شيخنا نقلا عن شيخه الصغير وغيره الصحيح جوازه وفيه فسحة .
(المقلد) : انني والله اني حيرة من الجراءة على دعوى الاجماع في مسائل فيها مثل هذا الخلاف والترجيح

(المصلح) : لو راجعت كتب الاصول وكتب السنة والخلاف وشروحها ورأيت خلاف العلماء في الاجماع نفسه لفهمت حق الفهم قولي السابق . « وأما العبادات فما بينته السنة بالعمل وتناقله الخلف عن السلف كذلك بالاتفاق حتى صار معلوما من الدين بالضرورة هو الذي يجب أن يأخذ به كل مسلم » فاني لم أذكر السنة العملية عبثا . وكيف وانني أعرف كثيرا من المسائل الخلافية ادعوا فيها الاجماع وذلك ان أحدهم يطلق هذا اللفظ على ما لا يعلم فيه خلافا وهل يحيط أحد غير الله تعالى بأراء الناس وأقوالهم في عصر من الأعصار

وانني أذكر لكم مجمل أقوال العلماء في الاجماع واذا اقتضت المناظرة تفصيلا فاني أذكره في وقته . قال بعضهم ان الاجماع غير ممكن وقال آخرون انه ممكن لكنه لا يقع وقال غيرهم انه يقع ولكن لا سبيل الى العلم به فنقله متعذر وغير ممكن وذهب آخرون الى أن النقل ممكن ولكنه لم يقع . وحسبكم من دعوى القائلين بالوقوع مسألتنا . ثم اختلف العلماء في طريق نقل الاجماع ومتى يكون حجة يجب العمل به فقال بعضهم لأنه تقبل فيه أخبار الآحاد أي بل لا بد من التواتر ونسب هذا القول الى الجمهور والقاضي

في التقريب والغزالي في كتبه . وقال بعضهم انه ليس حجة بالمرة ولا دليل على حجتيه من النقل ولا من العقل . وقال قوم منهم الامام الرازي والآمدي انه حجة ظنية وذهب الاكثرون الى انه حجة قطعية على خلاف لهم في الاجماع السكوتي والاجماع المسبوق بخلاف . وتسمية مايقول به بعض المجتهدين وبسكت عنه الآخرون فلم ينقل عنهم فيه خلاف ولا وفاق اجماعا تساهل كبير . والكلام في هذا طويل ولا غرض لنا في الخلاف وانما غرضنا في الوفاق والذي اتفقوا عليه شيء واحد وهو ان الذي ينكر المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة كافر خارج من جماعة المسلمين ومن عداة مؤمن سواء وافق الاكثر أو الاقل فان الحق ليس مع الاكثر دائماً وما أكثر الناس لو حرصت بمؤمنين »

(المقلد) : دعنا من بحث الاجماع الآن وعد بنا الى الكلام في دعواك ان أمر الامام الغزالي للمتخير في الخلاف بتقليد من يرى انه أفضل وصوابه أغلب يستلزم الاجتهاد في المذهب على الأقل وكيف يأمر العامي بهذا النوع من الاجتهاد وهو يحظر عليه النظر في غريب العلم كما تكرر في قوله (المصالح) : انه لم يأمر كل عامي بالاجتهاد في المذاهب ولا بتقليد أربابها وانما أمر بذلك شخصا مخصوصا فرض انه عرف امور الدين المتفق عليها وعمل بها وعرض له بعض الفروع المختلف فيها ومثل هذا ان وجد يسهل عليه ما ذكرناه من معرفته أحوال الأئمة ودلائلهم في الفرع أو الفروع التي تعرض له .

(الثالث) : ان الامام قال « فالجتهدون ومقلدوهم كلهم معذورون بعضهم مصيبون ما عند الله وبعضهم يشاركون المصيبين في أحد الاجرين »

الح وهو قول جازم بالتقليد على إطلاقه

(المصلح) : المسائل المجمع عليها المنقولة بالعمل - ومنه عمل اللسان
 كقراءة الفاتحة في الصلاة - لا اجتهاد فيها ولا تقليد لان التقليد فرع
 الاجتهاد . والمسائل الاجتهادية في العبادات قد علمنا حكمها عنده وهو ان
 الناس ليسوا ملزمين بالبحث عنها ولا بالعمل بها الا مثل ذلك الصالح المفروض
 وقد علمنا أنه يأمره بنوع من الاجتهاد ليعرف الراجح والمرحوح وقد
 قلت لك من عهد قريب انه لا ضرر في تقليده أي امام بها اذ لا ضرر
 في ترك العمل بها بالمرّة ولكن الدين الاسلامي يأمر أصحابه بأن يكونوا
 على بصيرة في دينهم ومن يأخذ برأي انسان وهو لا يعرف من سيرته
 شيئاً ولا يدري من أين أخذ ذلك الرأي بالمرّة فلا بصيرة له بالمرّة . وأما
 الاجتهاد في القضاء والمعاملات والقضاء فهو الاجتهاد الحقيقي الذي يعجز
 عنه أكثر الناس ولا يقوم به الا طائفة تفرغ للاستعداد للقضاء والفتوى
 والتعليم ويلزم الامام أو الساطان سائر الناس بالعمل باجتهادهم على ما سنبينه
 تبيناً . فان أصاب هؤلاء الحق والمعدل فلهم أجران وان أخطأوا بعد
 التحري وبذل الجهد في المعرفة فلهم أجر واحد ويمذرونهم ومقلدوهم
 العاملون بمقتضى اجتهادهم .

(الثالث) : ان قولك في العبادات مبني على القول يتجزؤ الاجتهاد
 اذا اعتبرنا ان الأخذ بقول الامام بعد معرفة حاله والوقوف على دليله
 تقليد له .

(المصلح) : أنت تعلم أن القائلين بهذا كثيرون ومنهم ابن الصلاح
 والنووي من الشافعية

(المقلد) : ادعى بعض علماء الاصول الاجماع على أنه لا يشترط في التقليد اعتقاد أفضلية إمامه على سائر الأئمة

(المصلح) : دعوى الاجماع مجازفة كما علمت من سابق القول وانما غر صاحب هذه الدعوى أخذ الصحابة بعضهم عن بعض مع وجود الافرار كاخلفاء الاربعة وقد قدمنا ان هذا الاخذ من باب الرواية لا من باب التقليد. على أن المفاضلة بين الأئمة والعلماء لا أجل الاخذ عنهم والافتداء بهم في مسألة من المسائل ليست بمعنى المفاضلة بين الخلفاء الاربعة وسائر الصحابة عليهم الرضوان أي اعتقاد ان هذا أفضل عند الله من ذاك وانما هي بمعنى ان هذا استوفى النظر في أدلة المسئلة بتحرر واجتهاد أتم مما عند الآخر الذي ربما كان أفضل عند الله منه وقد قالوا : يوجد في المفضول ما لا يوجد في الفاضل. واني اعتقد ان أشد الأئمة الأربعة اجتهدا وأكثرهم صوابا الامام الشافعي رحمه الله تعالى وأعتقد مع ذلك أن كل واحد من الأئمة الثلاثة أصاب الحق في مسائل كثيرة مما خالفه فيه فاذا عرضت لي مسألة لم أهدل طريق الاستدلال عليها من نفسي أنظر في أدلتهم وأعمل بما أراه أرجح منها فأكون من جهة مجتهدا وعلى بصيرة من ديني لاني عملت كل ما في إمكاني ومن جهة أخرى مقلدا لمن اهتديت بهديه في النظر وسرت على طريقه في الاستدلال وليس هذا هو التقليد المذموم الضار.

(المقلد) : ان صدري يضيق من سماع الادلة والحجج على ترك تقليد الأئمة الذين سارت الأئمة على اتباعهم لما أتوقعه من الفوضى في الدين بالنسبة لعامة المسلمين وأما العلماء فيسهل عليهم العمل بما تقول اذا أنصفوا وجدوا واجتهدوا.

(المصلح) : هل تظن أو تتوهم ان عامة المسلمين مقلدون للأئمة ومهتدون بهديهم ؟ ان كان يخلج هذا في نفسك فعاشرهم واختبرهم يتبين لك بطلانه . هؤلاء العوام يقلد بعضهم بعضا وأكثر ما بقي عندهم من معرفة أحكام الدين مجمع عليه والنادر من يعرف بعض الأحكام الخلافية معرفة ناقصة كالوسواس في النية . أي عامي يعرف عقيدة أبي الحسن الأشعري أو أبي منصور الماتريدي ويعرف أحكام مذهب أحد الأئمة الأربعة ؟ ومن أين يعرفه وأنت لا تكاد ترى لهم معلما ولا منهم متعلما لاسيما النساء الذين هم نصف الأمة . أكثرهن لا يعرفن من العقائد الا أن الله تعالى واحد وأنه في السماء وان النبي صمد اليه وراه وأن العدوي يرد الاطفال التائهين اذا دعي واستغيث به وان أبا السمود الجارحي يشفي الامراض المعصلة التي تعجز عنها الاطباء وان السيدة نفيسة تشفي الرمد وان مغطس الطشطوشي يشفي من الحميات وان المتبولي ينتقم بسرعة من عدو من يستغيث به الى غير ذلك مما تعرفه . وأما الاعمال فأكثرهن يصمن حتى في زمن الحيض . واذا وجد فيهن مصلية فانما تحاكي بصلاتها صلاة أمها . وقد رأيت بعيني وأخبرتني والدتي وعمتي عن بعض نساء العلماء انهن يصلين مكشوفات الصدور والرؤوس كلها أو بعضها وحاسرات عن السواعد وهذا لا يصح في مذهب من المذاهب

ان العامة خلو من المذاهب ومن أسهل الامور تلقينهم دين الحنيفة الذي ظهر على كماله في الأمة الأمية ولا يوجد مقلد للمذاهب الأربعة الا المشتغلون بالعلم وقد اتعبوا أنفسهم وجعلوا الدين متعسرا على العامة فتركوه وعلى الحكام فأخذوا بالقوانين والذنب عليهم في الجميع

(المقلد) : طال المجلس وستين لنا رأيك في المعاملات في المجلس
الآتي ان شاء الله تعالى : وانصرفوا (١٠ ج ٤ م ٤)

المحاضرة العاشرة

(الاخذ بالدليل • ونهي الأئمة عن التقليد)

هذا آخر مجلس حضره المقلد الثاني او المناظر الثالث مع المصلح والمقلد وهو
الذي بدأ بالسؤال فقال

(الثالث) : قلت ان وقتي قصير هنا وانني مسافر غدا أو بعد غد
وأحب أن أبدي بقية ما عندي من الدلائل على جواز التقليد بل وجوبه
على العاجز عن الاجتهاد وأحب أن أعرف بعد ذلك ما يدور بينكما من
المباحث وان أقف على رأي حضرة الفاضل (وأشار الى المصلح) في
الوحدة الاسلامية فيما عدا العبادات من أحكام الشرع . وأرى ان من
أقوى الأدلة على التقليد في العبادات قول العلماء من أهل الصدر الاول
ان العامي لا مذهب له وانما مذهبه مذهب مفتيه وفتوى المفتي في حقه
بمنزلة الدليل . وأما قولك السابق في الجواب عن عوام أهل الصدر الاول
انهم كانوا يأخذون بقول المفتي من باب الرواية لانهم كانوا يسألون عن
حكم الله تعالى فيجيبون إما بالكتاب وإما بالسنة فيعملون بذلك وهو غير
تقليد فهو غير مسلم لوجهين (أحدهما) ان الحبيب اذا ذكر الآية أو الحديث
في الجواب فان السائل لا يفهم إلا إذا كان عربي الاصل ولم يكن كل مسلم
كذلك . و (ثانيهما) ان الحبيب اذا لم يجد في المسئلة آية ولا حديثا فلا
مندوحة له عن القياس وهو رأي وعمل المستفتي به تقليد

(المصلح) : ثبت عن الأئمة المجتهدين القول بمنع الفتوى بغير دليل

وقد علمت أنني لا أسمى من يأخذ الحكم بدليله مقلدا وإنما أسمى راويا أو متعلما أو مسترشدا وليس هذا بمنوع ولا يعد صاحبه مقصرا في فهم دينه والبصيرة فيه بل تركه هو التقصير إذا المرء لا يولد عالما وقد ورد «العلم بالتعلم والحلم بالتعلم» ولا فرق في هذا بين أن يسمع الآية أو الحديث فيفهم المعنى بنفسه وبين أن يستعين على الفهم بالراوي أو غيره فكله من الاجتهاد في فهم الدين والبصيرة المطلوبة فيه . وأما القياس فقد علمت أنني أمتعه في العبادات المحضة ولا تستطيع أن تثبت لي أن أحد الأئمة المجتهدين حمل الناس على الأخذ بقول له مبني على قياس في العبادات المحضة من غير أن يفهموا ذلك القياس ويقتنعوا به على أن المجتهد يخطئ كما هو معلوم من الاختلاف . ولتبع الدليل أن يرد بعض ما نقل عن المجتهدين إذا قام الدليل على بطلان ذلك لأنه مجتهد مثل الذي رد قوله . بل نقلنا عن العلماء المنتسبين للمذاهب أنهم خالفوا أئمتهم في بعض المسائل لأن الدليل قام عندهم على خطأهم أو ضعف دليلهم . وعلماء الشافعية أكثر العلماء استندرا كما على إمامهم لعلمهم بأنه كان يأمر باتباع الدليل ولأنهم أعلم المسلمين بالكتاب والسنة

قال العلامة البغوي الشافعي في فاتحة شرح السنة : واني في أكثر ما أوردته بل في عامته متبع إلا القليل الذي لاح لي بنوع من الدليل في تأويل كلام محتمل أو إيضاح مشكل أو ترجيح قول على آخر : وهذا يدل على أنه ما سلم فيما اتبع فيه الارضاه بدليله . وقال في «باب المرأة لا تخرج إلا مع محرم» : وهذا الحديث يدل على أن المرأة لا يلزمها الحج فلم تجرد رجلا إذا محرم يخرج معها وهو قول النخعي والحسن البصري وبه

قال الثوري واحمد واسحق وأصحاب الرأي وذهب قوم الى انه يلزمها الخروج مع جماعة النساء وهو قول مالك والشافعي والأول أولى بظاهر الحديث . واستدرك البيهقي وهو شافعي على إمامه في لبس المعصفر إذ صح عنده حديث ابن عمر فيه

واستدرك الفزالي على إمامه الشافعي في مسألة الماء إذا كان دون القلتين ووقع فيه نجاسة لم تغيره وأطال في الإحياء القول في ترجيح عدم النجاسة والميل الى موافقة مالك مع انه يلتزم في أحكام الإحياء مذهب الشافعي ورجح النووي جواز بيع المعاطاة وكون نجاسة الخنزير كسائر النجاسات لا يجب غسلها سبع مرات إحداهن بالتراب

ومن طالع الكشاف يرى الزمخشري يخالف مذهبه الحنفي في مسائل اتباعا لما فهمه في القرآن منها مسألة الصعيد الذي يتيمم فيمسح منه . مذهب أبي حنيفة انه وجه الارض وان صخرها قال الزمخشري : فإن قلت فما تصنع بقوله تعالى في سورة المائدة « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » أي بمضه وهذا لا يتأتى في الصخر الذي لا تراب عليه ؟ قلت قالوا : ان « من » لا ابتداء الغاية . فان قلت : قولهم انها لا ابتداء الغاية قول متعسف ولا يفهم من قول العرب مسحت برأسي من الدهن أو من التراب ومن الماء الا معنى التبويض . قلت هو كما تقول والاذعان للحق أحق من المراء

ومثل هذه المخالفات والاستدراكات كثير عن أكابر العلماء ولو جرى جميعهم على هذه الطريقة القويمة لتحذرت المذاهب وزال الخلاف الضار وبحققت الوحدة الاسلامية ولكن الآراء والأهواء لا يمكن ان تتفق بنفسها فلا بد من الوازع . والوازع في مثل هذا المقام هو خليفة المسلمين

ولكن الخلافة ضعفت في آخر زمن الراشدين وزالت بزوالهم بل صارت ملكا عضوضا كما ورد في الحديث فأصبحت علوم الدين في فوضوية دلت الى هذا الهلاك والبوار الذي نشكو منه . ولا يأتى للخليفة أن يجمع الكلمة ويزيل الخلاف الا اذا كان اماما مجتهدا . ولنقف عند هذا الحد فقد جمع اللسان حتى كدنا نخرج عن المقصود

(الثالث) : نقل عن الامام أبي يوسف انه ليس للعامي العمل بالحديث بل عليه الاقتداء بالفقهاء وأنت تقول ان أبا يوسف مجتهد مطلق نعم انهم قالوا انه أراد الجاهل الصرف الذي لا يفهم معنى النصوص ولا يعرف الناسخ والمنسوخ وغير ذلك . ولا أحتج بهذا على أصل التقليد فقد علمت انك لا تأخذ فيه ولا بقول المجتهد وانما اعارض قولك ان المأثور عن الأئمة هو النهي عن اتباعهم وترك الاخذ بالكتاب والسنة . وقد علمنا عنك انك تلوم علماء المصر لاخذهم بالتقليد والتزام كل طائفة منهم إماما واحدا وتقول انهم اتبعوا في هذا الصنيع أقوال المقلدين من الفقهاء وانهم لو اتبعوا الأئمة لعذرتهم وقد بينت لك الا انهم اتبعوا في ذلك إماما مجتهدا (المصلح) : المعروف عن العلماء المتقدمين ان الناس صنفان علماء باحثون ويجب عليهم اتباع الدليل وعوام لا يفقهون ويجب عليهم اتباع الفقهاء من غير التزام واحد بعينه وهذا هو معنى قولهم مذهب العامي مذهب مفتيه والمشهور عنهم انه لا يجب عليه التزام مفت واحد بل يسأل من يعن له . وقالوا انه يعمل بظاهر الحديث (والقرآن بالاولى) ولم ينقل عن الأئمة خلاف في هذا الا عن أبي يوسف من أئمتكم .

جاء في مبحث صوم المحتجم من كتاب الهداية : ولو احتجم فظن ان

ذلك يفطر ثم كل متعمدا عليه القضاء والكفارة لأن الظن ما استند الى دليل شرعي الا اذا افتاه فقيه بالفساد لأن الفتوى دليل شرعي في حقه ولو بلغه الحديث واعتمده فكذلك عند محمد (بل وأبي حنيفة) لأن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينزل عن قول المفتي . وفي الكافي والحميدي ولا يكون أدنى درجة من قول المفتي وقول المفتي يصلح دليلا فقول الرسول أولى وقول أبي يوسف خلاف ذلك . وقد أجابوا عن أبي يوسف بأنه أراد العامي الصرف الجاهل الذي لا يفهم معنى الحديث كما في السافري والحميدي أي كعامة الفلاحين في زماننا اذا سمع الحديث من الناس ولم يسمع تفسيره . وأما الأئمة الاربعة فقد نقل عن كل واحد منهم الامر بتقديم الحديث على قوله . وما اهان الكتاب والسنة الا بعض المتفهمة المتأخرين حتى تجرأ بعض من يسمون اليوم علماء على القول بأن من يقول اعمل بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فهو زنديق وما الزنديق الا من يختار على كلام الله ورسوله كلام غيرهما بعد ان يعرفهما (المقلد) : كنت اقترحت عليك في المجلس الماضي ان تبين لنا رأيك في الوحدة الاسلامية في المعاملات والاحكام الدنيوية ثم نعود الى المناقشة في الاجتهاد والتقليد وذكر ما عندنا وما عندك في ذلك والآن أوافق صديقي في مطالبتك بنصوص الأئمة في النهي عن التقليد لعلنا نسلم لك بعد ذلك ما تقول تسليما

(المصالح) انني استحضر الآن بعض هذه النصوص ويسهل على ان أستقصيها بالمراجعة في الكتب ان شئتم (المقلد . والثالث معا) : اذ ذكر لنا ما تستحضره الآن فلعل فيه غناء

(المصالح) : أما أبو حنيفة فقد نقل عنه انه كان يقول : لا ينبغي لمن لم يعرف دليلي ان يفتي بكلامي . وممن نقل عنه هذا العلامة ولي الله الدهلوي المتوفي سنة ٨٠٠ في (عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد) والشعراني في البواقيت والميزان .

وقال الفقيه أبو الليث السمرقندي : حدثنا ابراهيم بن يوسف عن أبي حنيفة انه قال : لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا : وروي عن عاصم بن يوسف أنه قيل له انك تكثر الخلاف لابي حنيفة فقال ان أبا حنيفة قد أوتي ما لم نؤت فأدرك فهمه ما لا ندركه ونحن لم نؤت من الفهم الا ما أوتينا ولا يسمنا ان تفتي بقوله ما لم تفهم من أين قال . وروي عن عاصم بن يوسف أنه قال كنت في مأتم فاجتمع فيه أربعة من أصحاب أبي حنيفة زفر بن الهزيل وأبو يوسف وعافية بن يزيد وآخر فكلهم أجمعوا على انه لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا ما لم يعلم من أين قلناه . اهـ وقد أورد هذا الشيخ صالح بن محمد العمري المحدث الشهير بالقلائي أستاذ الشيخ محمد عابد السندي المحدث الشهير وقال ان هؤلاء الأئمة لا يبحثون لغيرهم ان يقلدوهم فيما يقولون بغير أن يملؤوا دليل قولهم وهذا الذي ذكره أبو الليث نقل في خزانة الروايات مثله عن السراجية وغيرها اهـ

وفي روضة العلماء الزندوستية في فضل الصحابة قيل لابي حنيفة اذا قلت قولاً وكتاب الله يخالفه قال اتركوا قولي بكتاب الله فقبل اذا كان خبر الرسول صلى الله عليه وسلم يخالفه فقال اتركوا قولي لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل اذا كان قول الصحابة يخالفه قال اتركوا قولي لقول الصحابة .

وقال ابن الشحنة في نهاية النهاية : وإن كان - أي ترك الامام الحديث -
لضعف في طريقه فينظر أن كان له طريق غير الطريق الذي ضعفه به فينبغي
أن يعتبر فإن صح عمل بالحديث ويكون ذلك مذهبه ولا يخرج مقلده
عن كونه حنفيا بالعمل به فقد صح عنه أنه قال « إذا صح الحديث فهو
مذهبي »

ونقل الشعراني عنه أنه كان يقول إذا أفتي بقول : هذا رأي النعمان
ابن ثابت - يعني نفسه - وهو أحسن ما قدرنا عليه فمن جاء بأحسن منه
فهو أولى بالصواب

هذا ما كان يقوله هذا الامام الجليل رحمه الله تعالى ولم يبحث
ويستنبط ليصرف المسلمين عن الكتاب والسنة الى أقواله وإنما بحث
واستنبط ليعلمهم طرق الفهم والاستنباط من الكتاب والسنة فهل يصح
لمدعي اتباعه أن يحظر النظر في الكتاب والسنة بقصد العمل بهما اتباعا
لبعض المقلدين المتأخرين كابن عابدين واضرابه وهل يكون بهذا مهتديا
بهدي أبي حنيفة ومتبعاه ؟ كلا إن هؤلاء المتأخرين نقلوا عن أمثالهم أن
العمل بالفقه لا بالحديث « إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ
جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى » ومن البلاء أن لا يقتنع المسلم بأنه يجوز له أو يجب
عليه العمل بكتاب الله وسنة رسوله إذا هو فهمهما وأنه يجب عليه أن يفهم
ما يفترض عليه فهمه منهما إلا إذا جثناه بنقل عن العلماء بأن ذلك جائز أو واجب
ويعجبني قول الظهيرية من كتبكم في الرد على من يقول أن العمل
بالفقه لا بالحديث فقد بينت فساد هذا القول وما أول به من كونه
مخصوصا بالعوام الذين هم كالهوام لا يميزون بين صحيحه وضميفه وموضوعه

وَنَسَبَتْهُ إِلَى سُوءِ الْأَدَبِ وَوَسَمَتْهُ بِالشَّاعَةِ وَالْبَشَاعَةِ وَقَالَتْ دَانَهُ لَا يُصَدَّرُ عَنْ عَاقِلٍ ، فَضْلًا عَنْ فَاضِلٍ ، وَلَوْ قِيلَ بِالتَّوْجِيهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الْعَمَلَ بِالْفَقْهِ لَا عَلَى الْحَدِيثِ لَقَالَ قَائِلٌ بَعَيْنُ ذَلِكَ التَّوْجِيهِ أَنَّ الْعَمَلَ عَلَى الْفَقْهِ لَا عَلَى الْكِتَابِ فَإِنَّ الْعَامِيَ لَا يَفْهَمُ شَيْئًا مِنَ الْكِتَابِ وَلَا يَتَّيْزُ بَيْنَ مُحْكَمِهِ وَمُتَشَابِهِهِ وَنَاسِخِهِ وَمَنْسُوخِهِ وَمُفَسَّرِهِ وَمُجْمَلِهِ وَعَامِهِ وَخَاصِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَقْسَامِهِ فَصَحَّ أَنْ يُقَالَ أَنَّ الْعَمَلَ عَلَى الْفَقْهِ لَا عَلَى الْكِتَابِ وَالْحَدِيثِ ، وَفُسَادُهُ أَظْهَرَ مِنْ أَنْ يُظْهَرَ ، وَشَنَاعَتُهُ أَجْلَى مِنْ أَنْ تُسْتَرَ ، بَلْ لَا يَلِيقُ بِحَالِ الْمُسْلِمِ الْمُمِيزِ أَنْ يُصَدَّرَ عَنْهُ أَمْثَالُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ عَلَى مَا لَا يَخْفَى عَلَى ذَوِي الْفَطَانَةِ وَالِدَارِيَةِ وَإِذَا تَحَقَّقْتَ مَا تُلَوِّنَاهُ عَلَيْكَ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَصٌّ مِنَ الْأِمَامِ عَلَى الْمَرَامِ ^(١) لَكَانَ مِنَ الْمُتَعِينِ عَلَى اتِّبَاعِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْكِرَامِ ، فَضْلًا عَنْ الْعَوَامِ ، أَنْ يَعْمَلُوا بِمَا صَحَّ عَنْ سَيِّدِ الْأَنَامِ ، عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، وَمَنْ أَنْصَفَ وَلَمْ يَتَعَسَفَ ، عَرَفَ أَنَّ هَذَا سَبِيلُ أَهْلِ التَّوْبَةِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ ، وَمَنْ عَدَلَ عَنْ ذَلِكَ ، فَهُوَ هَالِكٌ ، يُوصَفُ بِالْجَاهِلِ الْمَعَانِدِ الْمَكَابِرِ ، وَلَوْ كَانَ عِنْدَ النَّاسِ مِنَ الْإِكْبَارِ . » اهـ

وقال ملا علي القاري في رسالته في إشارة المسبحة : وقد أغرب الكيِّداني حيث قال « العاشر من المحرمات الإشارة بالسبابة كَأَهْلِ الْحَدِيثِ » أي مثل جماعة يجمعهم العلم بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا منه خطأ عظيم ، وجرم جسيم ، منشؤه الجهل بقواعد الأصول ، ومراتب الفروع من المنقول ، ولولا حسن الظن به ، وتأويل كلام سببه ، لكان كفره صريحاً ، وارتداده صحيحاً ، فهل لمؤمن أن يحرم ما ثبت فعله

(١) يريد أنه لو لم يأمر الإمام بترك قوله للحديث لوجب تركه فكيف وقد أمر

عنه صلى الله عليه وسلم مما كاد نقله ان يكون متواتراً، ويمنع جواز ما عليه
 عامة العلماء كابر عن كابر مكابرا، والحال ان الامام الاعظم، والهمام الاقدم،
 قال لا يحل لأحد ان يأخذ بقولنا ما لم يعلم مأخذه من الكتاب والسنة
 واجماع الامة والقياس الجلي في المسئلة. فافذا عرفت هذا فاعلم انه لو لم يكن
 نص للامام على المرام « وساق ما تقدم آنفا على سبيل التضمنين فلا نعيده
 (الثالث) حسي هذا فقد اقتنعت بأن من صح عنه حديث
 يجب عليه أن يعمل به وان خالف المذهب . ولكن يحتمل ان يكون
 الحديث منسوخا

(المصلح): هذا الاحتمال لا تأثير له فمعرفة الاحاديث المنسوخة أيسر
 من معرفة الاقوال التي رجع عنها لامام لانها أقل والعناية ببيانها كانت
 أكثر كما ان معرفة الرواية الصحيحة من غيرها في الحديث أسهل منها في
 أقوال الامام . ولو صح ان يكون الاحتمال مانعا لما كان لنا أن نعمل الا
 بالمتواتر المجمع عليه . والصواب ما قلناه سابقا من ان هذا هو الذي
 لا مندوحة عن العمل به وهو ضابط الوحدة الاسلامية في الدين والامر
 في غيره سهل والاحتياط الآخذ بما صح في السنة . ثم انصرفوا على موعد
 اه (ص ٥٢٠ م ٤)

المحاوراة الحادية عشر

(الآخذ بالدليل ونهي الأئمة عن التقليد)

لما ضم الشاب المصلح والشيخ المقلد المجلس الحادي عشر قال الشيخ
 (المقلد): ان صديقي قد سافر وهو في حيرة لا يدري كيف يجمع
 بين ما أورده من نصوص أئمة الحنفية الصريحة في وجوب اتباع الدليل

وعدم الآخذ بكلامهم إلا بعد معرفة مأخذه من الكتاب والسنة والقياس
الجلي وبين ما ذكره ابن عابدين في رسم المفتي وفي حاشيته على الدر المختار
من تقسيم العلماء إلى ست طبقات كل طبقة تقلد ما فوقها إلى المجتهد المطلق
الذي له الحق وحده بأخذ الحكم من الدليل . وقال : أنا نرى في الكتب
أقوالاً مثل هذه الأقوال الدالة على وجوب اتباع الدليل فنحسبها متروكة
لأننا مقيدون بكتب مخصوصة وأقوال علماء مخصوصين وحجر علينا الآخذ
بقول غيرهم فضلاً عن اتباع الدليل استقلالاً حتى قالوا إن إبحاث الكمال
ابن الهمام الذي شهد له كثيرون ببلوغ مرتبة الاجتهاد المطلق لا يجوز
العمل بها إذا صادمت المنقول من نصوص المذهب وإن كانت أبحاثه
مدللة وتلك النصوص لا دليل عليها بل مصادمة للدليل

(المصالح) : أعجب من هذا القول التصريح بعدم جواز العمل بنصوص
الكتاب والسنة وإن صريحة إذا هي خالفت نص علماء المذهب الذي
لا دليل عليه . ولكن نير البصيرة لا يحار وإن كان مقلداً لأنهم إنما أوجبوا
عليه تقليد مجتهد والذين قالوا هذه الأقوال مقلدون والأئمة برآء منها فن
عمل بهذه القواعد في مسائل نطق الكتاب أو مضت السنة فيها بخلاف
المنقول في المذهب فقد ترك أصل دينه الأصيل وركنه الركين لقول
مقلد يتبرأ منه يوم القيامة لأنه يحرم تقليد المقلد ويصدق عليه قوله تعالى
« إذ تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب »
(المقلد) : قال صديقي أنه لا حاجة لهم في هذا المقام إلا احتمال النسخ
وقد أعجبه قولك إن هذا الاحتمال يأتي في أقوال الأئمة والفقهاء فإن
الأقوال التي رجموا عنها أكثر من الأحاديث المنسوخة وإن معرفة

المنسوخ أيسر من معرفة القول المتروك

(المصلح) : الأحاديث التي قالوا بنسخها قليلة جدا وحصرها بعضهم في واحد وعشرين حديثا وقد رأيت في كتاب نقلا عن حاشية الهداية لابن العز في مسألة المحتجم التي ذكرناها في المجلس الماضي أن أبا حنيفة وصاحبه محمدا يعذران من أخذ فيها بالحديث المنسوخ « أفطر الحاجم والمحجوم » خلافا لابي يوسف . واني أحب أن أذكره لك . ذكره عند قول أبي يوسف بلزوم الكفارة وتعليله بقوله « فإن على العامي الاقتداء بالفقهاء لعدم الاهتداء في حقه الى معرفة الأحاديث » مانصه :

« في تعليله نظر فإن المسئلة إذا كانت مسئلة النزاع بين العلماء وقد بلغ العامي الحديث الذي احتج به أحد الفريقين كيف يقال في هذا أنه غير معذور ؟ فإن قيل هو منسوخ فقد تقدم أن المنسوخ ما يعارضه ومن سمع الحديث فعمل به وهو منسوخ فهو معذور إلى أن يبلغه الناسخ ولا يقال لمن سمع الحديث الصحيح لا تعمل به حتى تعرضه على رأي فلان أو فلان وإنما يقال له انظر هل هو منسوخ أم لا أما إذا كان الحديث قد اختلف في نسخه كما في هذه المسئلة فالعامل به في غاية العذر فإن تطرق الاحتمال إلى خطأ المفتي أولى من تطرق الاحتمال إلى نسخ ما سمعه من الحديث » ثم ذكر قلة المنسوخ وجمع ابن الجوزي كل ما صح أو احتمل نسخه فإذا هو لا يتجاوز أحد وعشرين حديثا ثم قال : « فإذا كان العامي يسوغ له الآخذ بقول المفتي بل يجب عليه مع احتمال خطأ المفتي فكيف لا يسوغ له الآخذ بالحديث فلو كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز العمل بها بعد صحتها حتى يعمل بها فلان وفلان لكان قولهم شرطا في العمل وهذا من أبطل الباطل ولذا أقام

الله تعالى الحجة برسوله صلى الله تعالى عليه وسلم دون آحاد الأمة . ولا يفرض احتمال خطأ لمن عمل بالحديث وافق به بعد فهمه الا واضعاف أضعافه حاصل لمن أفتى بتقليد من لا يعلم خطاه من صوابه . ويجوز له ان يقض والاختلاف ويقول القول ويرجم عنه ويحكي عنه عدة أقوال . وهذا كله فيمن له نوع اهلية واما اذا لم يكن له ففرضه ما قال الله تعالى « فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون » واذا جاز اعتماد المفتي على ما يكتب له المفتي من كلامه أو كلام شيخه وان علا فلا أن يجوز اعتماد الرجل على ما كتبه الثقات من كلام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أولى بالجواز . واذا قدر انه لم يفهم الحديث فكما لم يفهم فتوى المفتي فيسأل من يعرف معناها فكذلك الحديث « اه (المقلد) : هذا الكلام موافق لما قلته لي من قبل الا الاستدلال بالآية على التقليد فقد منعتك أنت

(المصاح) : هذا كلام حسن جدا واني وان كنت بينت ان الآية لا تدل على جواز التقليد لانها في سياق آخر فاني لم أمتنع الاهتداء بالعلماء والاستعانة بهم على فهم الدين وقد قلت غير مرة ان الأمة رضي الله تعالى عنهم لم يستنبطوا الاحكام ليصرفوا الناس اليهم عن كتاب ربهم وسنة نبيهم وانما استنبطوها ليعلموهم كيف يفهمون وكيف يستنبطون ولذلك حرموا الآخذ بقولهم من غير معرفة دليله لئلا يفتتن الناس بهم ويتخذوهم شارعين . ولم ينسب لاحد منهم شذوذ في ذلك الا تلك الكلمة لابي يوسف وقد أولها بعضهم كما تقدم وأبطل دليلها بعض آخر كما سمعت أنفا . علي ان ابن المزهري قد نقل عن أبي يوسف مثلهما نقل عن أبي حنيفة انه قال « لا يحل لاحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من أين أخذناه »

أورد هذا عنه صاحب كتاب ايقاظ همم أولي الابصار ثم أورد
عبارة أخرى فيها تشديد عظيم وهي قوله بعد ذكر جواز ترك بعض المسائل
في مذهب لرؤية أن دليل المذهب الآخر أقوى :

« فمن يتعصب لواحد معين غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ويرى
أن قوله هو الصواب الذي يجب اتباعه دون الأئمة الآخرين فهو ضال
جاهل بل قد يكون كافرا يستتاب فإن تاب ولا قتل فإنه متى اعتقد أنه
يجب على الناس اتباع واحد بعينه من هؤلاء الأئمة رضي الله تعالى عنهم
فقد جعله بمنزلة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وذلك كفر بل غاية ما يقال
أنه يسوغ أو يجب على العامي أن يقلد واحدا من الأئمة من غير تعيين زيد
ولا عمرو أما من كان محبا للأئمة مواليا لهم يقلد كل واحد منهم فيما يظهر
له أنه موافق للسنة فهو محسن في ذلك . والصحابة والأئمة بعدهم كانوا
مؤلفين متفقين وإن تنازعوا في بعض فروع الشريعة فإجماعهم حجة قاطعة
واختلافهم رحمة واسعة . ومن تعصب لواحد بعينه من الأئمة دون التابعين
فهو بمنزلة من يتعصب لواحد من الصحابة دون الباقيين كالرافضي والناصري
والخارجي فهذه طرق أهل البدع والاهواء » الخ وفيه ذكر أن التعصب
للمذاهب كان من أسباب دخول الأفرنج إلى بعض بلاد المغرب الإسلامية
وامتلاكها يعني الأندلس ومن أسباب زحف التتار على بلاد المشرق وتدوين
المسلمين فيها وقد ذكرنا هذا من قبل

وأعجبني قوله « يقلد كل واحد منهم فيما يظهر له أنه موافق للسنة
فهو محسن الخ » وإن كنت اسمي هذا استرشادا وتعلما لا تقليدا إذ التسمية
لامشاحة فيها لأن هذا القول موافق لقوله عز وجل « فبشر عبادي الذين

يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم
أولو الألباب» ومفهوم الآية أن المقلد الأعمى الذي لا يميز بين الأقوال
ولا يعرف من أين جاءت ليس ممن هداهم الله ولا من أولي العقول «فليحذر
الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم» وقد أصيب
المسلمون لهذه المخالفة بفتن كثيرة وأنواع من العذاب . ولا تزال الفتن
تعبث بهم والاجانب تستولي عليهم وأكثرهم غافلون عن أسبابها وعللها
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

(المقلد): هل تذكر شيئا في النهي عن التقليد للإمام مالك بن أنس

رضي الله عنه

(المصلح): نعم روى حافظ المغرب ابن عبد البر عن عبد الله بن محمد
بن عبد المؤمن قال حدثني أبو عبد الله محمد بن أحمد القاضي المالكي حدثنا
موسى بن إسحاق قال حدثنا إبراهيم بن المنذر قال أخبرنا معن بن عيسى قال
سمعت مالك بن أنس يقول: إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي
فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة
فأتركوه، ورواه غيره أيضا، وروى أيضا بسنده إلى مطرف قال سمعت
مالكا يقول قال لي ابن هرمز لا تمسك على شيء مما سمعته متي من هذا
الرأي فانما افتجرت به أنا وربيعة فلا تمسك به

(المقلد) ما معنى افتجرت به فإني لا أذكر أنني سمعت هذه الكلمة

(المصلح): يقال افتجرت الكلام بالجيم إذا اخترته من نفسه ولم يسمعه
ويتعلمه من أحد . ويقال افتجرت الكلام والرأي بالحاء المهملة إذا اخترته ولم
يتابعه عليه أحد وأجدر بالافتجرت أن يكون مفتجرا

(المقلد) : ان هذا من محاسن لغتنا ولكنه غير مستعمل

(المصلح) : ان شأننا في الامة شبيه بشأننا في الدين ولات حين كلام

في ذلك فلنمض في طريقنا الى غايتنا

وروي عن مزين وعن عيسى عن ابن القاسم عن مالك رحمه الله تعالى انه قال : ليس كل ما قال رجل قولا - وان كان له فضل - يتبع عليه . يقول الله « الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه » وروي سحنون عن ابن وهب قال قال له مالك بن أنس وهو ينكر كثرة المسائل : يا عبد الله ما علمته فقل به ودل عليه وما لم تعلم فاسكت عنه وإياك أن تقلد الناس فلادة سوء : وجاءه رجل فسأله عن مسألة فقال له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا . فقال الرجل أرأيت . . . فقال مالك « فليحذر الذين يخالفون عن أمره » الآية . وقال لم يكن من فتيا الناس أن يقال لهم : قلت هذا . كانوا يكتفون بالرواية ويرضون بها - وهما التفت المصلح الى المقلد وقال : ألم أقل لك من قبل ان عامة أهل العصر الاول لم يكونوا مقلدين يأخذون بآراء العلماء وانما كانوا يأخذون بروايتهم ؟ ثم قال

وروي عن عبد الله بن مسلمة القعنبي قال دخلت على مالك أنا ورجل آخر فوجدناه يبكي فسلمت عليه فرد علي ثم سكت عني يبكي فقلت له يا أبا عبد الله ما الذي يبكيك ؟ فقال لي : يا ابن قعنب أبكي لله على ما فرط مني ليتني جلدت بكل كلمة تكلمت بها في هذا الامر بسوط ولم يكن فرط مني ما فرط من هذا الرأي وهذه المسائل وقد كان لي سعة فيما سبقت اليه : وفي رواية أخرى فقلنا له ارجع عن ذلك فقال كيف لي بذلك وقد سارت به الركبان وأنا على ما ترى : فلم يخرج من عنده حتى أغمضناه . أي فكان

هذا ما لقي الله تعالى عليه . ومن المشهور عنه رضي الله عنه : كل أحد يؤخذ من كلامه ويرد عليه الا صاحب هذا القبر : ويشير الى الروضة الشريفة . وفي رواية : كل كلام منه مقبول ومردود الا كلام صاحب هذا القبر : وسنأتي في المجلس الآخر - ان شاء الله تعالى - عن غير ذلك مما يؤثر عنه وعن أكابر أتباعه ثم ما يؤثر عن غيرهم من الأئمة وأكابر العلماء حتى يتبين لكم انكم ما قلتم الا من تجزمون بعدم جواز تقليده والله الموفق للصواب . ثم افترقنا على موعدنا (ص ٥٦٧ م ٤)

المحاضرة الثانية عشرة

(نهي الامام الشافعي وأصحابه عن التقليد)

لما ضم الشاب المصلح والشيخ المقلد المجلس (١٢) 'ابتدأ الثاني الكلام فقال (المقلد) : قد قلت لي مرة انك مطلع على نقول كثيرة عن الشافعي وأتباعه فأرجو أن تكتفي بالمهم منها

(المصلح) : نعم ان ما ورد عن الامام الشافعي والأئمة المنتسبين اليه في العلم والاجتهاد في اتباع الدليل وعدم جواز الأخذ بقول أحد من غير معرفة دليله كثير جدا فمنه ما في كتاب الام وهو موجود بين أيديكم في دار الكتب الخديوية وهو قول الامام بمناسبة كلام : « وهذا يدل على انه ليس لاحد دون رسول صلى الله عليه وسلم أن يقول الا بالاستدلال » وروى الحافظ البيهقي بسنده الى الربيع بن سليمان قال سمعت الشافعي وقد سأله رجل عن مسألة فقال يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كذا وكذا (فقال له السائل) يا أبا عبد الله أتقول بهذا فارتمد الشافعي

واصفر وحال لونه وقال : ويحك وأي أرض تقاني وأي سماء تظاني اذا رويت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا ولم أقل نعم على الرأس والمين : (قال المصلح) فهذا السؤال ومثله كثير يدلنا على شدة استعداد الناس لتقليد من يشتهر من العلماء الى حد أن يتركوا قول الرسول المعصوم لأقوالهم والائمة رضي الله تعالى عنهم كانوا يصدون الناس عن ذلك ويفتحون لهم باجتهادهم أبواب البحث ولكن الغلبة للاستعداد العام ، على قول كل عالم وامام ،

وقال الربيع سمعت الشافعي يقول : مامن أحد الا وتذهب عليه سنة لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وتمزب عنه فمهما قلت من قول وأصلت من أصل فيه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خلاف ماقلت فالقول ما قاله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو قولي - وجمل يردد هذا الكلام . وروى البيهقي أيضا بسنده الى الربيع قال سمعت الشافعي يقول : اذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ودعوا ما قلت : فهذا مذهبه في اتباع السنة . وبه اليه قال : اذا كان الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخالف له عنه وكان يروى عن دون رسول الله (ص) حديث يوافقه لم يزد قوة وحديث رسول الله (ص) يستغني بنفسه ، وان كان يروى عن دون رسول الله (ص) حديث يخالفه لم يلتفت الى ما يخالفه الخ وقال الشافعي أيضا : أجمع الناس على ان من استبانت له سنة رسول الله (ص) لم يكن له أن يدعها القول أحد . وصح عنه أيضا انه قال : لا قول لأحد مع سنة رسول الله (ص) - كل هذا من رواية البيهقي في المدخل .

وفي اعلام الموقعين لابن القيم نحوه . ومن أحسن تلك الروايات قول أحمد ابن عيسى بن ماهان الرازي سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول : كل مسألة صح فيها الخبر عن رسول الله (ص) عند أهل النقل بخلاف ماقلت فأنا راجع إليها في حياتي وبعد مماتي

(المقلد) : حسبي هذا عن الامام نفسه واحب ان اسمع شيئاً عن

أصحابه واتباعه

(المصلح) : روي عن الامام أحمد رحمه الله تعالى انه قال كان أحسن أمر الشافعي عندي انه كان اذا سمع الخبر لم يكن عنده قال به وترك قوله . وقال أيضاً قال لنا الشافعي : اذا صح عندكم الحديث فقولوا لي كي أذهب اليه : والامام أحمد من أصحاب الشافعي أي انه جرى على طريقته في الاجتهاد وان استقل بمذهب

وقال الحافظ ابن حجر في (توالي التأسيس . في مهالي ابن ادریس) قد اشتهر عن الشافعي « اذا صح الحديث فهو مذهبي » قرأت بخط تقي الدين السبكي في مصنف له في هذه المسئلة ما ملخصه : اذا وجد الشافعي حديثاً صحيحاً يخالفه مذهبه ان كانت فيه آلة الاجتهاد في تلك المسئلة فليعمل بالحديث بشرط ان لا يكون الامام اطلع عليه وأجاب عليه وان لم يجد وكانت المسئلة حيث لا إجماع قال السبكي فاعمل بالحديث أولى . اهـ ونحن نقول ان العمل بالحديث متعين حيث لا إجماع ولا حديث يعارضه مما يرجع عليه

وقال ابن القيم في قول الشافعي « اذا صح الحديث فهو مذهبي » هذا صريح في مدلوله وان مذهبه ما دل عليه الحديث لا قول له غيره

ولا يجوز ان ينسب اليه ما خالف الحديث فيقال هذا مذهب الشافعي ولا يحل الإفتاء بما خالف الحديث على انه مذهب الشافعي ولا الحكم به - صرح بذلك جماعة من أئمة اتباعه حتى كان منهم من يقول للقارىء اذا قرأ عليه مسألة من كلامه قد صحح الحديث بخلافها : اضرب هذه المسئلة فليست مذهبه . وهذا هو الصواب قطعا لو لم ينص عليه فكيف اذا نص عليه وابدى فيه إواءاد وصرح به بألفاظ كلها صريحة في مدلولها فنحن نشهد بالله ان مذهبه وقوله الذي لا قول له سواء ما وافق الحديث دون ما خالفه ومن نسب اليه خلافه فقد نسب اليه خلاف مذهبه ولا سيما اذا ذكر هو ذلك الحديث واخبر انه انما خالفه لضعف في سنده أو لعدم بلوغه له من وجه يثق به ثم ظهر للحديث سند صحيح لا مطعن فيه وصححه أئمة الحديث من وجوه لم تبلغه فهذا لا يشك عالم ولا يماري انه مذهب قطعا وهذا كمسئلة الجوائع (١) الخ

(المقلد): قد تقدم مثل هذا عن اصحاب أبي حنيفة أيضا ولك الحق في لوم العلماء على عدم العمل بهذا الإرشاد وعلى اهمال العمل بالحديث

(١) المنار : الجوائع جمع جائحة وهي الآفة السماوية يهلك بها الزرع فمن اشترى ثمرة واخذتها الجوائع قبل قطعها يوضع عنه الثمن . وقد علل الشافعي حديث سفيان ابن عيينة في وضع الجوائع بانه كان ربما ترك ذكر الجوائع فلم يمول عليه ولكن الحديث صحيح من غير طريق سفيان . واطهر الروايات في الباب حديث مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه عن النبي (ص) انه قال : اذا بعت من أخيك ثمرة فأصابها جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا بهم تأخذ مال أخيك بغير حق ؟ فان القيم يقول ان مذهب الشافعي وضع الجوائع وان علل ما رواه فيها لانه صح من طرق أخرى

وقراءته للتبرك فقط ولكنني أعجب كيف اتفق الا كثرون على هذا
 (المصلح) : قد عجب من هذا كل عالم منصف حتى من يقول بالتقليد.
 قال العز بن عبد السلام الذي كان يلقب بسلطان العلماء : «ومن العجب
 العجيب ان الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مذهب إمامه بحيث
 لا يجد لضعفه مدفعا وهو مع ذلك يقلده فيه ويترك من شهد الكتاب
 والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبه جمودا على تقليد امامه بل يتحيل لدفع
 ظواهر الكتاب والسنة ويتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالاً عن مقلده
 وقد رأيناهم يجتمعون في المجالس فاذا ذكر لاحدهم خلاف ما وطن نفسه عليه
 تعجب منه غاية التعجب من غير استرواح الى دليل لما ألفه من تقليد إمامه
 حتى ظن ان الحق منحصر في مذهب إمامه ولو تدبره لكان تعجبه من
 مذهب الامام أولى من تعجبه من مذهب غيره . والبحث مع هؤلاء
 ضائع مفض الى التقاطع والتدابير من غير فائدة تجذبها وما رايت أحدا
 رجع عن مذهب إمامه اذا ظهر له الحق في غيره بل يصر عليه مع علمه
 بضعفه وبعده، والأولى ترك البحث مع هؤلاء الذين اذا عجز أحدهم
 عن تمشية مذهب إمامه قال لعل إمامي وقف على دليل لم أقف عليه
 ولم أهتم اليه ولا يعلم المسكين ان هذا مقابل بمثله ويفضل لخصمه ما ذكره
 من الدليل الواضح، والبرهان اللائح، فسبحان الله ما أكثر من أعمى التقليد
 بصره حتى حمل على ما ذكرته وفقنا الله لاتباع الحق أينما كان وعلى لسان
 من ظهر، وأين هذا من مناظرة السلف ومشاورتهم في الاحكام ومسارعتهم
 الى اتباع الحق اذا ظهر دليل على لسان الخصم وقد نقل عن الشافعي انه قال:
 ما ناظرت أحدا الا قلت اللهم أجر الحق على قلبه ولسانه فان كان الحق معي

اتبعني وان كان معه اتبعته ، اهـ

(المقلد) : كلام هذا الامام معقول ولكن تحكيم الأدلة في المذاهب يفضي الى تلاشيها أو استخلاص مذهب واحد ملفق منها ولعل هذا هو ما تريده من توحيد المذاهب الذي سميته الوحدة الاسلامية ولكن نفوس أكثر الفقهاء لا ترضى به لانهم كما قال المز بن عبد السلام جمدوا عليها جهودا غريبا أعمى كل متبع مذهب عن غيره ولا اعرف سر ذلك وحكمته ولعل لله تعالى حكمة في حفظ الاسلام بحفظ هذه المذاهب

(المصلح) : الاسباب في جمودهم ظاهرة وقد أوضحها الامام الغزالي والمز بن عبد السلام وغيرهما من الأئمة الذين لا تأخذهم في الحق لومة لائم فمنها بالنسبة الى بعضهم المبالاة والمماراة وحب الظهور وما يتعلق بذلك : ومنها المنافع والمرافق في القضاء والإفتاء والأوقاف والجرايات بالنسبة الى آخرين . ومنها الثقة والاطمئنان بالترقية العملية على المذهب والاقتصار عليه في التعلم ثم في التعليم والإفتاء ومن طبع الانسان ان ما يعتاد عليه زمنا طويلا يملك عليه أمره ويؤثر في نفسه تأثيرا يصرفها عن كل ما عداها الا أصحاب العقول الكبيرة والنفوس العالية الذين تكون الحقيقة ضالتهم والصواب وجهتهم وقليل ما هم . وأما الحكمة في ذلك فهي ما نشاهد من تفرق المسلمين شيئا وحرصهم وجعل بأسهم بينهم شديدا ودينهم واحدا ينهى عن الخلاف والاختلاف كما قلنا مرارا . ولو اجتمع العلماء في كل عصر وحكموا الكتاب والسنة في كل ما استنبطه الأئمة والعلماء وعملوا وأرشدوا الى العمل بالارجح لما خرج بذلك أولئك الأئمة ، عن كونهم هداة الأئمة ، ولصح ما يروى من أن اختلافهم رحمة ، لان الحقيقة تظهر من تضاد

الافكار، والصواب يؤخذ من اختلاف الانظار، وبذلك يكون كل مسلم مهتديا بكل امام من أولئك الأئمة من غير توزيع، ولا قول بمصمة أحد أو استقلاله بالتشريع،

(المقلد) : ان العز بن عبد السلام من أئمة الشافعية ويظهر من كلامه هذا انه كان يدعي الاجتهاد المطلق ولكن لم يدون مذهباً ولم يتبعه أحد (المصلح) : انه كان شافعيًا ثم صار مجتهداً عن أهلية واستحقاق وهو ممن اتفق الناس على قوة دينه وغزارة علمه حتى قال الإمام ابن عرفة المالكي : لا ينعقد للمسلمين إجماع بدون عز الدين بن عبد السلام : يعني في عصره لأن الإجماع إنما هو إجماع المجتهدين كما قالوه في الأصول . وما كل مجتهد يدون مذهباً يحمل الناس على اتباعه وقد قلت غير مرة ان الأئمة المشهورين لم يستنبطوا الاحكام ليحملوا الناس على تقليد هم فيها ولكن ليفتحوا لهم باب العلم . والذين ارتقوا إلى مرتبة الاجتهاد المطلق بعد تدوين المذاهب وانتشارها أدام اجتهادهم الى ارجاع الاقوال الكثيرة في كل مسألة الى قول واحد وهو ما كان دليله أقوى ولو ألفوا في ذلك لكان لهم مذهب يزيد به الخلاف اذ لا يمكن ان يأخذ به كل الناس ولذلك كانوا يحاولون إقناع العلماء بذلك ولو تسنى لهم هذا الإقناع لجمعوا كلمة المسلمين وهذا مطلب عزيز لا يصل اليه المسلمون الا بعد ان يشتغلوا بالعلم الصحيح مع استقلال الفكر أربعين سنة . ومتى نبتدى بهذا ؟

وللجلال السيوطي رسالة في ثلاث مسائل متعلقة بالاجتهاد إحداها هل الاجتهاد موجود الآن ام لا ؟ . والثانية هل الاجتهاد المطلق مرادف الاجتهاد المستقل أو بينهما فرق ؟ . والثالثة هل للمجتهد ان يتولى المدارس

الموقوفة على الشافعية؟ مثلاً. قال « وكل من المسائل الثلاث جوابها منقول ومنصوص للملاء بل ومجمع عليه لا خلاف فيه صادر من عالم وانما فيه نزاع ومكابرة من غير العلماء الموثوق بهم »

قال : « أما المسئلة الاولى فالجواب عنها من وجهين أحدهما ان العلماء من جميع المذاهب متفقون على ان الاجتهاد فرض من فروض الكفايات في كل عصر واجب على أهل كل زمان ان يقوم به بعضهم وانه متى قصر فيه أهل عصر بحيث خلا العصر عن مجتهد أثموا كلهم وعصوا باسرهم . وممن اشار الى ما ذكرناه الامام الشافعي رضي الله عنه ثم صاحبه المزني وصنف أعني المزني كتاباً في ذلك سماه (افساد التقليد) وممن نص على ما ذكرناه من الفرضية وتأثم أهل العصر باسرهم عند خلو العصر عن مجتهد نصاً صريحاً الماوردي في أول كتابه الحاوي والرويان في أول البحر والقاضي حسين في تعليقه والزييري في كتاب المسكت وابن سراقه في كتاب الاعداد وامام الحرمين في باب السيف من النهاية والشهرستاني في المال والنحل والبنغوي في أول التهذيب والغزالي في البسيط والوسيط وابن الصلاح في آداب الفتيا والنووي في شرح المذهب وفي شرح مسلم والشيخ عز الدين ابن عبد السلام في مختصر النهاية وابن الرفعة في المطلق والزرکشي في كتاب القواعد والبحر . وذكّر ابن الصلاح ان ظاهر كلام الاصحاب ان المجتهد المطلق هو الذي يتأدى به فرض الكفاية وأما المجتهد المقيّد فلا يتأدى به الفرض

فهؤلاء أئمة اصحابنا نصوا صريحاً على ان الاجتهاد في كل عصر فرض كفاية وان أهل العصر اذا قصروا فيه أثموا كلهم

« وممن نص على ذلك من أئمة المالكية القاضي عبد الوهاب في
المقدمات وابن القصار في كتابه في اصول الفقه ونقله عن مذهب مالك
وجمهور العلماء والقرافي في التنقيح وابن عبد السلام المالكي في شرح
مختصر ابن الحاجب وابو محمد بن ستناري في المسائل المنشورة وابن عرفة
في كتابه المبسوط في الفقه . وقد سقنا عبارات هؤلاء بحروفها في كتاب
(الرد على من أخلد الى الارض) فليراجعه من أراد الوقوف عليه
(الوجه الثاني) ان جمهور العلماء نصوا على انه يستحيل عقلا خلو
الزمان عن مجتهد الى ان تأتي اشراط الساعة الكبرى وانه متى خلا الزمان
عن مجتهد تعطلت الشريعة وزال التكليف عن العباد وسقطت الحجة وصار
الأمر كزمن الفترة . وممن نص على ذلك صريحاً الاستاذ أبو اسحاق
الاسفرايني والزييري وإمام الحرمين في البرهان والغزالي في المنخول ونقله
ابن برهان في الوجيز عن طائفة من الاصوليين ورجحه ابن دقيق
العيد وابن عبد السلام من المالكية في شرح المختصر وجزم به القاضي عبد
الوهاب في الملخص وأشار اليه الشيخ أبو اسحاق الشيرازي في اللمع
وهو مذهب الحنابلة بأسرهم نقله عنهم ابن الحاجب في مختصره وابن
الساعاتي من الحنفية في البديع وابن السبكي في جميع الجوامع ، وقال
ابن عرفة المالكي في كتابه في الفقه : قد قال الفخر الرازي في المحصول
وتبعه السراج في تحصيله والتاج في حاصله مانصه « ولو بقي من المجتهدين
والعياذ بالله واحد كان قوله حجة » قال فاستعاضتهم تدل على بقاء
الاجتهاد في عصرهم . قال والفخر الرازي توفي سنة ٦٠٦ - هذا كلام
ابن عرفة

« وقد وجدت ما هو أبلغ من ذلك فذكر التبريزي في تنقيح
 الحصول مانصه: لا يعتبر في المجمعين عدد التواتر فلو انتهوا والعياذ بالله الى
 ثلاثة كان إجماعهم حجة ولو لم يبق منهم الا واحد كان قوله حجة لانه
 كل الأئمة وان كان ينبو عنه لفظ الاجماع . وقال الزركشي في البحر : قال
 الاستاذ أبو اسحق يجوز أن لا يبق في الدهر الا مجتهد واحد ولو اتفق فقوله
 حجة كالاجماع ويجوز أن يقال للواحد أئمة كما قال الله تعالى « ان ابراهيم
 كان أئمة قانتا » ونقله الصفي الهندي عن الاكثرين وبه جزم ابن شريح في
 كتاب الودائع فقال : وحقيقة الاجماع هو القول بالحق فاذا حصل القول
 بالحق من واحد فهو اجماع . وقال إلكيا الهراسي : اختلف هل يتصور قلة
 المجتهدين بحيث لا يبق في العصر الا مجتهد واحد والصحيح تصوره »

ثم أجاب عن المسئلة الثانية بان ابن الصلاح والنووي وغيرهما قالوا
 ان المجتهدين أصناف - مجتهد مطلق مستقل ومجتهد مطلق منتسب الى
 إمام من الأئمة الاربعة ومجتهد مقيد وان الصنف الاول فقد من القرن
 الرابع ولم يبق الا الصنفان الآخران . وأجاب عن المسئلة الثالثة بأن المجتهد
 المطلق المنتسب والمجتهد المقيد كلاهما يستحقان ولاية وظائف الشافعية

مثلا « بلا خلاف بين المسلمين » اه ملخصا

(المقلد) : أراك مطلعا على ان أكابر العلماء حكموا بأن باب الاجتهاد
 المطلق المستقل قد أقفل من القرن الرابع فما بالك تطلب فتحه في هذا الزمان
 (المصلح) : انهم لم يقولوا بأن الباب أقفل وانما قالوا ان المجتهد
 المستقل فقد وذلك أن العلماء الذين صاروا مجتهدين قد حصلوا الفقه على
 طريق الأئمة الاربعة اذ لم يوجد غيرها ومنها ارتقوا الى درجة الاجتهاد

المطلق فظلوا منتسبين الى الأئمة الذين اشتغلوا في أول الامر بمذاهبهم وقد كشفت لك آنفا عن السبب في عدم انشاء مذاهب جديدة لهم . ومن أراد أن يسلك سبل الاجتهاد المستقل من غير التزام طريقة واحدة من الاربعة بعينه فعل . ومن هؤلاء الامام محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ للهجرة ومذهبه أقوى المذاهب المعروفة دليلاً ، وأقوم قبلاً ، اهـ (ص ٧٠٢ م ٤)

المحاوراة الثالثة عشرة

التقليد والوحدة الاسلامية في السياسة والقضاء

نهى الامام احمد واتباعه عن التقليد . ترك التقليد ليس غمطاً للأئمة والعلماء .
أحكام الشرع قسمان روحاني لا تقليد فيه وديني يتبع فيه اولو الامر المجتهدون .
الوحدة الاسلامية في المعاملات السياسية والقضائية ، المشاورة والاجماع . تفويض الشارع أمر الاحكام لاولي الامر المجتهدين . تقديم الحكم بالمصلحة الموافقة للقواعد العامة . نكاح المتعة . الحكم بالاستحسان عند الحنفية . حكم القاضي بعلمه . اسباب الحكم ليست تعبدية . حكم القضاء على الظاهر وحكم الدين على الباطن . العدل هو ما يوصل الى الحق . اقتراح على اهل الحل والعقد ان يؤلفوا كتاباً في السياسة والقضاء يوافق المصلحة الاسلامية في هذا العصر

اجتمع الشيخ المقلد والشاب المصالح لاتمام المحاوراة والمناظرة بعد فترة طويلة وابتدأ الشاب الكلام فقال

(المصالح) : الاولى لنا أن نورد شيئاً مما يؤثر عن ناصر السنة الامام احمد بن حنبل رحمه الله تعالى في النهي عن التقليد ليعلم الذين ركنوا الى تقليد هؤلاء الأئمة الاربعة انهم ليسوا على هديهم في هذا التقليد . وقد كان هذا الامام الجليل متأخراً قليلاً عن الثلاثة وان أدرك بعضهم وصحب أحدهم وكان قد رأى بوادر التزام تقليد الذين تكلموا في الاحكام وكتبوا

فيها وعلم ان الامام مالكا رحمه الله تعالى قد ندم قبل موته ان نقلت أقواله
وفتاويه ولذلك لم يدون مذهبا واقتصر على كتابة الحديث ولكن أصحابه
جمعوا من أقواله واجوبته واعماله ما كان مجموعهم مذهبا كما قال العلامة ابن
القيم . وسأله ابو داود عن الازاعي ومالك أيهما أتبع فقال: لا تقلد دينك
أحدا من هؤلاء ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فخذ به
وذكر ان الرجل مخير في التابعين

(المقلد) : اذا كان خير في اتباع التابعين فتلك رخصة بتقليد هم
(المصلح) : انه كان يفرق بين الاتباع والتقليد قال ابو داود سمعته
يقول الاتباع ان يتبع الرجل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه
ثم هو من بعد في التابعين مخير . وقال أيضا : لا تقلدني ولا تقلد مالكا
ولا الشافعي ولا الازاعي ولا الثوري وخذ من حيث أخذوا . فالتقليد
هو الاخذ بقول أحد من غير معرفة دليله واتباع النبي صلى الله عليه
وسلم لا يمكن الا بعد العلم بسنته فاتخذ الدليل والمدلول . وأما الصحابة رضي
الله تعالى عنهم فقد اختلف الأئمة في الاخذ بالموقوف عليهم فمنهم من يقول به
كأحمد ومنهم من يقول هم رجال ونحن رجال ومنهم من فصل وليس
هذا من غرضنا الآن ولكننا نفهم من عبارة الامام احمد ان مراده الاهتمام
بعمل الصحابة وسيرتهم لا تقليد واحد منهم بعينه في كل ما يقول وانما
خير في التابعين لأن المختار من لا يتبع الهوى في اختياره وانما يسترشد
بمن يراه أقوى دليلا ، وأقوم قبلا ،

(المقلد) : أليس هؤلاء الأئمة الاربعة خيرا من كثير من التابعين
فلماذا لا تختار اتباعهم ونكون آخذين برخصة الامام احمد في ذلك بالاولى ؟؟

(المصلح) : إن الأئمة الاربعة أولى بأن يُتبعوا في سيرتهم العلمية والعملية من كثير من التابعين وقد اتبع أحمد الشافعي في طرق الفهم والاستنباط وفضله في حداثة سنه على الشيوخ الذين كان يُرحل اليهم ولكنه لم يقلده تقليدا . روى الحاكم بسنده الى الفضل بن زياد العطار انه قال : سمعت أحمد بن حنبل يقول « مامس أحد محبرة ولا قلما الا وللشافعي في عنقه منة » ولولا ان المتأخر من العلماء يهتدي بهدي المتقدم لما ارتقى علم في الدنيا ولو ان المتأخر يأخذ بكل ما يقوله المتقدم لما ارتقى علم في الدنيا (المقلد) : اذا كان الامام قد نهى نهيا صريحا عن تقليده فلماذا دون أصحابه له مذهبا مستقلا وحملوا الناس على العمل به ؟

(المصلح) : هذا السؤال يرد على سائر المقلدين فان الأئمة الثلاثة نهوا عن التقليد أيضا كما قلنا في مجالسنا السابقة وقد كان أتباع الامام أحمد أبعدهم عن التقليد المحض وأقربهم الى ما كان يسميه إمامهم اتباعا واهتداء وذلك انه لا يزال مذهبهم الحديث والفروع الفقهية عندهم مدالة باتباع السنة في الغالب ولذلك كان أكثر الحفاظ والمحدثين من اتباعه وليس فيهم من يترك الحديث لقوله كما يفعل سائر فقهاء المذاهب الاخرى وهم أكثر الناس نعيا على التقليد والمقلدين

قال الحافظ ابن الجوزي الحنبلي في كتاب (تليس ابليس) : اعلم ان المقلد على غير ثقة فيما قلد وفي التقليد ابطال منفعة العقل لانه خلق للتأمل والتدبر وقبيح ممن أعطي شمعة يستضيء بها أن يطفئها ويمشي في الظلمة . واعلم ان عموم أصحاب المذاهب يعظم في قلوبهم التفحص عن أدلة إمامهم فيتبعون قوله وينبغي النظر الى القول لا الى القائل كما قال علي

رضي الله عنه لأحارث بن عبد الله الأعور بن الحوطي وقد قال له أتظن
أن طلحة والزبير كانا على الباطل - فقال له : يا حارث انه ملبوس عليك
أن الحق لا يعرف بالرجال اعرف الحق تعرف أهله .

وقال ابن القيم العلامة المحدث المشهور بعد كلام في النفس الامارة
ثم النفس المطمئنة : « فإذا جاءت هذه بتجريد المتابعة للرسول صلى الله
عليه وسلم جاءت تلك (أي الامارة) بتحكيم آراء الرجال وأقوالهم فأنت
الشبهة المضلة بما يمنع من كمال المتابعة وتقسيم بالله ما مرادها إلا الاحسان
والتوفيق والله يعلم انها كاذبة وما مرادها إلا التفات من سجن المتابعة الى
قضاء ارادتها وحظوظها وتريه (أي ترى صاحبها) تجريد المتابعة للنبي صلى
الله عليه وسلم وتقديم قوله على الآراء في صورة تنقص للعلماء واساءة الادب
عليهم المفضي الى اساءة الظن بهم وأنهم قد فاتهم الصواب فكيف لنا قوة
بأن نرد عليهم أو نحظى بالصواب دونهم وتقاسمه بالله أن ارادت إلا احسانا
وتوفيقا . « أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فأعرض عنهم وعظّمهم وقل
لهم في أنفسهم قولا بليغا » . والفرق بين تجريد متابعة المعصوم واهدار
أقواله وإلغائها أن تجريد المتابعة أن لا تقدم على ما جاء به النبي صلى الله عليه
وسلم قول أحد ولا رأيه كائنا من كان بل ينظر في صحة الحديث أولا
فاذا صح نظر في معناه ثانيا فاذا تبين له لم يعدل عنه ولو خالفه من بين
المشرق والمغرب . ومعاذ الله أن تنفق الامة على ترك ما جاء به نبينا صلى
الله عليه وسلم بل لا بد أن يكون في الامة من قال به ولو خفي عليك فلا
تجعل جهلك بالقائل حجة على الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم في تركه
بل اذهب الى النص ولا تضعف واعلم انه قد قال به قائل قطعا ولكن لم

يصل اليه عامك

« هذا - مع حفظ مراتب العلماء وموالاتهم واعتقاد حرماتهم وأمانتهم واجتهادهم في حفظ الدين وضبطه فهم رضي الله عنهم دائرون بين الأجر والاجرين والمغفرة ولكن لا يوجب هذا إهدار النصوص وتقديم قول الواحد منهم عليها بشبهة أنه اعلم منك فان كان كذلك فمن ذهب الى النصوص أعلم فهلا وافقته ان كنت صادقا . فمن عرض أقوال العلماء على النصوص ووزنها بها وخالف منها ما خالف النص لم يهدر أقوالهم ولم يهضم جانبهم بل اقتدى بهم فانهم كلهم أمروا بذلك بل مخالفتهم في ذلك أسهل من مخالفتهم في القاعدة الكلية التي أمروا بها ودعوا اليها من تقديم النص على أقوالهم . ومن هذا تبين الفرق بين تقليد العالم في جميع ما قال وبين الاستمانة بفهمه ، والاستضاءة بنور علمه ، فالاول يأخذ قوله من غير نظر فيه ولا طلب دليله من الكتاب والسنة والمستمعين بفهامهم يجمعهم بمنزلة الدليل الاول فاذا وصل استغنى بدلالته عن الاستدلال بغيره . فمن استدل بالنجم على القبلة لم يبق لاستدلاله معنى اذا شاهدها . قال الشافعي : من استبان له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له أن يدعها لقول أحد

« ومن هذا تبين الفرق بين الحكم المنزل الواجب الاتباع والحكم المأول الذي غايته ان يكون جائز الاتباع بان الاول هو الذي أنزل الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم متلوا أو غير متلوا اذا صح وسلم من المعارضة وهو حكمه الذي ارتضاه لعباده ولا حكم له سواه . وان الثاني أقوال المجتهدين المختلفة التي لا يجب اتباعها ولا يكفر ولا يفسق من خالفها

فان أصحابها لم يقولوا هذا حكم الله ورسوله قطعا وحاشاكم عن قول ذلك وقد
صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم النهي عنه في قوله : « واذا حاصرت
أهل حصن فارادوك على ان تجعل لهم ذمة الله وذمة رسوله فلا تجعل لهم
ذمة الله ولا ذمة نبيه ولكن أجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك فانكم ان
تخفروا ذممكم وذمة اصحابكم أهون من ان تخفروا ذمة الله ورسوله (صلى
الله عليه وسلم) واذا حاصرت أهل حصن فارادوك على ان تنزلهم على
حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك فانك لا تدري
ألتصيب حكم الله أم لا » أخرجه الامام احمد في مسنده ومسلم في صحيحه
من حديث بريدة . بل قالوا اجتهدنا رأينا فن شاء قبله ومن شاء لم يقبله
ولم يلزم احد منهم بقول الأئمة . قال أبو حنيفة هذا رأيي فمن جاء بخير منه
قبلته . ولو كان هو عين حكم الله لما ساغ لابي يوسف ومحمد وغيرهما مخالفته
فيه . وكذا قال مالك لما استشاره هرون الرشيد في ان يحمل الناس على
ما في الموطأ فمنعه من ذلك وقال : قد نقر أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم في البلاد وصار عند كل قوم من الاحاديث ما ليس عند الآخرين :
وهذا الشافعي نهى أصحابه عن تقليده وكان يوصيهم بترك قوله اذا جاء
الحديث بخلافه . وهذا الامام احمد انكر على من كتب فتاويه ودونها وكان
يقول : لا تقلدوني ولا تقلدوا فلانا وفلانا وخذوا من حيث اخذوا » اهـ
قال المصلح بعد اراد هذه الجملة الصالحة من كلام ابن القيم : اني في
سقت هذا الكلام بطوله لاذ كرك بخلاصة مامر من النقول والدلائل
وقد رأيت هذا الكلام اليوم وأعجبني جدا
(المقلد) : حاصل ما فهمته منك ان مذهبك مذهب الحديث ولكن

ماذا تفعل بالحديث اذا خالف مذاهب أهل السنة كلهم كحديث احمد ومسلم الذي ورد في آخر كلام ابن القيم الذي يثبت الحكم لغير الله تعالى في قوله « أنزلهم على حكمك » وأهل السنة يقولون لا حكم الا لله وحكمته المعتزلة العقل

(المصلح) : انما سمي أهل السنة بهذا الاسم لانهم يتبعون السنة اذا صحت وهذا الحديث صحيح عند أئمتهم في الحديث والفقه فمن خالفه منهم فقد خرج عن السنة في هذه المسئلة واذا اخذ به المعتزلة فهم على السنة فيها وكأنني بك لا تزال مصرا على ان مذاهبكم هي الاصل الذي يمرض عليه الكتاب والسنة فان وافقاه قبلا وإلاردا بضروب من التأويل ومن اعتقد هذا فهو بعيد عن السنة بل هو بعيد عن الاسلام . وأنا اقول معاذ الله ان تكون مذاهب أهل السنة مخالفة لهذا الحديث ولكن عليك بالفهم ولا تؤاخذني بهذه الكلمة فقد آلمني قولك هذا بعد كل ماتقدم

اما احكام الدين فهي لله كما قال أهل السنة والجماعة أخذنا من قوله تعالى « ان الحكم الا لله أمر ان لا تعبدوا الا اياه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون » ولكن احكام الله تعالى على قسمين قسم لا يستقل العقل بمعرفة اصوله ولا فروعه وهو الروحاني المحض الذي يتقرب به الى الله تعالى وانما يفهم العقل فائدته ومنفعته الدنيوية في جملة ويفوض الامر في منفعته الاخرية الى الله تعالى كالإيمان بالغيب من امور الآخرة وما يتعلق بها وكالعبادات وموافقتها ومقاديرها فهذا القسم يؤخذ عن الشارع ولا يتصرف العقل فيه بزيادة ولا نقص وقد تقدم الكلام عليه في بحث الوحدة الاسلامية في العبادات وما في معناها . وقسم يستطيع العقل

أنت يعرف وجه المصلحة فيه بانتأمل والنظر وبالاختبار والقياس ولكنه يكون عرضة للخطأ والضلال في بعض مسائله لضعفه تارة ولميله مع الهوى تارة أخرى فوضع له الشرع قواعد عامة ليبنى أحكامه الجزئية عليها ويرجعها إليها وهذا هو قسم المعاملات الدنيوية المبنية على أساس دفع المضار وجلب المنافع وارتكاب أخف الضررين عند تعارضهما ونحتم وقوع أحدهما وهذه المسئلة لازمة لما قبلها وكلاهما مجتمع عليه . وهذا القسم هو الذي يجب تقليد العامة فيه لأولي الأمر الذين يجب أن يكونوا مجتهدين في علوم الدين والدنيا ولذلك سماهم الشرع أئمة

(المقدم) أذكر أن الوحدة الإسلامية التي ذكرت من قبل في شأن القسم الروحاني من الدين هي أن يكون متأجمع عليه المسلمون الذين يعتمدون عليهم هو الذي يدعى إليه وهو الذي يلحق للجماهير بحيث يعرفه ويفهمه كل من يدخل في الإسلام وتكون المسائل الخلافية الدينية كالمسائل العلمية لا تنافي الأخوة الإسلامية في شيء يتبع العالم فيها ما صح عنده من غير أن يعيب مخالفه فيها وإذا عرضت للعامة يسأل من يثق بدينه وعلمه عن حكم الله فيها فإن كان عنده شيء من الكتاب والسنة ذكره له والا توقف كما كان أئمة السلف وعامتهم يفعلون . إذا تحققت الوحدة الإسلامية في هذا القسم بما ذكرت فكيف يمكن أن تتحقق في القسم الثاني الذي جعلت مدار جزئياته على اجتهاد أولي الأمر وهم لا بد أن يختلفوا كما عرف بالاختبار وهل من دليل على تفويض الأحكام إليهم من السنة غير حديث أحمد ومسلم الذي تقدم

(المصلح) أما جمع الكلمة وتحقق الوحدة الإسلامية بذلك فبوجوب

طاعة أولي الأمر إذا حكموا بأمر أو قرروه وأمروا به أي مما يتعلق بالمصلحة في المعاملات فأننا استثنينا الأمور الدينية المحضة لأن الله تعالى أكملها أصولاً وفروعاً كما تقدم شرحه ولما كانت هذه وظيفة أولي الأمر اشترط فيهم أن يكونوا من العلم في مرتبة الاجتهاد المطلق وفرضت عليهم المشاورة وجعل إجماعهم حجة شرعية بالنسبة إلى الجمهور المكلف بقبول أحكامهم لئلا تنشق العصا وتستباح البيضة بالخلاف والفرق . وأما الأدلة على تفويض الأمر إليهم غير ما تضمنته الآية والحديث السابق فأحاديث منها ما رواه أحمد والبخاري في تاريخه والدورقي وغيرهم عن علي كرم الله وجهه قال : قلت يا رسول الله إذا بعثتني في شيء أكون كالسكة المحممة أم الشاهد يرى ما لا يرى النائب فقال . « بل الشاهد يرى ما لا يرى النائب » يدل الحديث على أن مراعاة المصلحة هو الأصل فيمن عهد إليه بشيء من أمر الناس لا الأخذ بظاهر قول الشارع في الجزئيات وإن فرض عدم انطباقه على المصلحة ويصالح الحديث حجة للحنفية على تقسيم الاستحسان على القياس الجلي المقدم على خبر الواحد إن أريد بالاستحسان ما تفهمه من أنه ما يوافق المصلحة العامة من الأحكام فإن ذلك هو الذي يوافق القواعد الأصلية الثابتة بالنصوص القطعية . وهذا ظاهر في الأحكام الدنيوية والمعاملات المعاشية لأنها ليست تعبدية ولذلك تسري على المؤمن والكافر وبحكم فيها العرف الذي يختلف باختلاف الزمان والمكان . وهذا الاستقلال الذي يدل عليه الحديث لا ينافي وجوب المشاورة في الأمر الثابتة بنص القرآن . كما لا ينافي اتباع سائر القواعد الشرعية التي هي أصول الاستنباط والاجتهاد بل يستلزمها بدليل آخر

(المقلد) : ان قولك هذا يناقض ما طلت به وأوردت عليه نصوص الأئمة من انه لا يجوز لأحد ان يرغب عن السنة اذا صحت عنده

(المصلح) : ان هذه المعارضة هي أقوى شيء راجعتني فيه منذ تكلمنا في هذا الامر والجواب عنها انها مسلمة في الامور الدينية المحضة وهي التي لم نجعل فيها رأيا لمام ولا حاكم . وأما الامور السياسية والقضائية فهي محل الشبهة والجواب عنها انه يجب العمل بالحديث الصحيح فيها اذا لم يناف المصلحة والمنفعة فان فرض انه وجد حديث لا ينطبق على المصلحة فاننا نعتبر هذا الحديث معارضاً لاصول العامة القطعية المؤيدة بالكتاب والسنة العلمية والقولية أيضاً كحديث « لا ضرر ولا ضرار » ونحوه ولا شك ان هذه الاصول مرجحة على ذلك الحديث الذي فرضنا وجوده لانه لا يكون الا من احاديث الآحاد التي لا تفيد الا الظن فلا يقال حينئذ اننا تركنا السنة بتركه أو رغبتنا عنها وانما رجحنا منها ما هو أولى بالترجيح . على ان الخليفة العادل عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد قضى في مسائل كثيرة بخلاف ما كان على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كمسئلة الطلاق الثلاث التي تكلمنا عنها بالتفصيل في شرح المقدمة الحادية عشرة من المحاور السابعة . ومنها مسئلة المتعة اخرج مسلم وغيره من حديث جابر قال كنا نستمتع بالقبضة من الدقيق والتمر الايام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر وصدرنا من خلافة عمر حتى نهانا عنها عمر في شأن حديث عمرو بن حريث . وروى عبد الرزاق في مصنفه ان ابن عباس كان يراها حلالاً ويقول « فما استمتعتم به منهن » قال وقال ابن عباس في حرف أبي بن كعب « الى اجل مسمى » قال : وكان يقول

يرحم الله عمر ما كانت المتعة الا رحمة رحم الله بها عباده ولولا نهى عمر لما احتيج الى الزنا أبداً ، وهو صريح بان عمر نهى عنها اجتهاداً منه
 (المقلد) : ان نكاح المتعة محرم باجماع أهل السنة ولولا خلاف الشيعة فيها لكان فاعلها كافراً وروون ان ابن عباس رضي الله تعالى عنهما رجع عن اباحتها وورد في الأحاديث الصحيحة النهي عنها
 (المصلح) : مهلاً ان كان هناك اتفاق من المتأخرين فسببه امتثال المسلمين لقول عمر وهو إقرار له على الحكم بتحريم شيء كان أحل للضرورة فخاف عاقبة توسع الناس فيه ورأى المصلحة في إبطاله وهو مأثور ان يحكم بمقتضى المصلحة فهو بذلك ممثّل أمر الله وأمر النبي صلى الله عليه وسلم فيما فوض اليه وعهد الى امائه فلا يقال انه خالف النبي صلى الله عليه وسلم لان من تعارض عنده قولان فعمل بارجحهما لا يقال انه غير متبع . وأما الصحابة فقد نقل عنهم الخلاف في المسئلة فروى ابن حزم تحليلها عن جماعة منهم ابن عباس وابن مسعود وجابر بن عبد الله ومعاوية وعمر بن حريث وأبو سعيد وسامة ابنا أمية بن خلف ومنهم أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهم اجمعين . وروى عن جابر انه قال بعد ما ذكر ان عمر نهى عنها في آخر خلافته : انه انما انكرها اذا لم يشهد عليها عدلان فقط . قال ابن حزم : وقال بها من التابعين طاوس وعطاء وسعيد بن جبير وسائر فقهاء مكة . وما ورد من الأحاديث في النهي عنها ثم الاذن فيها ثم النهي عنها فبعضه ضعيف وبعضه صحيح . وصرح بعضهم بان الاذن محمول على حال الضرورة بنحو سفر وعزبة والمنع محمول على حال الإقامة ولو كان النهي قطعياً عاماً مؤبداً لما جهله الصحابة الذين استمروا على استباحة

المتعة طول حياته عليه السلام ومدة خلافة أبي بكر ومعظم خلافة عمر حتى نهاهم عنها(*)

(المقلد) : لقد شهدت لك أيها الشاب الفاضل بسعة الاطلاع وطول الباع ولو لم يكن من مضرة التقليد الا عكوفنا على كتب أصحاب مذهبنا واهمالنا النظر في كتب السنة لكفى وانني والحق أحق أن يتبع لا أدري ماذا أقول لك وان كان في نفسي حرج من بعض ما تقول وأخشى أن تكون مخادعي بقوة عارضتك فبينما أنت تقيم البرهان على انه لا يجوز العمل بقول احد غير المعصوم اذا بك تهض بالحجة على ترك الحديث لاجتهاد المجتهدين نعم انك جمعت لكل محلا بحيث لا يعترض عليك لاسيما وقد وافقت في كل قول إماما من الأئمة فان الامام أبا حنيفة وأصحابه يقدمون الاستحسان على القياس وعلى خبر الواحد وقد انشرح صدري لتفسيرك الاستحسان وليكنني أعني بالمخادعة ان من يسمع منك أحد الكلامين لا يخطر له على بال انك تقدر على الاحتجاج للثاني . وقد كان وقع لكلامك شيء في نفسي من الاستحسان والقياس

(المصالح) : أحسنت فيما ذكرت من مضرة التقليد فانه الحجاب الاعظم دون العلم والفهم ولو شئت لزدتك من ذكر الاحكام التي حكم فيها عمر رضي عنه بمثل ما حكم في الطلاق الثلاث ونكاح المتعة ولكن الوقت

(*) هذا البحث وجيه من حيث الروايات القولية في المسألة ومن الناس من يقول ان المتعة لا تحل الا للتخلص من الزنا عند تحقق الوقوع فيه ، ومنهم من يستدل بالقرآن على منعها استدلال يحيى ابن اكرم بقوله تعالى بعد إباحة الزواج والتسري «فمن ابغى وراء» ذلك فأولئك هم العادون» واستدل الاستاذ الامام بقوله تعالى «محسنين غير مسافحين» ولا غرض من المتعة الاسفح الماء وإراقته دون الاحصان

قد ضاق فان أحببت لاستزادة فشر في مرة أخرى أزدك ان شاء الله تعالى . وأريد الآن أن أقرأ عليك جملة نفيسة قالها الامام الشوكاني في بحث خلاف العلماء في قضاء القاضي بعلمه وهي :

« والحق الذي لا ينبغي العدول عنه ان يقال : ان كانت الامور التي جعلها الشارع اسباباً للحكم كاليمين واليمين ونحوها أموراً تعبدنا الله بها لا يسوغ لنا الحكم الا بها وإن حصل لنا ما هو أقوى منها ييقن فالواجب علينا الوقوف عندها والتقيدها وعدم العمل بغيرها في القضاء كائناً ما كان وإن كانت اسباباً يتوصل بها إلينا إلى معرفة الحق من المبطل والمصيب من المخطئ غير مقصودة لذاتها بل لأمر آخر وهو حصول ما يحصل للحاكم بها من علم أو ظن ، إنها أقر ما يحصل له ذلك في الواقع فكان لذلك كرهاً لكونها طرائق لتحصيل ما هو المعنبر فلا شك ولا ريب أنه يجوز للحاكم أن يحكم بعلمه لان شهادة الشاهدين والشهود لا تبلغ إلى مرتبة العلم الحاصل عن المشاهدة أو ما يجري مجراها فان الحاكم بعلمه غير الحاكم الذي يستند إلى شاهدين أو يمين ولهذا يقول المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم « فن قضيت له بشيء من مال أخيه فلا يأخذه إنما أقطع له قطعة من النار » فإذا جاز الحكم مع تجوز كون الحكم صواباً وتجوز كونه خطأ فكيف لا يجوز مع القطع بأنه صواب لاستناده إلى العلم اليقيني ؟ ولا يخفى رجحان هذا وقوته لان الحاكم به قد حكم بالعدل والنقسط والحق كما أمر الله تعالى « اه المراد منه على ان له فضل بيان

(المقلد) : في أحكام المعاملات عندنا من الدين ونحن متعبدون بها

(المصلح) : نعم إنها من الدين بمعنى ان الدين أرشدنا إلى اتباع الحق

وإقامة العدل فيها وهي أحكام يتحرى فيها الحاكم ذلك فإن أصابه فقد
 أصاب حكم الله كما ورد « حيثما وجد العدل فمذلك حكم الله » ولذلك يقول
 الفقهاء : فله كذا أو الحكم كذا قضاء لا ديانة أو ديانة لا قضاء . والاصل
 في هذا حديث « إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم إن يكون
 ألحن بحجته من بعض فاقضي بنبو ما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه
 شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار » رواه أحمد والستة عن أم سلمة
 (الأحن بالحجة هو الإفصح بها والظاهر احتياجاً) فالحق ثابت في نفسه
 لا يتغير أخطاء الحاكم أم أصابه وكذلك العدل لأنه أصابه الحق
 (المقلد) : العدل هو ما وافق الحكم الشرعي والجور والظلم ما خالفه
 لقوله تعالى « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون »
 (المصلح) : ان الظالمين الذين لا يحكمون بما أنزل الله هم الذين
 لا يحكمون بالعدل لان الذي أنزله الله تعالى وجعله آلة الحكم بين الناس هو
 العدل قال تعالى « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » وقال عز وجل
 « هو الذي أنزل عليك الكتاب بالحق والميزان » فانه تعالى لم ينزل آيات
 قرآنية بعدد الوقائع التي تحدث للناس وقال احكموا بها فانها العدل وانما
 أعطانا ميزاناً نعرف به الحق الراجح من المرجوح وهو ما أرشدنا اليه من
 القواعد العامة التي يكون بها الترجيح وأشرنا الى بعضها في كلامنا السابق .
 أرايت ان العرب عند ما كانوا يسمون الأمر بالحكم بالعدل يفهمون منه
 ان العدل هو أحكام فرعية منصوصة يجب العمل بها ؟ أرايت ذلك الرجل
 الذي قال « يا محمد اعدل » يريد احكم بالفروع التي جئت بها وجواب النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم له « ويلك ومن يعدل اذا لم أعدل ؟ لقد خبت

وخبرت ان لم أكن أعدل » يريد به ذلك ؟ والحديث رواه أحمد ومسلم
عن جابر وسببه انه عليه السلام كان يعطي الناس شيئاً من الفضة عند منصرفه
من حنين . نعم ان ماورد في الكتاب وصح في السنة من الاحكام فكله
عدل وقسط ولكن الاحكام الاجتهادية التي استنبطها الفقهاء منها ومنها
ولذلك وقع فيها الاختلاف والحق في نفسه واحد سواء أكان الذي
أخطأه مجتهد مذور ، أم مقصراً ، أو زوراً ، والعدل هو ما يحفظ الحق أو يوصل
اليه من غير ميل مع احدي الربحين ، الى جانب أحد الخصمين ، وهو
المقصود بالذات ، وان تعددت الطرق والدلالات ، واختلفت باختلاف
الازمنة والامكنة والحالات ، أرايت اذا وضع القاضي متهمين في بيت
ووضع عندهما حافظة الصوت (توتنراف) فتكلم في كيفية ارتكابهما الذنب
واثمرا في كيفية الانكار فنطقت بذلك الآلة أمام القاضي ألا يكون موقناً
بذنبهما وهل يأتي مثل هذا اليقين في شهادة الشامدين ؟

وحاصل ما أريد بالوحدة الاسلامية في السياسة والقضاء ان يجتمع
أهل الحل والعقد من العلماء والمضلاء ويضموا كتاباً في الاحكام مبني على
قواعد الشرع الراسخة موافقاً لحال الزمان سهل المأخذ لا خلاف فيه ويأمر
الامام الاعظم حكام المسلمين بالعمل به وهذه هي وظيفة فان لم يقيم بها
لأنه ليس أهلاً لها فعلى العلماء ان يقوموا بها ويطلبوا به بتنفيذها فان لم
يفعلوا فيجب على كل مسلم ان يعرف ان الامراء والعلماء هم الذين أضاعوا
الدين ، وفرقوا كلمة المسلمين ، وليستعدوا لتقويضهم ان كانوا مؤمنين ، اه
تمت المحاورات ويليهما أسئلة وأجوبة بمعناها رأينا ان نلحقها بها نقلاً عن

الاسئلة الباريسية

ارسل الينا الكتاب الآتي من باريس صديقنا أحمد بك زكي الكاتب الثاني لأشرار مجلس النظار بمصر فأثنتنا برمته ليطلع القراء على مايدل عليه من عناية علماء الفرنج بالمباحث الاسلامية الاساسية وأهمها مسألة الاجتهاد والتقليد التي قلما يخلو جزء من المنار من الخوض فيها ؛ وتنوبها بفضل صديقنا الذي يصرف إجازته في اوربا مشغولاً بمباحثة العلماء ومناقشة الفضلاء من حيث يشغل أكثر المصريين هناك باللهو واللعب والالعباس في الملاذ ، وهذا نص الكتاب :

باريس في ٨ يوايو سنة ١٩٠٤

سيدي الاستاذ الفاضل

أحمد اليك الله الذي وفقك لخدمة دينه الكريم ، ورفع مناره بمنارك القويم ؛ وبعد فقد اجتمعت مع كثير من أفاضل المتشرعين وتباحثنا في النواميس الالهية والوضعية ، وإظهار مزايا كل منهما في الهيئة الاجتماعية ؛ وانساق الحديث الى ذكر الاجتهاد وإقبال بابيه في الشرع الاسلامي . فأجبت القوم بما في محفوطي وما كان مألفاً بذكري على قدر الامكان ثم وعدتهم بتفصيل أوسع وبيان أو في . ولما كنتم وقفتم نفسكم على أمثال هذه المباحث السامية جئت راجياً من بحر معارفكم أن تكتبوا خلاصة في مناركم الزاهر عن الاسئلة الآتي بيانها . وأرجو أن لا تحيلوني على ما سبق لكم كتابته في هذا الموضوع في الأعداد القديمة والسنوات الماضية فانما غرضي هو خلاصة وجيزة جامعة لأترجها لأولئك الافاضل ليعرفوا أن في السويداء رجالاً وأن الشرق لا يزال حامراً بأرباب العقول الكبار . وهذه خلاصة المسائل

(١) ماهو مدلول الاجتهاد بالتفصيل والتوسع المناسب للمقام

(٢) ما معنى قولهم : أقفل باب الاجتهاد :

(٣) ما معنى هذه العبارة عند العامة وعند أهل التحقيق

(٤) متى أقفل باب الاجتهاد وماذا ترتب على هذا الاقفال من المنافع والمضار

(٦) ماهو القانون بوجه التدقيق ومن الوجهة العلمية ونعني بالقانون ذلك

النظام الذي يضعه الحاكم في مقابلة الشرع - وما هي خواصه ومميزاته

(٧) ماهو الفرق بين الشرع والقانون

(٨) الى أي حد تمتد سلطة الحاكم في وضع القوانين

(٩) ماهي الكتب والمباحث (لعله أراد الرسائل فسبق القلم) التي خاض أصحابها في غمار هذا الموضوع (أي الاسئلة الثمانية المتقدمة)

(١٠) ماهي المدارس الاسلامية التي يجوز مقارنتها بالازهر ونعني بها تلك التي في غير أرض مصر (وذكر أشهر البلاد والاقطار)

هذه هي خلاصة الاسئلة التي أرجو المبادرة الى الاجابة عنها مع التحقيق المأمور من علمكم الواسع والاشارة الى ما أخذ الأجوبة . وغاية الأمل الاهتمام بها والاسراع في كتابة الرد وما ذلك على فضلكم بعزير . والله يحفظكم لخدمة ملتته ودينه والسلام من المخلص (أحمد زكي)

نشكر لصديقنا حسن ظنه بنا ونذكر أسئلته ونحيب عنها واحداً بعد واحد على النسق المتبع عندنا في العدد المسلسل من أول سنتنا هذه فنقول وبالله التوفيق :

(س ٤١) ماهو مدلول الاجتهاد الخ

(ج) قال في كشف اصطلاحات الفنون : « الاجتهاد في اللغة استفراغ الوسع في تحصيل أمر من الامور مستلزم للكلفة والمشقة . . . وفي اصطلاح الاصوليين استفراغ الفقيه الوسع في تحصيل ظن بحكم شرعي . والمستفراغ وسعه في ذلك التحصيل يسمى مجتهداً بكسر الهاء » : ثم ذكر بعد بحث في التعريف والقول بتجزئي الاجتهاد - أي جواز كونه في بعض الاحكام دون بعض - شرط المجتهد فقال : « للمجتهد شرطان (الأول) معرفة الباري تعالى وصفاته وتصديق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمعجزاته وسائر ما يتوقف عليه علم الايمان كل ذلك بأدلة إجمالية وان لم يقدر على التحقيق والتحصيل على ماهو دأب المتبحرين في علم الكلام . (والثاني) أن يكون عالماً بمدارك الاحكام وأقسامها وطرق إثباتها ووجوه دلالتها وتفاصيل شرائطها ومراتبها وجهات ترجيحها عند تعارضها والتفصي عن الاعتراضات الواردة عليها فتححتاج الى معرفة حال الرواة وطرق الجرح والتعديل وأقسام النصوص المتعلقة بالاحكام وأنواع العلوم الادبية من اللغة والصرف والنحو وغير ذلك - هذا في حق المجتهد المطلق الذي يجتهد في الشرع » : اهـ

وتجهد مثل هذا التعريف في عامة كتب الاصول وقد توسع بعضهم في شروط
المجتهد وأكثر منها والبعض بالبعض اكتفى حتى جعل الشاطبي في الموافقات العمدة
فيها فهم العربية متنا وأسلوباً ومعرفة مقاصد الشريعة وأجاز تقليد المجتهد لغيره في الفنون
التي هي مبدأ الاجتهاد كأن يقلد المحدثين في كون هذا الحديث صحيحاً وهذا ضعيفاً
من غير أن يعرف هو حال الرواة وطرق الجرح والتعديل وما قاله الشاطبي أقرب
الى الصواب فان بعض ما اشترطوه في المجتهد لا ينطبق على بعض المتفق على إمامتهم
فقد اشترط بعضهم أن يعرف المجتهد كذا ألفاً من الاحاديث ولم يعرف عن أبي حنيفة
حفظ ذلك القدر ولا ما يقاربه اذ لم تكن الرواية قد كثرت في عهده لاسيما في العراق
وهو لم يسافر لاجلها.

وقال صاحب الهداية في فقه الحنفية: « وفي حديث الاجتهاد كلام مرهف في
أصول الفقه وحاصله ان يكون (المجتهد) صاحب حديث له معرفة بالفقه ليعرف معاني
الآثار أو صاحب فقه له معرفة بالحديث لثلا يشتغل بالقياس في المنصوص عليه . وقيل
ان يكون مع ذلك صاحب قريحة يعرف بها عادات الناس لأن من الاحكام ما يبنى
عليها » اهـ وقال صاحب فتح القدير في القيد الاخير « فهذا القيد لا بد منه في المجتهد فمن أتقن
معنى هذا الجملة فهو أهل للاجتهاد فيجب عليه ان يعمل باجتهاده وهو ان يبذل جهده في
طلب الظن بمحكم شرعي على هذه الاملة ولا يقلد أحداً » اهـ واعتماده معرفة أحوال
الناس وعاداتهم لا مندوحة عنه وأنت تعلم أن المجتهدين الاولين لم يكن عندهم علم يسمى
الفقه ينظرون فيه قبل الاجتهاد لتحقيق الشرط . على أن النظر في الفقه بعد تدوينه
يعين على الاجتهاد بلا شك . وانما قالوا الظن بالحكم لان الاحكام القطعية المعلومة
من الدين بالضرورة لا اجتهاد فيها لان طلب معرفتها تحصيل حاصل كتحرير الظلم
والحر وفرضية الصلاة والعدل . وجملة القول إن الاجتهاد عندهم هو النظر في الاكولة
الشرعية التي هي الكتاب والسنة والاجماع والقياس لمعرفة أحكام الفروع التي لم تثبت
بالادلة القطعية المتواترة . والعمدة في شروطه فهم الكتاب والسنة ومعرفة مقاصد الشرع
والوقوف على أحوال الناس وعاداتهم لأن أحكام الشريعة لاسيما المعاملات منها دائرة
على مصالح الناس في معاشهم ومعادهم أي على قاعدة درء المفسد وجلب المنافع

(س ٤٢) مامعنى قولهم: أقفل باب الاجتهاد :

(ج) معناه أنه لم يبق في الناس من تتوفر فيه شروط المجتهد ولا يرجى أن يكون ذلك في المستقبل . وإنما قال هذا القول بعض المقلدين لضعف ثقتهم بأنفسهم وسوء ظنهم بالناس وزعمهم أن العقول دائماً في تدل وانحطاط وغلوهم في تعظيم السابقين وقد رأيت أن تلك الشروط ليست بالامر الذي يعز مناله . وتعلم أن سنة الله تعالى في الخلق الترقى إلا أن يمرض مانع كما يمرض لنمو الطفل مرض يوقفه أو يرجعه القهقري . ولذلك كان آخر الأديان أكملها .

(س ٤٣) مامعنى هذه العبارة عند العامة وعند أهل التحقيق

(ج) العامة يقلدون آباءهم ورؤساءهم في قولهم أن أهل السنة ينتمون إلى أربعة مذاهب من شذ عنها فقد شذ عن الاسلام ولا يفهمون أكثر من هذا . وأما المشتغلون بالعلم أو السياسة فالضعفاء المقلدون منهم يفهمون من الكلمة ما فسرنا هابه في جواب السؤال السابق ويحتجون على ذلك بأن الناس قد اجتمعت كلمهم على هذه المذاهب فلو أجاز للعلماء الاجتهاد لجاءونا بمذاهب كثيرة تزيد الأمة تفرقاً وتذهب بها في طرق الفوضى . والمحققون يعلمون أن منشأ هذا الجهر هو السياسة فالسلاطين والأمراء المستبدون لا يخافون إلا من العلم ولا علم إلا بالاجتهاد فقد نقل الحافظ ابن عبد البر وغيره الاجماع على أن المقلد ليس بعالم ونقله عنه ابن القيم في (أعلام الموقعين) وهو ظاهر اذ العالم بالشيء هو من يعرفه بدليله وإنما يعرف المقلد أن فلانا قال كذا فهو ناقل لا عالم وربما كانت آلة الفون نراف خيراً منه .

(س ٤٤) متى أقفل باب الاجتهاد وماذا ترتب على هذا الاقفال من المنافع والمضار

(ج) زعموا أنه أقفل بعد القرن الخامس ولكن كثيراً من العلماء اجتهدوا بعد ذلك فلم يكونوا يعملون إلا بما يقوم عندهم من الأدلة ولا يخلو زمن من هؤلاء كما صرح بذلك علماء الشافعية «انظر الخطيب وغيره» ولولا خوفهم من حكومات الجبل لينوا للناس مفاسد التقليد الذي حرمه الله . ودعواهم إلى العمل بالدليل كما أمر الله . وقد علمت الحكومة العثمانية منذ عهد قريب بأن بعض علماء الشام يحملون تلاميذهم على ترك التقليد والعمل بالدليل فشدت عليهم النكير حتى «كتوا عن الجهر بذلك» ولا نعرف في ترك الاجتهاد منفعة ما . وأما مضاره فكثيرة وكلها ترجع إلى إهمال العقل .

وقطع طريق العلم : والحرمان من استقلال الفكر : وقد أهمل المسلمون كل علم بترك الاجتهاد فصاروا الى ما نرى

(٤٦٥) ماهو القانون بوجه التدقيق ومن الوجهة العلمية الخ
قد فسر السائل الفاضل القانون وليس في كتب أصول الدين ولا فروعه شيء
سمي بالقانون ولكن الأحكام القضائية والسياسية منها ما تناوله علم الفقه ومنها ما فوض النظر
فيه الى القضاة والائمة «الأمر» كالعقوبات التي وراء الحدود التي يطلقون عليها لفظ
التعزير وكطرق النظام للعمال والحكام وقواد الحروب . ولا ولي الأمر أن يضعوا
لائحة هذه الأشياء قوانين موافقة لمصالح الامة وتعلم مميزات القانون من بيان الفرق
بينه وبين الشرع في جواب السؤال الآتي

(س ٤٧) ماهو الفرق بين الشرع والقانون

(ج) الشرع والشرعية في اللغة مورد الشارحة وفي اصطلاح الفقهاء ما شرع الله
تعالى لعباده من الاحكام الاعتقادية والعملية على يد نبي من الانبياء عليهم السلام .
ويعرف أيضاً بما عرف به الدين وهو قولهم : وضع الهي يسوق ذوي العقول باختيارهم
المحمود الى الخير بالذات وهو ما يصلحهم في معاشهم ومعادهم : وقد يخص الشرع
بالاحكام العملية الفرعية . وقد يطلق على القضاء أي حكم القاضي . ذكر ذلك كله
في كشف اصطلاحات الفنون وغيره . فالقانون يخص عندهم بما وراء ذلك فهو
يتناول جميع ما يضعه أولو الامر من الاحكام النظامية والسياسية وتحديد عقوبات
التعزير وغير ذلك مما يحتاج اليه بشرط أن لا يخالف ما ورد في الشرع . والفرق بينه
وبين الشرع ان احكام الشرع لا بد أن تستند الى أحد الأدلة الأربعة - الكتاب والسنة
والاجماع والقياس - واحكام القانون تكون بمحض الرأي ، وأن احكام الشرع يجب
العمل بها دائماً ما لم يعرض مانع يلجئ الى ارتكاب أخف الضررين واحكام القانون
يجوز تركها واستبدال غيرها بها لمجرد الاستحسان . مثال ذلك أنه لا يجوز للحكومة
أن تزيد في نصيب أحد الوارثين لمصلحة من المصالح أو سبب من الاسباب ولكن يجوز
أن تزيد في راتب العامل اذا ظهر لها مصلحة في ذلك لأن الأول حكم الهي لا يتغير
والثاني حكم قانوني مفوض الى أولي الامر

(س ٤٨) الى أي حد تمتد سلطة الحاكم في وضع القوانين

(ج) أن حدود هذه السلطة منها سلبية وهي عدم تعدي حدود الله تعالى
فليس للحاكم أن يحمل حراماً أو يحرم حلالاً أو يزيد في الدين عبادة أو ينقص منه عبادة

أو يظلم شخصاً أو قوماً أو يميز نفسه أو أسرته أو قومه على سائر الرعية لذاتهم فضلاً عن تمييز غيرهم . ومنها إيجابية كالتزام العدل والمساواة في الحقوق ومشاورة أهل الرأي من الأئمة ومراعاة قاعدة وجوب درء المفسد وجلب المصالح

(س ٤٩) ماهي الكتب التي خاض أصحابها في غمار هذا الموضوع الخ
(ج) أما مباحث الاجتهاد والتقليد فانك تجدونها في جميع كتب أصول الفقه وتجد شيئاً منها في كتب الفروع عند الكلام في المفتي والقاضي وشروطهما وفي كتب الكلام في مبحث الإمامة وأبسط كتاب في ذلك (اعلام الموقعين عن رب العالمين) لابن القيم رحمه الله تعالى فهو كتاب لا نظير له في بابيه وقد طبع في الهند وصفحات جزئية تزيد على ٦٠٠ من القطع الكامل وكتاب إيقاظهم أولي الابصار . وهناك رسائل نفيسة لابن تيمية والسيوطي ولولي الله الدهلوي وغيرهم . وأما الكلام في القوانين فقد تقدم أن علماءنا لم يخوضوا فيه ويمكن أخذ ما ذكرنا في ذاك من مباحثهم في حقوق الإمام وأحكام القضاء وذلك متفرق في كتب الفقه كلها وفيه كتاب الأحكام السلطانية للماوردي صاحب كتاب أدب الدنيا والدين . وإذا شاء السائل زيادة الايضاح ببيان أسماء طائفة من الكتب في ذلك فليراجعنا في ذلك

(س ٥٠) ماهي المدارس الاسلامية التي تجوز مقارنتها بالازهر الخ
(ج) ان هذه المدارس لا حد لها ولا يمكن عدّها اذا أريد بمقارنتها بالازهر كونها تعنى بالعلوم الشرعية التي يعنى الازهريون بها وبمبادئها من فنون اللغة العربية فان في أكثر الامصار الاسلامية مدارس تعلم هذه العلوم وأشبهها بالازهر مدرسة جامع الزيتونة في تونس ومدرسة جامع القرويين في فاس ولكن الازهر يفضل هذين الجامعين بوفود الطلاب اليه من جميع الاقطار التي يقيم فيها المسلمون ويشبه هذه المدارس الثلاث مدرسة النجف في العراق لطائفة الشيعة وهناك يتخرج مجتهدوهم بل هذه أشبه بالازهر من مدرستي تونس وفاس اذ يقصدها الشيعة من ايران والهند وسائر البلاد التي تتبوأها هذه الطائفة . وعلماء الاسلام في سائر البلاد يقرءون العلوم الدينية ووسائلها في المساجد الجوامع وغيرها واما المقصود هذا المساجد في المدن الكبيرة بعض أهل القرى القريبة منها . والتسطينية مقصد لجميع البلاد التركية هذا مجمل علمنا في ذلك

هذا وإتنا قد أجبنا عن مسائل الاجتهاد والشرع والقانون بما في الكتب المصنفة أو ما تشهد له تلك الكتب لأن الاسئلة تشعر بأن هذا هو الذي يريده السائل وفي المقام كلام آخر شرحه المنار مراراً كثيرة مع أدلته وحججه من الكتاب والسنة وآثار السلف الصالح وخلاصته أن مجاه به الاسلام ينقسم الى أقسام (أحدها) - العقائد وأصول الايمان وهي على قسمين قسم يطالب القرآن بالبراهين العقلية عليه ويشترط فيه العلم اليقين وهو الايمان بوحداية الله تعالى وعلمه وقدرته ومشيتة وحكمته في نظام الخلق وتديره وبيئته الرسل . وقسم يأمر فيه بالتسليم بشرط أن لا يكون محالاً في نظر العقل كالايان بعالم الغيب من الملائكة والبعث والدار الآخرة (ثانيها) - عبادة الله تعالى بالذكر والفكر والاعمال التي تربي الروح والارادة كالصلاة التي تذكر الانسان بمراقبة الله تعالى وترفع همته بمناجاته والاعتماد عليه حتى يكون شجاعاً كريماً وكالزكاة التي تعطفه على أبناء جنسه وتعلمه الحياة الاشتراكية المعتدلة الاختيارية؛ كالصيام الذي يربي إرادته ويعوده على امتلاك نفسه بالتمرن على ترك مادة الحياة باختياره زمناً معيناً مع الحاجة إليها وتيسر تناولها بدون أن يلحقه لوم أو أذى ويشعر النفي بالمساواة بينه وبين الفقراء؛ وكالحج الذي يبعث في نفوس الامة حب التعارف والتآلف بين الشعوب المختلفة ويقوي فيها رابطة الاجتماع ويحيي في أرواح الشعوب الشعور بنشأة الدين الأولى بقصد مشاهدتها والطواف في معاهدها والتآخي في مواقعها؛ ويعلمهم المساواة بين الناس بتلك الاعمال المشتركة كالاحرام وغيره (ثالثها) - الآداب ومكارم الاخلاق وتزكية النفس بترك المحرمات وهي الشرور

الفجورة وتجري عمل الخير بقدر الطاقة

«رابعها» - المعاملات الدنيوية بين أفراد الامة أو بين الامة وغيرها من الأمم ويدخل فيها الامور السياسية والمدنية والتضائية والادارية بأنواعها فأما القسم الاول فقد علمنا أن منه ما يؤخذ بالبرهان ومنه ما يؤخذ بالتسليم لما ورد في كتاب الله تعالى والسنة المتواترة القطعية وهو برهاني ولا يؤخذ فيه بأحاديث الآحاد وان كانت صحيحة السند لانها لا تفيد الا الغفان والاعتقاد يطالب فيه اليقين بخلاف فهذا القسم لا اجتهاد فيه بالبرهان الذي فمروا به الاجتهاد ولا تقليد

وأما القسم الثاني فالواجب فيه على كل مسلم أن يأخذ ما ورد في الكتاب العزيز وما جرت به السنة في بيانه على طريقة القرآن من قرن كل عبادة ببيان فائدها . وهذا القسم ليس للمجتهدين أن يزيدوا فيه ولا أن ينقصوا منه لان الله تعالى قد آتاه وأكملوه وهو لا يختلف باختلاف الزمان والعرف فيفوض اليهم التصرف فيه . ولا يوسع أحداً التقليد فيه أي الأخذ برأى الناس بل يجب على العلماء أن يبلغوه للمتغلبين تبليفاً .

وأما القسم الثالث فما ورد فيه من نص على حلال أو حرام فليس لمجتهد أن يغيره . وقد أطلق القرآن الأمر بعمل الخير والمعروف والنهي عن الشر والمنكر وترك فهم ذلك لفطرة الناس فيجب أن يلحق كل مسلم قوله تعالى « فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره » ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » وأن يترك الى اجتهاده تحديد الخير والشر مع بيان ما جاء فيه من التفصيل في الدين وهو قسمان — معلوم من الدين بالضرورة كخيرية الصدق والعفة والامانة وشرية الزنا والسكر والقمار وغير معلوم الا للمشتغلين بالعلم كوجوب مساواة المرأة للرجل والكافر للمسلم والعبد للحر في الحقوق أمام العدل وكتحريم عضد الولي — وان كان والدآ — موليته أي امتناعه عن تزويجها ممن يخطبها بغير عذر . فالاول لا اجتهاد فيه ولا تقليد ، والثاني يجب أن يعرف تحريمه بدليله العام ككون كل نافع خيراً وكل إيذاء شراً وحراماً وبدليله الخاص إن وجد ، وليس لاحد أن يقول في الاسلام هذا حلال وهذا حرام فيقلد ويؤخذ بقوله بدون دليل . وهذه الأمور كلها دينية محضة يتقرب بها الى الله تعالى من حيث هي نافعة ومرية للناس فيجب أن يكون الناس فيها على بصيرة .

بقي القسم الرابع — وهو الذي لا يمكن أن تحدد جزئياته شريعة عامة دائمة لكثرتها واختلافها باختلاف الزمان والمكان والعرف والاحوال من القوة والضعف وغيرها ؛ ولا يمكن لكل أحد من المكلفين أن يعرف هذه الاحكام كما أنه لا يحتاج اليها كل واحد . فهي التي يجب فيها الاجتهاد والاستنباط من أولي الامر ويجب فيها تقليدهم واتباعهم على سائر الناس ، ولذلك لم يحدد الدين الاسلامي كيفية الحكومة الاسلامية ولم يبين للناس جزئيات احكامها وإنما وضع الأسس التي تبنى عليها من وجوب الشورى وحجية الاجماع الذي هو بمعنى مجلس النواب عند الاوربيين وتحري العدل والمساواة

ومنع الضرر والضرار وقد حدثت أقضية للناس في زمن التنزيل منها ما نزل فيه قرآن ومنها ما حكم فيها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بما أراه الله تعالى فكانت تلك القواعد العامة وهذه الأحكام نبراساً لاولي الأمر الذين فوض الشارع اليهم وضع الأحكام بجتهادهم فهم في ضوءها يسرون فلك أن تسمي كل ما يضعونه شرعاً اذا وافق ذلك لانهم مأذونون به من الشارع وقد بنوه على القواعد التي وضعها ولك أن تسميه قانوناً لانه قواعد كلية وأحكام وضعية يمكن الرجوع عنها اذا اقتضت المصلحة ذلك فقد غير بعض الخلفاء الراشدين ما وضعه البعض بل أمر عمر رضي الله تعالى عنه في عام الرمادة أن لا يحدسارق لا يضطرار الناس بسبب المجاعة وكانوا لا يقيمون الحدود على المحاربين في زمن الحرب ومنه ترك سعد إقامة حد السكر على أبي محجن عند ما أبلى في الفرس وأتخذ المسلمين بعد ما كادوا يغلبون كل ذلك لاجل المصلحة وان استزدتنا من الدلائل زدناك اه

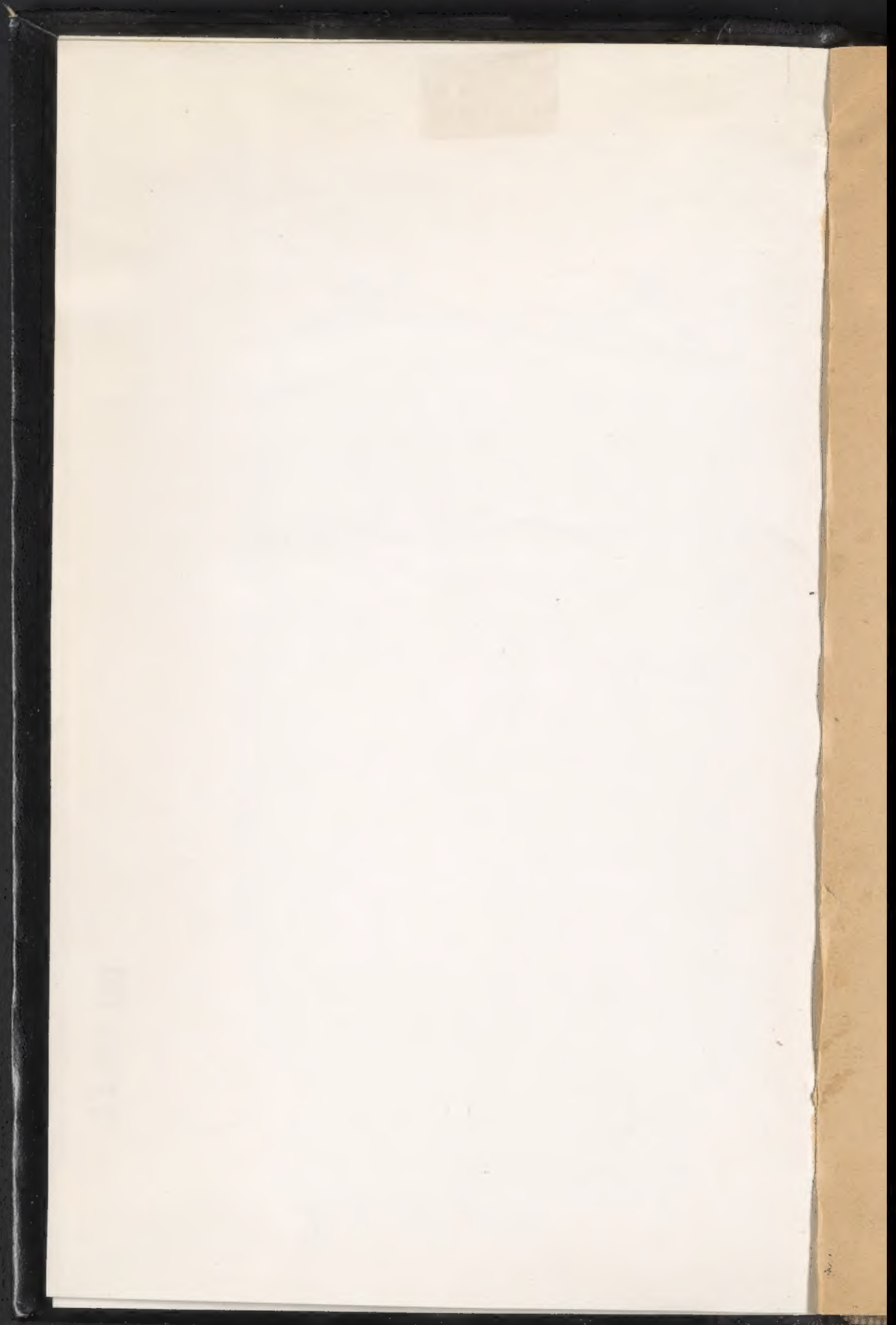
يقول محمد رشيد رضا هذا ما كتبناه على الاسئلة الباريسية وجعلناه خاتمة للمجاورات ولما نشر في المنار كاشفنا أهل العلم والفهم الصحيح باستحسنه حتى قال شيخنا الاستاذ الامام مامعناه انه على اجماله واختصاره أحسن ما كتب في بيان أصول الاسلام ومقاصده والحمد لله رب العالمين

صفحة	صفحة
١٥ تأثير الاعتقاد بقرب الساعة	(المحاوره الأولى)
١٥ حساب الجمل أو أبي جاد	١ السلف والخلف والاصلاح
١٦ تاريخ الأئمة الأربعة	٢ شقاء المسلمين في دنياهم
١٧ مناظرة سني وشيعي	٣ الثقة بكتب الجغرافيا والجرايد
١٧ البحث في حديث اليهود	٤ رواية الكافر
١٨ السريانية ولغة الملائكة	٤ التواتر
٢٠ كشف الأولياء في الساعة ومقدماتها	٥ قرب الساعة وفساد الزمان
٢١ جغرافية الآخرة وخرائطها	٥ سبب مرض الأئمة ترك الشريعة
٢١ الاحاديث في الساعة وشرائطها	٥ الاصلاح والمهدي
٢٢ عمر الدنيا والاحاديث الموضوعة فيه	٦ الاصلاح بإبطال المذاهب
(المحاوره الرابعة)	(المحاوره الثانية)
٢٦ اسرار الحروف والزائرجة والجفر	٧ الاستدلال على قيام الساعة بالقرآن
٢٧ دفع الله الناس بعضهم ببعض	٨ عدم قبول قول بغير دليل
٢٨ طائفة الباطنية	٨ قطعية أدلة المسائل الاعتقادية
٢٩ عقائد الدرود	٨ منعهم الاجتهاد انما هو في الفروع دون
٣٣ الباطنية والصوفية	٨ الأصول - الخلاف في ايمان المقلد
٣٣ تأثير النفس والوهم	٩ ادعاء المقلدين الاجتهاد في العقيدة
٣٤ فائدة التاريخ	٩ الوقوف عند اجماع السلف
(المحاوره الخامسة)	١٠ حديث «إن القرآن ظهر أ وبطناً»
٣٥ الجفر والشيعه	حكاية سيدنا عيسى مع المؤدب
٣٦ الرواية والمروي والباطنية وعصمة آل	١٠ الاستدلال على قيام الساعة بحروف
البيت وعبادتهم	أوائل السور
٣٧ المتكلمون وردهم على المعتزلة دون	١١ الرواية عن ابن عباس في التفسير
الباطنية - سبب الجدل بين الفقهاء	١٣ حكيتان عن الشيعة في الاستنباط من
٣٨ ادعاء الحاكم الألوهية	أوائل السور
٣٨ المنار والعلماء والأولياء	(المحاوره الثالثة)
٣٨ اسناد الجفر الى سيدنا علي	

صفحة	صفحة
٥٩ تفويض أمر التنازع الى أولي الامر	٣٩ معنى الجفر وموضعه
٥٩ تجويز النبي الحكم بالرأي لمعاذ	٤٠ ملحمة ابن عربي - التصوير والصور
٦٠ مخالفة عمر لحديث الطلاق اجتهاداً	٤١ الجفر والأمراء والملوك
٦٢ أصول الحنفية والشافعية	٤٣ الزايرة والرملة والمندل والبروج
٦٤ الرجوع الى ما كان عليه السلف	(المحاوره السادسة)
٦٥ أمر القرآن بالعمل وعزة النفس والاقتصاد	٤٥ المسلمون قبل الأئمة الاربعة وبعدهم
(المحاوره الثامنة)	٤٦ إدخال قاعدة الباباوات في الاسلام
٦٧ العامة والاجتهاد	٤٧ العلوم الكسبية
٦٨ بطلان استدلال الاصوليين	٤٨ وجود المجتهدين في كل عصر
٦٩ المقلدون المسلمون والمقلدون الوثنيون	٤٨ العلم الصحيح والدين والرواية
٧٠ المقلد كمن لم تبلغه الدعوة التقليد	٤٩ سهولة فهم الكتاب والسنة وصعوبة فهم كلام الفقهاء
٧١ اعتقاد المقلدين بالمصلحين	٥٠ مرض المسلمين الاجتماعي
٧٢ تسمية الغزالي المقلدين بعلماء السوء	٥٠ لا تكليف بما لا يفهم
٧٢ رأيه « في الاصلاح والوحدة الاسلاميه »	٥١ أمر الله بالبصيرة في الدين وذمة للتقليد
٨٢ التقليد والتلفيق والاجماع	٥٢ الفرق بين الانبياء والمجتهدين
(المحاوره التاسعه)	٥٢ النهي عن كثرة سؤال الانبياء وحكمته
٨٣ اختلاف الافراد واختلاف المذاهب أيهما	٥٣ إكمال الله العبادات وكونها لا قياس فيها
ينافي الوحدة الاسلاميه	٥٣ نهى الأئمة عن التقليد
٨٤ الخلاف في التلفيق والفتاوى فيه	(المحاوره السابعة)
٨٧ مباحث الاجماع	٥٥ فتنه التار والتعصب للمذاهب
٨٩ لا اجتهاد في الجمع عليه عملا ولا في العبادة	إقامة سنن الطبيعة والشرعية
بل في المعاملات	٥٦ السنة العملية والسنة القولية
٩٠ الفرق بين التقليد والافتداء	٥٧ جعل العلماء الدين فلسفه نظرية
٩١ العامة يقلد بعضهم بعضاً ولا يقلدون الأئمة	٥٧ الاختلاف في فهم اطلاق النصوص
(المحاوره العاشرة)	٥٨ أصول الدين الاساسية والفرعية

صفحة	صفحة
٩٢	الاخذ بالدليل ونهي الأئمة عن التقليد
٩٢	مذهب العامي وعوام السلف
٩٣	مخالفة علماء المذاهب لأنهم بالدليل
٩٥	القوضي في الدين بضعف الخلافة
٩٥	قول أبي يوسف ليس للعامي العمل بالحديث
٩٧	نهي أبي حنيفة وأصحابه عن التقليد
١٠١	تقسيم الحنفية إلى ست طبقات يقلد أدناها
١٠٢	أعلاها
١٠٥	نهي مالك وأصحابه عن التقليد
١٠٧	نهي الشافعي وأصحابه عن التقليد
١١١	قول العز بن عبد السلام في سبب جمود الفقهاء على التقليد
١١٣	رسالة السيوطي في الاجتهاد وكونه يوجد في كل عصر
١١٧	(المحاوره الحادية عشرة)
١١٧	التقليد والوحدة في السياسة والقضاء
١١٧	نهي أحمد وأصحابه عن التقليد
١١٩	الحنابلة أكثر الناس ذمالا للتقليد
١٢٠	كلام لابن القيم في التقليد
١٢٣	من الأحكام ما يستقل به العقل وما لا يستقل به
١٢٤	الوحدة الإسلامية في السياسة والقضاء
١٢٥	تفسير الاستحسان عند الحنفية
١٢٦	قضاء عمر بخلاف ما كان على عهد النبي (ص)
١٢٧	نكاح المتعة
١٢٩	قضاء القاضي بعلمه
١٢٩	أحكام المعاملات وكونها من الدين
١٣٠	العدل والحكم بغير ما أنزل الله
١٣١	الوحدة الإسلامية — حاصل القول
١٣٢	الاسئلة الباريسية في الاجتهاد والتقليد
١٣٣	الاجتهاد — تعريفه
١٣٥	» — أقفال بابه
١٣٦	الشرع والقانون
١٣٧	المدارس الإسلامية
١٣٨	كليات الدين الإسلامي والاجتهاد





'97 NOV 1999

b. 12233006
i. 13534610

BP
161
.R4X
1906